الرأي

يصدر عن مركز الرَّأيْ للدراسات

الثلاثاء ١٩ شعبان ١٤٣٥ هـ - الموافق ١٧ حزيران ٢٠١٤م - العدد ١٥٩٣٠

الطائفية.. التطرف... ومستقبل المنطقة

المنطقة العربية: من الطموح الديمقراطي إلى تحديات الفريضة الغائبة والعبودية الطوعية

د.خالد الشقران

شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة عددا من التفاعلات والتحولات السياسية والمجتمعية التي أفضت إلى تغيير في شكل وطبيعة الأنظمة السياسية والقوى الفاعلة والمؤثرة في داخل المجتمعات والدول وكذلك في شكل ونوعية التحالفات والتفاعلات بين الدول ببعضها، فسقطت أنظمة وتغيرت بناها الهيكلية بشكل كلي، ودخلت دول في حالة فوضى وأزمات وصراع داخلى مسلح أنتج فراغا سياسيا وامنيا، في حين قامت أنظمة سياسية أخرى بإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية واسعة وفقا لمتطلبات عملية التحول الديمقراطي مع المحافظة على امن واستقرار مجتمعاتها.

وفي إطار حالة الفوضى والاندفاع المجتمعي التي ترافقت في كثير من الدول مع الربيع العربي فقد شهدت الكثير من مجتمعات ودول المنطقة في سياق تراجع هيبة الدولة تناميا ملحوظا لدور وتأثير الجماعات الدينية والطائفية المتطرفة التي مارست عمليات استقطاب واسعة لشعوب المنطقة من خلال التزييف الإعلامي الهادف الى إعادة إحياء العديد من الأفكار والمفاهيم التي ساعدت على تهيئة بيئة خصبة لزيادة حدة التطرف الديني والمذهبي ناهيك عن التوظيف الممنهج للبعد الديني خدمة للأهداف السياسية، فتم إحياء الفريضة الغائبة (الجهاد) بالمعنى السلبي القائم على إفناء الآخر في الوعي الجمعي لسكان المنطقة انطلاقا من أن ذلك سيقود حتما لتغيير خريطة مناطق النفوذ ومناطق التأثير، فتم سياقة الكثير من الجماهير وفقا لمنطق العبودية الطوعية للدخول في حروب وصراعات دينية ومذهبية وطائفية زعم المخططون لها على أنها الحرب المقدسة التي ستقودهم إلى نعيم الجنان.

إضافة الى بروز ظاهرة الصراع المذهبي والطائفي الذي تم تغذيته بشكل أساسي من خلال التحشيد الديني والتوظيف الإعلامي المتبادل الذي أسهم في تأجيجه عدد من الدول والتيارات السياسية والمرجعيات الدينية والفكرية والقيادات السياسية والمجتمعية.

وفي مواجهة هذا الخطر الداهم الذي بات يعصف في المنطقة فقد سعى مركز «الرأي» للدراسات للعمل على إصدار ملف خاص بعنوان «أثر تنامي التطرف الديني والطائفي على الاستقرار في المنطقة» بهدف الوقوف على أسباب ظهور حركات التطرف الديني والطائفي في الإقليم وأنواع التيارات الدينية المتطرفة الموجودة على الأرض وطبيعة الصراع في ما بينها، وأثر ذلك كله في تفكيك الهويات الجامعة للمجتمعات والإسهام في إحياء الهويات والانتماءات الفرعية الضيقة ،وزعزعة الأمن وانعدام الاستقرار في المنطقة بشكل عام.

وبهدف التأصيل الفكري السليم لحركة وتفاعلات الواقع على الأرض وتصحيح المفاهيم وتقديم أفكار وحلول تتناسب مع طبيعة وحقيقة ما يجري على الأرض إضافة إلى تقديم مجموعة من التصورات والبدائل والخيارات والسيناريوهات التي يمكن أن تسهم في مساعدة دول المنطقة للمضي قدما في العمل معا من اجل تخفيف حدة التطرف الديني والاحتقان والتحشيد الطائفي، فقد عمد فريق المركز الى إشراك عدد من المفكرين وأصحاب الرأي والخبرة من مختلف التيارات السياسية والفكرية في دول المنطقة للإدلاء بإسهاماتهم الفكرية في هذا العدد من قضايا الساعة.

تشوّه في العقل يعززه الاستغلال السياسي

سميح المعايطة ×

لا يمكن اعتبار ظاهرة التطرف او التشدد او التعصب ظاهرة سياسية بالدرجة الأولى، بل هي ظاهرة مرتبطة بطبيعة البشر وتكوين الإنسان، ولا نقصد الفطرة السوية بل قابلية البشر للإصابة بهذا المرض الذي يأخذ أشكالا سياسية واجتماعية وفكرية، لكن الأصل والمنطلق قناعة فرد أو مجموعة أو طائفة أو شعب بأنه الأفضل أو أنه مظلوم محروم او بأن الأخر تطاول وخرج عما يجب أن يكون عليه، أما التعبير فيكون بفكر متشدد او يد تؤذي اأو سلاحاً يقتل او لساناً يفتي..

لن نكون مبالغين إذا اعتبرنا أن أول مظاهر التطرف كانت على الأرض بين ولدي ادم عليه السلام هابيل وقابيل، وكان تشدداً بدائياً بعدما تقبل اللّه تعالى قربانا من احدهما ولم يتقبّله من الأخر، فكانت أول جريمة قتل وفي مقابلها كانت أول حالات التسامح من المقتول حين أعلن لأخيه أنه لن يمد يده بالقتل.

والمربع الأول للتشدد والتطرف إما عاطفة أو فكر أصابه التشوه، وكلا الخيارين يعطي المتشدد نفسه حق تفسير العاطفة أو النص الشرعي أو الحدث التاريخي لخدمة مصلحة أو تبرير ممارسات سيقوم بها.

ولهذا السبب فإن التشدد يسهل استخدامه وتجييره بل وتحويله إلى أداة بيد آخرين، فأي فرد أو مجموعة متشددة من السهل استغلالها للقيام بالحد الاقصى الممكن من الأذى او الإتهام والتصنيف أو بناء فهم فكري أو شرعي أو اجتماعي لا يقبل إلا نفسه، وظاهرالأمر أن التشدد الديني أو الأخلاقي غايته صناعة التماسك، لكن حقيقته إثارة الانقسام والتفكيك وبناء حواجز من دم أو فكرة مشوهة داخل المجتمع أو الأمة.

كيف نحارب التطرف؟!.. سؤال قد يري البعض إنه بلا إجابة، لكن ما هو ممكن العمل على زيادة مساحة الوسطية والفكر الراشد والخطاب العقلاني، وتعميق «فكر» الحوار وقبول الآخر، وحتى هذا فليس سهلاً لأن المشكلة ليست مع المتشدد أو فكره أو بندقيته ولسانه، بل مع «تجار التطرف» ومستخدميه وصانعيه، فهؤلاء التجار محترفون في الصناعة والتمويل والشحن بل وصناعة الأحداث أو إستثمارها لتكون معارك للأمة أو مواسم الفرقان بين الكفر والإيمان.

ربما ما يمكن التركيز عليه في المعركة ضد التشدد والتطرف أمور منها:

زيادة مساحة أهل الفكر الوسطي ممن يتمتعون بالمصداقية والعمق، البعيدين عن التطرف في الإتجاه الأخر.

تفريغ ساحات الأمة من التطرف المسلح التفجيري الذي يحول كل المشاعر والأفكار المتشددة إلى قتل وتدمير وأذى، ويفقد المجتمعات حقها في الحياة الطبيعية.

تصنيف التشدد الذي نراه في فئات وطوائف الأمة حسب أنواعه ومستوياته، لأن هذا التصنيف يجعل التعامل معه أكثر سهولة، ويجعلنا قادرين على تحقيق نتائج في محاربة التشدد الأسهل فالأصعب.

العمل على توسيع قاعدة القواسم المشتركة داخل المجتمعات، والقواسم المشتركة ليست فقط الثقافة أو القضايا المعنوية، بل المصالح المشتركة وحقوق الناس داخل كل إطار، فالمصالح داخل المجتمع الواحد يمكن أن تحقق في زمن انحسار القيم وضعف الروابط الأخرى نتائج أكبر، ودائرة المصالح يمكن أن تتسع لتشمل قائمة كبيرة تبدأ بحق الحياة، إلى حقوق التعليم والعيش الطبيعي، وحماية الثروات والأرواح.

بناء أسس الفكر الوسطي القادر على الإقناع بناء على الحجة والمنطق، وتفنيد مسوغات الفكر المتشدد، وأن يكون حضور الفكر الوسطي دائماً وليس موسمياً ومرتبطاً بحوادث التصعيد الأمني أو المؤتمرات والندوات، وهنا لابد من بناء حالة تواصل حواري مع أصحاب الفكر المتشدد، وهذا المسار أثبت جدوى فيما سمي بالمراجعات، وهي تجربة حققت نجاحاً في أكثر من دولة ومرحلة، وتراجعت فئات من حملة الفكر المتشدد إلى الفكر الوسطي وتخلت عما كانت تحمل من أفكار وعواطف وتوجهات.

هنالك حاجة ماسة إلى مسار للخبراء من أصحاب المتابعة العلمية والفنية لتجارب المجموعات المتشددة، القادرين على إجراء تقييم حقيقي لتلك التجارب، والحوار حوار تلك التجارب مع ذات المجموعات، أو الحديث فيها للرأي العام، لأن التجارب العملية بما فيها من أبعاد سياسية وعسكرية ودينية هي الأقدر على تكوين قناعات بديلة لدى الأخرين.

أما المسار الأمني والسياسي فلا غنى عنه في ردع التطرف ومواجهة التشدد، لأن حماية المجتمعات من أثار التشدد جزء من واجبات معسكر الوسطية، فليست كل فئات التشدد يمكن الحوار معها، وليست كل الفئات تقبل بالأخر، وبالتالي فإن الردع ضرورة.

أما المسار السياسي فيمكن استخدامه لإيجاد محاضن لفئات التشدد التي تقرر العودة إلى السلوك الطبيعي أو التي تراجع فكرها وتحتاج إلى أطر معتدلة لممارسة نشاطها وحياتها العادية.

ولعل من العوامل المعززة للتطرف توزعه على دائرة المتناقضات، فلكل فئة سياسية أو طائفية متطرفيها، وعندما تنتشر فئات التطرف والقتل بين القوى المتناقضة سياسياً وطائفياً فإن كل طرف يرى في وجود حالة التطرف لديه ضرورة لمواجهة عنف الأخر وتطرفه، ولهذا نرى دولاً وساحات عربية وبخاصةً التي فقدت مظلة الدولة أو ضعفت إلى مرحلة العجز عن حماية الناس، قد انتشرت فيها المواقف والميليشات المتطرفة التي ترى في تطرف الأخر مبرراً لوجودها ولتشددها وممارسة كل شيء، وهذا يعني فتح باب العنف والتشدد بل العمل على اجتثاث الأخر، وهذه التجارب صنعت قناعة بأن التطرف لا يمكن مواجهته إلا بتطرف مشابه وبخاصة عندما تضعف الدولة.

وهنا أشير إلى أن إدارة ملف مواجهة التطرف يشمل أيضا البعد الدولي والإقليمي في استخدام التطرف في اثارة الصراعات والنزعات داخل الدولة، أو إدامة حالة الضعف، أو الإعتماد عليها في اثارة القلق والفوضى السياسية.

فقوى التشدد تقاتل وفق رؤية عقائدية وبالتالي تكون قدرتها على الصمود أكبر، لأنها تعتقد إنها تقاتل دول الكفر وتسعى لبناء دولة الإسلام، وهذه توفر للدول المستخدمة قدرة على توفير معارضة شرسة للدول المستهدفة، كما إنها تجعل تلك الدول تحارب من خلال تلك التنظيمات دون أن تدفع ثمناً من جنودها ومعداتها.

ولأن قوى التشدد تعاني الغربة في محيطها، فإنها تكون في وضع يمكن تجييرها لدول وأجهزة مخابرات معادلات الإقليم والعالم، وهذا ما يوفر لها فرصاً للإنعاش والتسليح والتمويل وكل التسهيلات للإنتقال من ساحة لأخرى بحماية دول تقدم نفسها من المدراء الأهارب وخصومه.

إن التطرف في أصله ليس بندقية بيد متطرف أو سيارة مفخخة بل هو قناعات وفكر وعواطف ومنطلقات، والمعالجة الجذرية تقتضي الذهاب الشامل إلى كافة جوانب القضية، ولهذا لم يعد مقبولاً من أهل الفكر أو السياسة تقديم ظاهرة التطرف على إنها «إجراء» أو حدث بل هي تشوه في بنية العقل والعاطفة يتحول إلى ممارسة سياسية وأمنية واجتماعية.

وبعد:

هل نحن مقبلون على تخفيف لظاهرة التعصب والتطرف؟: والجواب ليس ايجابياً، لأن مسار الحالة العربية وحالة التفكك للعقل قبل البنى الأخرى، وما يجري من تجيير سياسي واستغلال رديئ يؤدي إلى تعميق التشوه وهذا يجعل مسار الحل صعباً، لكنه ضرورة إنسانية، لكنه حل يجب أن يبقى مستمرا لأن معززات التطرف ومولدات التعصب قائمة ومستمرة ولها من يرعاها.

× كاتب من الأردن

عقلنة الخطاب الديني

د. الصادق الفقيه ×

■ تبادلية الخطاب واللغة:

يبدو الحديث عن قضية الخطاب الديني أمراً شائكاً، خاصة في ظل تعاظم مد حركة ما يُسمى بالإسلام السياسي والسلفية الجهادية. ذلك المد الذي بات يشهد ترويجاً إعلامياً يضم خليطاً من الوسائل، ويزحم الأثير بأشتات من الرسائل المتعددة وغير المتجانسة، التي تتسم في بعضها بأنها ذات طابع تحريضي، يستخدم لغة ما ألفها الناس من قبل. وبالتالي، أصبح تحليل الخطاب نهجاً بديلاً لدراسة اللغة وعلاقتها بالمجتمع، والتحقيق من نفوذ وقوة اللغة في صياغة وصيانة وتغير العلاقات الاجتماعية. واستناداً إلى نظريات التحليل هذه، يمكن النظر إلى مدى القوة والطاقة الجاذبة، التي تتجلى في الخطاب الديني، من خلال الاستخدامات المختلفة للغة. وربما يكون من الجائز البحث عن الطاقة والجاذبية من خلال البعد الاجتماعي للخطاب ومضامينه اللغوية، طبقاً لمكونات النصوص الوعظية، والتي هي معنية بإنشاء وتثبيت سلطة القوَامة الدينية على المجتمع، والإعلان عن وثائق التَفويض الإلهي؛ بإصدار الأوامر والنواهي، والتحليل والتحريم، والترغيب والترهيب، واللجوء إلى الإقصاء بمنطق التكفير والإخراج من الملة. وتُظهر الملاحظة العابرة أن قدراً كبيراً من الطاقة الأيديولوجية تنبعث من الخطب الدينية عند تصويرها للقيم الاجتماعية والأخلاقية، وتوظيفها لمفاهيم الحس السليم، في محاولتها للتأثير على سلوك المتلقين. كما أن استخدامات النص المقدس تبدو أيضاً كوسائل إضافية قوية لإنشاء سلطة رجل الدين، طالما أن القصص المروية ضمن هذه النصوص تساعد على بناء صور مجازية للواقع المأمول. رغم أن الفحص الدقيق لأي خطاب سيظهر، بلا أدنى شك، نتائجاً وأدلة لتأثير هذه النصوص على الأبعاد الاجتماعية، وكذلك تأثير الأبعاد الاجتماعية على فهم دلالات هذه النصوص.

ويشيع القول إنه في الخطاب العام دائماً ما يكون البند الأول على جدول أعمال لغتنا هو، بطبيعة الحال، وصف الناس والأماكن، والأشياء. وتبعاً لنوايانا، وتحيزاتنا، أو ميولنا، على سبيل المثال، يصبح رجل الدين هو «صاحب الفضيلة»، وهو «سماحة»، و«نيافة»، و«الإمام»، و«العالم»، وربما «المحافظ»، و«الرجعي»، ويصبح الطبيب هو «مهني الصحة»، وهو «المنقذ»، وهو «الفنان الشامل»، أو «الدجال»، ويصبح رجل العلاقات العامة مسؤول «التواصل بين الشركات»، وهو«سيد الحركة»، وهو«الكاتب المأجور»، أو «المنجم». ونحن نفعل ذلك ليس بالضرورة لتشويه سمعة الناس في حد ذاتها، ولكن فقط للإشارة بسرعة لموقفنا الخاص والتعبير عن مشاعرنا تجاه هذا الشخص، أو ذلكم الموضوع. وقد لا يقتصر هذا على خطابنا العام، بل هذا عين ما يحدث في الإعلام، لأنه إذا سمي الإعلاميون الشخصيات والموضوعات، فإنه غالباً ما يأخذهم الأمر، في اعتقادهم، وقتاً طويلاً لا مبرر له لوضع القضايا والأشخاص في سياق تحيزاتهم وعرضها على الجمهور المتلقي. وإذا كان ذلك صواب، أو خطأ في حينه، فإن الفكرة من وراء وضع العلامات والأوصاف والنعوت في قالب مقنع هو في المقام الأول إدعاء بتحقيق الاقتصاد في اللغة، بحجة أن تسمية الأشياء بهذا الشكل يتطلبها قصر الوقت، وأنه لا يتوفر الزمن الكافي للإعلاميين لشرح أنفسهم بعبارات أكثر وضوحاً من مجرد التلميح والإشارة العابرة.

ومن المألوف أيضاً، أننا عندما نتحدث عن استخدام المفردات الطنانة كأداة للإقناع، أن تضطرب الأفهام وتتباين التفسيرات. فالمبدأ، هو أننا نادراً ما نكون محايدين في اختيارنا لها، ونادراً ما تحمل هذه الكلمات والمفردات ذات المعاني بين المصدر والمتلقي. ومثلما نحن أعداء لأنفسنا بسبب انحراف المعاني عن مقاصدها والعبارات عن دلالاتها، ينبغي أن لا ننسى أن لدينا أعداء يفعلون الشيء نفسه؛ ليس فيما بينهم بالطبع، وإنما يتخيرون العبارات والمفردات بقصد مدبر لقلب الحقائق، وذلك لتشويه سمعتنا وصورتنا في عيون الآخرين. ومثلهم يفعل المتدينون المغالون عندما يجعلون المؤمنين العاديين يغيرون طريقة تفكيرهم وفهمهم لصحيح الدين وحدوده المعقولة، على الرغم من وجود أدلة قاطعة تستحثهم على أنه لا ينبغي أن يتعدونها، اقتناعاً بما ألفوه وتحرياً للصدق. وهكذا، يفعل المعلنون لجعلنا جزءاً من دعايتهم بأموالنا، وبكل سرور، أو بدون إحساس بالذنب. كما يفعل المنظرون والباحثون عن المناصب العامة ذلك لكسبنا لأجندتهم السياسية، أو الانتخابية. ومن دون استثناء، كل واحد منَّا يختم كلماته بمهارة؛ موقناً بوجود التحيز الشخصي، لإقناع الآخرين للاعتقاد بما نعتقد، وأن يفعلوا ما نريد منهم أن يفعلوه. غير أن لغة الخطاب الديني مختلفة، وأوجهها الإيجابية كثيرة، والسلبي منها قد يكون قاتلاً ومدمرا.

مشكلة لغة الخطاب الديني

هل الخطاب الديني أكثر جدوى من غيره؟ قد يبدو هذا سؤالاً بدهياً، وربما تقريرياً في نظر الكثيرين، إلا أن الذي يدقق في فحواه سيجد أن الإجابة عليه ليست بالأمر الهين. فقد هيمنت قضية الخطاب الديني على مناقشات الأوساط الفلسفية خلال جزء كبير من القرن العشرين، وتركزت جلها على مغزى لغة النص المقدس، وظاهرات الغلو والتشدد، وبالتالي أثارت الجدل الأكثر عمومية ضد المصداقية الفكرية العقلانية للالتزام الديني للمتطرفين. إذ أن الخطاب الديني ينطوي على الحديث عن الله، والخلود، والمعجزات، والخلاص، والصلاة، والقيم، والأخلاق، والحلال، والحرام، والثواب، والعقاب، والإيمان، والكفر، وما إلى ذلك من مفردات لا تقبل خوض غير المختصين في تفاصيلها وأحكامها. غير أن البعض من الخطباء، من كل الأديان، ينخرطون على نطاق واسع في الكلام المطلق فيما يتعلق بالإيمان، ويتكئؤون على النص المقدس؛ فهم قبل كل شيء، يعتقدون أن الدين جاء بالوحي اللفظي من الله، مع الإقرار الشخصي بخصوصية الإيمان. وبالتالي، يظنون أن عليهم أن يتحدثوا دائماً بخطاب «ديني» مدعَّم بنصوص مقدسة؛ إذا كان ذلك في خطبة، أو صلاةً، أو دعاء، أو دروس، أو تعاليم دينية، أو شهادات شخصية، أو مدائح نبوية، أو مناجاة، أو دعوة للمعروف ونهي عن المنكر، أو حض على الفضائل وتحذير من المعاصي، إلى آخر قائمة الموضوعات.

وبهذا، فإن الخطاب الديني ينزع لاستخدام الكلمات والتسميات، إلى جانب النص المقدس، كأدوات للإقناع، إلا أنه يمكن تعريفه بثلاث طرق مختلفة: أولاها، لغة تتجاوز مستوى الجملة. والثانية، سلوكيات اللغة المرتبطة بالممارسات الاجتماعية. والثالثة، موضوعة اللغة كنظام للفكر. وتحليل هذا الخطاب، من خلال هذه التعريفات، يتطلب دراسة وتحليلاً عبر واحدة، على الأقل، من هذه الطرق الثلاث، وفي أكثر الأحيان، قد يكون الأمر مهماً لاستخدام جميع التعريفات في آن واحد. إذ أن التحليل ينبغي ألا ينظر إلى مستوى أساسيات ما يقال فحسب، ولكن عليه أن يأخذ في الاعتبار السياقات الاجتماعية والتاريخية المحيطة، مما يجعل التمييز بين ما إذا كان شخص ما يوصف بأنه «إرهابي» أو «مقاتل من أجل الحرية» هو أمر من شأنه أن يثير انتباه من يدرسون الخطاب، حين النظر في الآثار المترتبة على كل عبارة.

وللتوضيح، فإن عبارة «الإرهابي» هي المصطلح الذي يجلب الدلالات السلبية للشر والعنف، في حين أن «المناضل» له دلالات إيجابية لأنه يكافح الاضطرابات والاختلالات السياسية للديكتاتوريات القائمة. لذلك، فقد يُنظر إلى عبارة واحدة بالكثير من العطف مقارنة بالأخرى، وهذا ما ينبغي استدراكه في الخطاب محل النظر، فضلاً عن النظر في العلاقة بين هذه المصطلحات مع مفردة تستخدم على نطاق واسع في الغرب هي «مسلم»، مقترنة بكلمة «إرهاب». وفي هذه الحالة، علينا كمحللين أن ننظر لأي نص يوصل رسالة، وعلى وجه الخصوص، كيف أن هذه الرسالة تبني رؤيتنا للآخر في الواقع الاجتماعي، أو تحدد تصوراتنا عن العالم. وقد يتطلب الأمر أن ننظر في الخطاب عن مستوى الدوافع السياسية. وهذا يبدأ بتحديد موضوع للتحليل، ومن ثم جمع قدر معين من النصوص، لتحديد كيفية استخدام اللغة لاستنساخ الأيديولوجيات المخزونة في النص.

الخطاب الديني والإعلام

إن المحاججة المتوقعة ستربط بين سيادة الخطاب الديني المتشدد وتكاليف العملية غير المرئية لأخطاء الإعلام التعبوي، إذ أن كلاهما يهيجان المشاعر العامة، ويستقطبان المتلقين إلى تبني مواقف غير عقلانية. واليقين أن كل من درس الإعلام كتخصص لا يمكنه أن يتصور ممارسته كعلم دون قواعد وضوابط وقيود مهنية، ودون توجيه ومسؤولية أخلاقية، أي ضمانات عقلانية ترشده إلى الصواب. فماذا لو كان نجوم الإعلام الراهن هم الخطباء المغالون، وأن كثير من الذين يشتغلون في ملء ساعات الفضاء الإعلامي العربي ضجيجاً وتهريفاً وتهريجاً لا يعرفون كثير شئ عما يمكن أن يشكل الإعلام الجيد من السيئ؟ وما إذا كانت لديهم أي نماذج لكيفية الإتقان والتجويد، وكيفية بدء التقصي، وكيفية وضع الخيارات النموذجية، وكيف ومتى يتحرون الصدق والموضوعية والإنصاف، ومن يختارون من الضيوف والمتحدثين؟ ومن منهم من يستطيع أن يضع العام قبل الخاص، والموضوعي قبل الذاتي، سواء بشكل رسمي، أو غير رسمي؟ كما يمكن وضع ذات المماثلة عندما يتوقع المغالون من الخطباء والمبتدئون لمهنة الإعلام أن يطالبهم الجمهور التفكير بعقلانية في الشأن العام. علاوة على ذلك، سيتحقق هذا الجمهور عمن الذي علم هؤلاء الخطباء والمبتدئون أساسيات التفكير العقلاني، وإن كانوا قد عقلوها أصلاً؟ حيث أنهم إذا لم يتعلموا من أجل التوصل إلى استنتاجات سليمة، في أدائهم الخطابي والإعلامي، فكيف سيساهمون في تعليم المتلقين أفضليات العيش المشترك؟

وربما يكون السبب الرئيسي الذي يجعل من يمتهنون تهييج الأثير المرئي والمسموع، ويلوثون مواقع الإعلام والتواصل الاجتماعي، ويسودون مساحات الصحافة الصفراء، لا يتطرقون لموضوع التفكير العقلاني هو عدم رغبتهم في معالجة القضايا بنفس الطريقة التي تقتضيها مسألة تعلم فن الطبخ، أو قيادة السيارة، أو الكتابة، أو إجادة لعبة من ضروب الرياضة المختلفة. على الرغم من أنهم هم الذين يتم التعامل معهم، في المقام الأول، باعتبارهم أمناء على عملية تعليم وقيادة الرأي العام، وينبغي ألا يكونوا متحيزين لإيديولوجيات غير مرئية للمتلقين. إن عقد الثقة المضروب بينهم، وبين من يتلقون عنهم، لم يُنظر إليه في وارد خواطرهم على أنه شيء يجب الالتزام به، أو يمكن تقسيمه إلى سلسلة من الخطوات المرئية والقابلة للتنفيذ، بقصد تشكيل القناعات العامة. إذ ينصب التركيز، في هذه الحالة، على مرامي ومآلات التفكير، التي عادة ما تعتمد على جمع مدخلاتها من المعلومات والبيانات والآراء، وعلى كيفية تنظيمها وتحليلها. وبالتالي، فإن التفكير العقلاني عملية منطقية مبنية على حصيلة موضوعية من المدخلات. ويبقى وصول الناس إلى استنتاجات غير مرئية للمصدر بقدر ما هو مشترك بينهم من تجربة وخبرات، لكنهم لا يعرفون الكثير عن الكيفية التي تحصل بها عملية الإقناع هناك، لدى المصادر؛ إنهم خطباء وحسب.

الحاجة إلى العقلانية

بيد أن هناك حاجة دائمة إلى التفكير العقلاني في المعركة من أجل العقل الجمعي والرأي العام، لأن المعركة شرسة للسيطرة على عقل الجمهور بين القوى العاقلة من جهة، والجماعات المتطرفة، من جهة أخرى، مع الإعلام كقاض وحيد لا يستطيع، في كثير من الأحيان، أن يحدد من هو الجانب الذي على حق، أو الذي على خطأ، بل قد يعين كليهما لهدف مجهول. وهذه القضية يتعين حلها بالعقل، لأن أس الخلاف هنا هو من دون شك قضية فكرية وثقافية ودينية وسياسية، وربما اقتصادية واجتماعية، معقدة إلى حد كبير. ولكن نعتقد جازمين أن «وراء كل حجة باطلة يتحكم جهل شخص ما.» وهذا القول المأثور هو ربما أيضاً ذا بعد واحد في هذه الحالة بالذات، لذلك قد يكون من المستحسن أن نضيف إلى المعادلة العناصر المُمَكِّنَة للإرهاب؛ مثل إدعاء الحق المطلق، والمجد الكاذب، والكراهية، والغضب، أو الطموح، الذي يعبر عن نفسه بشكل من الأشكال المتطرفة، وهذه العناصر هي التي تولد حتماً التحزب الأعمى والتفكير المتحيز غير العقلاني.

لذلك، وفي خضم هذه المعركة الفكرية والسياسية الجارية، كيف يمكننا معرفة أي جانب هو العقلاني، والصحيح، والعادل؟ ومن الجانب الذي يعمل على دعم موقفه بلسان ملتوي، أو بسيف الحقيقة المطلقة؟ أي جانب، في الواقع، يستحق القبول العام والدعم؟ ولمساعدة أنفسنا على تمييز الحق من الباطل في حرب الكلمات والخطب المفرغة من معاني العقلانية، التي تجتاح المجال العام الآن، ينبغي أن نبحث عن اللغة المهيهجة للمواقف لنستبعدها من احتمال الاستبداد بنا، وأن نقوم بجهد عقلاني مقصود يستهدف تحديث لغة الخطاب العام عن طريق استبدال إشارات العاطفة بأمثلة موضوعية أكثر إقناعاً من اللغة الحالية، وأكثر مطقية وأهمية. ونحن على ثقة أن تُحدث هذه المحاولة، إن شرعنا فيها بجد، نُقلة مفيدة في فهمنا لطبيعة المواقف، والتوصل إلى منظور ذكي وناجع عن هذا الصراع الفكري والسياسي المحتدم بين التطرف والإعتدال.

إننا ينبغي أن ننظر إلى التفكير العقلاني بوصفه عملية تطوير مستمرة بحيث يمكننا أن نرى كيفية تحسين طريقة التفكير الخاصة بنا، أو الطريقة الجماعية مع من لم تربطنا بهم علائق المساكنة والمعايشة. ويمكننا أيضاً أن نتصور بسهولة كيف يمكن تعليم التفكير العقلاني وتطبيقه بالشكل الصحيح، عندما نحدد الأولويات والمآلات، والأنواع المختلفة من الحالات، التي يتطلب كل منها استراتيجية للتفكير مختلفة. إذ علينا أن نضمن أن نستخدم أفضل وسيلة للحصول على الاجماع الموضوعي العقلاني.

التفكير الرشيد

يتطلب حل المشاكل المستعصية التي تواجه مجتمعاتنا بسبب انفلات لغة الخطاب الديني تحسيناً نوعياً على نطاق واسع في اللغة والتفكير والفهم؛ نحن بحاجة إلى اختراقات أساسية في نوعية التفكير، التي يستخدمها كل من الخطباء، والوعاظ، والإعلاميون، وصناع القرار، والتي يستخدمها كل واحد منَّا في شؤوننا اليومية. إن التأكيد على أن المجتمع والأفراد يمكن أن يستفيدوا من تحسين سبل المقاربة والنظر في بعض من أصعب المشاكل في الحياة بسبب تهذيب لغة الخِّطاب الديني، هي مما لا يمكن أن يجادل فيه أحد. لأن بغير ذلك تحدث الكارثة، خاصة عندما تعج الخطب ووسائل الإعلام والقرارات العامة بالعبارات المربكة لنسق الحياة العام، أو بأمثلة من الردود المشكوك فيها، أو في محاولتها لتقديم حلول للحالات والأحداث لا يُجمعُ عليها الناس. ونحن جميعاً؛ من المواطنين العاديين، والخطباء، والإعلاميين، وصناع القرار، إلى قادة العالم، نكافح من أجل تطوير حلول عملية مبتكرة للقضايا والمشاكل الملحة.

إن عدم وجود الفكر الذي يميز بين السيناريوهات المختلفة للحل، يورثنا التأخر والإضطراب وخراب الحال والمآل. رغم أن الإجابات على الأسئلة الإشكالية، ومقترحات الحلول غير المكتملة عن الوضع الراهن، هي من السمات الأساسية للكثير من طروحات الخطاب الديني والإعلامي، إلا أن القرارات السيئة، أو الأخطاء المعيبة الأخرى، هي نتيجة لعيوب الفكر، أو التفكير غير المكتمل وغير العقلاني، وليس غياب التفكير.

إننا نبحث عن التفكير العقلاني. وهذه العبارة ليست لمجرد التكرار، ولكنها حثٌ مستمر على مراقبة الواقع ومطالبة بالتدخل الحصيف لمعالجته. إذ خلافاً للرأي الشائع عن قدرة الفكر على التصدي لعلل مجتمعاتنا، تقول الآراء المطروحة هنا أن كل التفكير الذي يحمله الخطاب الديني ليس عقلانياً بالضرورة، على الأقل عندما نحدد معنى كلمة عقلانية. إذ أن التفكير العقلاني هو القدرة على النظر في المتغيرات ذات الصلة بالوضع الراهن، والوصول إليها، وتنظيم، وتحليل المعلومات ذات الصلة بها؛ على سبيل المثال: الحقائق والآراء، والأحكام، والبيانات، المطلوبة للوصول إلى نتيجة سليمة تُعين على حل أزماتنا المتفاقمة.

وعلى الرغم من أن الإشتغال بالفكر والتفكير، كغاية في حد ذاتها، هو سعيٌ جدير بالاهتمام، إلا أن تركيزنا في هذا المنعطف من تاريخ أمتنا ينبغي أن ينصب على الحاجة إلى تطبيقات عملية للفكر؛ موضوعية وعقلانية وواقعية، أي استخدام الفكر كتمهيد لعمل؛ للحل الأمثل لما نواجهه من إشكاليات. علينا أن نتأكد أن التفكير العقلاني يساعدنا على التوصل إلى استنتاج أن نكون قادرين على القيام بشيء ما، أي اتخاذ إجراءات عقلانية تُنتج حلاً حقيقياً لأزمات حقيقية. لذا، علينا أن نلتزم منهج التفكير العقلاني بوصفه سلسلة من الخطوات الصحيحة المفضية إلى نتيجة سليمة.

وهنا، يمكن أن نصرح بوضوح عن حاجة الخطاب الديني إلى العقلانية، التي لا تتنافى مع ما هو معلوم من الدين بالضرورة؛ أوليس العقل هو مناط التكليف الديني؟ إن الكثير مما نقوم به في الحياة اليومية ينطوي على عملية، أو سلسلة عمليات من الخطوات المتكررة، بما فيها الخطب المفروضة بمقتضى الدين، التي يلزم القيام بها لإنجاز الشعيرة المفروضة، أو الهدف المنشود، أو الاستماع إليها لتحقيق التحصين الأخلاقي المطلوب. والعملية هنا هي سلسلة متكررة من الخطوات ذات مغزى كبير، التي تتولد عنها النتيجة المتوخاة. وتتطلب كل عملية ناجحة لخطاب ناجح توفر المدخلات اللازمة لإنتاج ما هو مرجو من أهداف، وعلى رأسها النص المقدس ومأثور الحديث وصحيحه، التي تحض على إشاعة الخير بين بني الإنسان.

ولا جدال أن نفس المنطق الذي ينطبق على النتائج وعلى عملية عقلانية التفكير، ينطبق على الخطاب الديني، كمقدمة سليمة تصحُ بها هذه النتائج المتوقعة. وثمة استنتاج منطقي هَو أن المخرجات الصحيحة تتطلب مدخلات عالية المصداقية؛ على سبيل المثال، معلومات دقيقة، والوصول إلى الأشخاص المناسبين، وعملية التفكير ذات الجودة العالية. رغم أن التركيز على المدخلات وحدها ليس كافياً لضمان النجاح، لأننا بحاجة إلى إيلاء اهتمام مساوٍ للفعل، أي الفهم الذي يستقيم به السلوك، أو ما نقومُ به مع المدخلات وكيفية جمعها وتنظيمها وتحليلها وتمثلها في حياتنا.

دعونا ننظر في حالة محددة ينطبق عليها التفكير العقلاني؛ كأن نطلب من مجموعة معتدلة أن توصي بسياسة الإعتدال في المجتمعات الإسلامية. فإن الناتج عن هذا الوضع سيكون سياسة تُبني على الإعتدال. إذن ما هي المدخلات المطلوبة؟ إنها قد تكون إحصاءات عن ظواهر وفوائد الإعتدال، أو آراء علماء الدين المعروفين بالعلم والتقوة والورع، وأولياء الأمور، وقادة المجتمع، المدركون لما ينبغي القيام به، وربما تشمل المدخلات أمثلة من سياسات عقلانية في مناطق أخرى يمكن مقاربتها. وكما هو الحال مع معظم الأوضاع المعقدة، قد تتعارض بعض الأفكار والآراء العقلانية، فكيف إذن يحصل المجتمع على كل هذه المدخلات لوضع سياسة سليمة تشجع على الإعتدال؟

وهنا تحديداً، تتبدى الحاجة الدائمة إلى عملية التفكير العقلاني. ولكن أين تعلمنا التفكير بعقلانية؟ معظم الناس لا يستطيعون الاستشهاد بطريقة معينة تعلموها من المدارس، غير ما سمعوه من الخطاب الديني، أو وسائل الإعلام. إذ هم عادة ما يتعلمون، غلى جانب المدرسة ودور العبادة والإعلام، من خلال التناصح والتناضح، أو الخبرة المكتسبة. وإذا سألت معظم الناس ما هي الخطوات التي يتبعونها خلال التفكير، فإنهم لن يكونوا قادرين على التعبير عنها، لأنها عملية تتخفى في ملكة الوعي. وبالتالي، فهم غير قادرين على نقد عملية التفكير الخاصة بهم، ولن يكونوا قادرين على تعليم الآخرين، أو الإعتراض على ما يَصِحُّ من أقوالهم وأفعالهم.

واجب التربية

إننا نريد من يتولون التربية العامة؛ من خطباء ووعاظ وإعلاميين، أن يتأسوا بالعامل الماهر الذي يتقن مهنته قبل أن يمارسوا فينا هواية السطو على عقولنا بخطاب التطرف والتشدد والغلو والإرعاب والإرهاب. فنحن عندما نرى أي عامل ماهر يمارس مهنته بحرفية في الهواء الطلق، لا نستطيع إلا أن نقدر الثمن الذي دفعه في عثرات التعلم الأولى وجهوده المضنية لإتقان ما يفعل الآن، والساعات الطوال من الممارسة التي وضعت الأساس لهذه الكفاءة المشهودة. ويصدق الشيء نفسه على المفكرين والخبراء المختصين وعلماء الدين الموقرين المعتدلين. فقد بدأوا جميعاً كما المبتدئين لأي مهنة أخرى؛ اجتهدوا مع المفاهيم الأساسية، والأسئلة الصعبة، والقضايا المعقدة والشائكة، أثناء وضعهم لأنفسهم في حاضنة عمليات التفكير والتجريب، التي كانوا على يقين أن من شأنها أن تساعدهم على فهم الأشياء، وتدبير الأمور، والدعوة بالحسنى، والموعظة الحسنة، والإفتاء بما يوافق الصواب.

إننا أحوج ما نكون في مجتمعاتنا العربي والإسلامي، وفي ظل ما تتسم به أوضاعه العامة من حراك وثورات، وفي ظل المخاطر التي تتعرض لها هويته الثقافية والحضارية، إلى التأكيد على ضرورة تحري الإعتدال في الخطاب الديني، ومراعاة المهنية والصدقية والموضوعية في العمل الإعلامي، ذلك لأن تهذيب لغة الخطاب الديني وضبط رسائل وسائل الإعلام هما السبيل الذي يمكن هذه المجتمعات من تخفيف حدة التوترات فيما بينها، ويساعدها على التفاعل الإيجابي مع العالم.

× الأمين العام/ منتدى الفكر العربي

أثر تنامي حركات التطرف الديني والطائفي على الاستقرار في المنطقة

د.علي بن تميم ×

بني النسيج الثقافي والاجتماعي في المجتمعات العربية على قاعدة التنوع في إطار الوحدة، وهي قاعدة ظلت ترسم الأسس والثوابت والخطوط العريضة للمجتمعات العربية وهي تبني هويتها الحديثة بكل ما تنطوي عليه من مكونات. وصار التنوع في النسيج المجتمعي ضامناً للوحدة ودالاً عليها. وليس من المبالغة أن يقال إنّ المقولة التي أطلقها الزعيم المصري سعد زغلول في ثورة عام ١٩١٩ «الدين لله والوطن للجميع» ظلت بمثابة العرف القوي الذي يضبط إيقاع الحياة في المجتمعات العربية، فالوطن لجميع مواطنيه على اختلاف أديانهم وثقافاتهم وأعراقهم، وعلى المواطنين بالتالي أن يتوحدوا جميعاً في الإنتماء إليه بصرف النظر عن تلك التمايزات.

اتخذ ظهور التعصب والتطرف في المجتمعات العربية طابع التطرف الأيديولوجي من جهة أو التطرف الطائفي أو الإثني من جهة أخرى، وهما يشتركان في تهديد الإستقرار المجتمعي وفي خلق حالة من الصراع بين مكوناته وجعل الوطن على سعته يضيق ذرعا بمواطنيه. وقد صار من الواضح أن الحركات الدينية المتطرفة تستغل نزعة التدين الفطرية النقية استغلالا سياسيا، بمعنى أنها توظف المقدس الديني لإضفاء الشرعية على خطابها السياسي الذي يكفّر الآخرين أو يخوّنهم. والحق أنّ حركات التطرف تمارس قدراً من الخداع والتمويه، فهي تكون مع مسألة بعينها هنا وتكون ضدها في مكان آخر، وتخلط المطلق بالنسبي للوصول إلى سدّة الحكم ولا تقبل من الديمقراطية إلا بصندوق الإنتخاب فهي لا ترضى بالفكر الديمقراطي وأصوله الفلسفية.

إنّ المواطن العربي المتدين-بصرف النظر عن الدين الذي ينتمي إليه-لم يشكل تهديداً للنسيج المجتمعي، فالتدين الصادق منتج للقيم المدافعة عن الفضيلة وهو مصدر من مصادر التسامح، لكنَّ الخطر على استقرار المجتمعات بدأ يتشكل عند بروز الحركات الشمولية الأيديولوجية الإسلاموية التي تقف على النقيض من مسائل الحداثة والتعايش والتقدم والمواطنة، بل إنها حركات تسعى لتعود بالمجتمعات العربية-كما نشاهد-إلى مرحلة ما قبل قيام الدولة، فتجرها نحو الفوضى المدمرة وترهن حاضرها ومستقبلها وأجيالها للمجهول. وتجعل مصائر الدول موزعة بين الفوضى والتقسيم والحروب الطائفية.

لقد انتهى الإسلام السياسي إلى وضع المجتمعات العربية أمام مأزق تاريخي عندما وضع الشريعة نقيضا للأمة، وشرع ينظر إلى الناس بوصفهم موضع ريبة وشك، وهم في الأصل مادة الدين وحامليها. والمتأمل في التجربة التاريخية العربية، يجد أن الدين خيار فردي حر، فلا إكراه في الدين، أما تدبير شؤون الناس فيجب أن يتأسس على مبدأ المواطنة في إطار دستوري جامع.

أما خطر التطرف الطائفي فلا يقل عن خطر التطرف الديني، فالحركات الطائفية تعيد كتابة تاريخ الوطن والأمة لتبني تاريخاً أسطوري الأبعاد يقوم على الخطاب الإنفعالي ويستنفر الصراعات ويشعل المحن ويعلي من شأن الطائفة على حساب الوطن ويدمر النسيج المجتمعي ويشيع الفوضى والخراب.

لقد غابت الهوية الجامعة التي تتقبل الإختلافات وتجعلها مصدر قوة وتتأسس على جدل معرفي بين اللغة والدين بأبعاده الحضارية، وحلّت الهويات الفرعية أو الهويات القاتلة، على حدّ تعبير أمين المعلوف، بديلا عنها. والهوية ليست معطى جاهزاً أو جامداً، إنها تبنى وتتغير وتغتني بمركبات جديدة، كما أنها تتحول على امتداد رحلة الفرد المعرفية، لكن الهويات الفرعية تنطوي على أبعاد طائفية مدمرة، ويبدو لي أننا عندما نتذكر مصطلح المعلوف، لا بد أن نتذكر معه مصطلحين مهمين يوضحان أبعاد التطرف الديني والطائفي. أما المصطلح الأول فهو مصطلح الجهل المقدس «لاؤلفيه روا» في كتابه «الجهل المقدس.. زمن دين بلا ثقافة» الذي يرى أن الإيمان بالديني المحض الذي ينبني خارج الثقافات هو الجهل الذي يحرّك الأصوليّات الحديثة المتنافسة في سوق الأديان ويفاقم من الاختلافات فيما بينها، لكنه يوحد أنماط ممارساتها، وإن كان «روا» يرى أن تنامي الأصوليات يعود إلى العولمة في المقام الأول.

أما المصطلح الثاني الذي يتصل بوصف التطرف فهو مصطلح يشكل العنوان الفرعي لكتاب المفكر الراحل محمد أركون «تحرير الوعي الإسلامي»، وهذا المصطلح هو « نحو الخروج من السياجات الدوغمائية المغلقة». ففي كتاب أركون نجد تجسيداً لمشروعه الفكري الهادف إلى إخراج الأمة من عصبيتها الطائفية والعرقية ومذهبيتها الضيقة نحو مجتمع يسمح بحرية التفكير والتعبير والقناعات والاختلافات. فقد كان أركون يرى أن كل دوغما تضرب سياجا حول ذاتها وعقيدتها ومسلّماتها وهو ما يؤدي إلى التقوقع والعزلة والوهم بامتلاك الحقيقة. وهذا التوهم هو مصدر أساسي للقمع والتسلط ونفي الآخر.

إنّ التطرف الديني والطائفي يعبران عن قناعات ساكنة ومتحجرة وراكدة، مسكونة بالخوف من الحاضر أو من الآخر. وإذا كان التطرف الديني يغلّب الماضي على الحاضر، وينتهي بالقفز عليه وتدميره، فإن التطرف الطائفي يواجه ذاته ومجتمعه بوعي مضطرب يقوم على وهم التفوق وتغليب المصلحة الفئوية على الصالح العام.

إن الوقوف في وجه التطرف الديني والطائفي والعرقي وما يتركه من آثار سلبية على النسيج المجتمعي، يتطلب مشاركة جميع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وإصدار تشريعات وقوانين تحد من هذه الظاهرة بوصفها جريمة، إضافة إلى وجوب خلق بيئة ثقافية واجتماعية للتعارف الثقافي والتفاهم والحوار بين مختلف المكونات المجتمعية وإعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمية و وضع برنامج فكري متكامل، يدحض الأسس الفكرية والدينية التي يرتكز عليها دعاة العنف، ويوضح بجلاء حقيقة المفاهيم الإسلامية التي يبني عليها دعاة العنف فكرهم، ولابد من تصدي كبار العلماء والفقهاء لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة. كما أن من المهم للغاية تشجيع قيم وثقافة الحوار والتسامح، والتحلي بأخلاقيات الإختلاف، واحترام التنوع المذهبي والديني والعرقي.

× كاتب وأستاذ جامعي من الإمارات العربية المتحدة ورئيس تحرير موقع ٢٤ الإخباري

الإصلاح الديني

د.محمد الرميحي ×

في يقيني أن الجهد الثقافي المعمق من جميع المهتمين العرب يجب أن يوجه وبجدية كاملة في الأشهر والسنوات القادمة نحو فهم ونقد (الاسلام الحركي) والمهمة ليست سهلة، إنما تحتاج أولا إلى إعتراف باشكاليتها وتعويقها كما تمارس للتقدم العربي، وثانياً صرف جهود حثيثة ومستمرة ومعمقة لفهمها ومن ثم رسم طريق فكري لتجاوزها، من أجل مستقبل أفضل للعرب والمسلمين. هذا الجهد يحتاج إلى جهود مؤسسات وفرق عمل، إنما هذه الورقة هي فقط لتقديم بعض الخطوط العريضة لما يمكن التفكير فيه في هذا الموضوع. أولاً من حيث المفاهيم، فأنا اقترح أن نتحدث عن مفاهيم مثل (الاسلام الحركي) اي تلك المجاميع التي تتخذ من الإسلام متكئا للعمل السياسي السلمي، و(الاسلام الجهادي) أي تلك التي تتخذ من العنف طريقاً لمحاولة تغيير المجتمعات حسب أجندتها ومفهومها، و(الإسلام الدعوي) للإشارة إلى اولئك الأشخاص الذين يهتمون بالشأن الاجتماعي والرعوي، وهكذا.

طبعاً لدينا إشكالية في هذه المفاهيم منها على سبيل المثال لا الحصر، هل نتحدث عن الإسلام او عن اجتهاد مسلمين، شخصياً أميل للتفسير الأخر، نحن نتحدث عن (تفسير بعضنا للإسلام) وليس عن الإسلام، الشواهد في هذا كثيرة، فقد قيل عقلاً إنه بوفاة النبي محمد (ص)، توقفت الدعوة وبدأ عصر المسلمين بفهمهم واجتهادهم، الدليل على ذلك أن المجتهدين في مدارس الفقه لم ينسبوا لأنفسهم تفسيراً قاطعاً للإسلام كما فهموه، ولكن نسبو اجتهادهم إلى أنفسهم، فلدينا وسموها (مذاهب) أي اجتهادات، لدينا فقه المالكي والشافعي والحنبلي والحنفي، وجيعها بأسماء مجتهدين ولم ينسبها أحد حتى هؤلاء إلى إنها (الاسلام المطلق) وكذلك في بقية المذاهب الاخرى، هي لرجال لا يدعى أحدهم العصمة.

شعبياً تم تجاوز (الاسلام الحركي) في فضائنا العربي مؤخراً على النطاق العملي، بعد تجربة قصيرة وسريعة، خاصةً ذلك الذي لم يستطع ان يساير مطالب العصر، من شواهد التجاوز الشعبي امامنا، ثورة٣٠ يونيو ٢٠١٣ المصرية وهي في حقيقتها وعمقها رفض للإسلام الحركي وليس للإسلام، خطورة الأمر أن يشتبه على البعض الأمر فيخلط خلطاً شائناً بين الإثنين، في حكم السنة الواحدة للإخوان في مصر تجلى القصور السياسي، لقد تم إعلاء المظاهر مثل صلاة الرئيس السابق محمد مرسي العياط كل جمعة في مكان، وكان المطلوب منه كرئيس للجمهورية بيان تمسكه بأهداب الدين وإن ذلك فتح في السياسة فتح، في الوقت إن أي مصري مسلم يقوم بذلك كل جمعة دون منة، شواهد أخرى تأتينا من ثلاث أماكن اضافة إلى التجربة المصرية المرُة، أولاً من تونس الذي أجبر الشارع التونسي المستنير جماعة الإسلام الحركي على أن تتخلى عن مقعد القيادة السياسية، وعن بعض الإطروحات النابعة من فكرها النظري الذي لم يُقبل من قطاع واسع من الشعب التونسي، لقد كان السقوط السريع للإسلام الحركي في مصر جرس إنذار في تونس، وهكذا تخلى التونسيون الحركيون عن الإستمرار في فرض إرادتهم لانهم أيقنوا إن ما حدث في مصر يمكن أن يحدث لهم، ومن الجانب الثاني فإن ما تواجهه تجربة الإسلام الحركي في تركيا من مصاعب، يدل على إن هناك طلاق بين فكر يدعى (التعلق بالدين) وممارسة سياسية تتطلب فهما للواقع، وأرى أن تلك التجربة أيضاً في تركيا قد وصلت إلى نهايتها المتوقعة من الضعف، بعد طول تهليل وترحيب من أماكن كثيرة، وما النجاح في الإنتخابات البلدية الأخيرة، إلا مؤشر على أن المعركة هناك (اجتماعية) وليست (دينية) كما يفهمها البعض، أما المكان الثالث الذي يمكن إضافته هو إعلان المملكة العربية السعودية أن (حركة الأخوان حركة إرهابية)، أي تصنيفها أنها (انقلابية) وهي ما تؤكده كثيراً من ادبياتها إنها كذلك، معنى ذلك إن بلاد الحرمين ترى في الإسلام الحركي سياسة وليس دين.

علاقة العمل السياسي بالدين ككل، ليست جديدة على البشرية او الأديان، فقد مرت بها، بطريقة أو أخرى جميع الشعوب ذات الديانات المختلفة، وبقيت في خلفية العمل السياسي لفترة طويلة لدى شعوب اخرى، حتى استقر الأمر للتفريق العقلي بين القيم العليا وبين ممارسة البشر، التي وجب أن تراقب وترصد كونها جهداً بشرياً.

التجربة العربية الإسلامية لها خبرتها الخاصة، وهي خبرة أيضاً تختلف بين بيئة وأخرى، فهناك بين ظهرانينا من زال يتكئ في ممارسته السياسية بشكل عام على الدين، ويفسر نصوصه كما يحلو له كي تتواءم مع متطلبات العمل السياسي القائم كما يراه، واخرون يتخذون في الحديث في الدين (عمل BUSINESS) يتكسبون منه على ظهور العامة، بل إن بعض الشركات (المالية أو شركات الإتصالات) اكتشفت هذا المنجم الذي يدر الأرباح فانساقت في حملة دعاية تحقق لها الأرباح، كالقول أن هناك (بنوك إسلامية) أو تمرير بعض الأدعية من خلال التلفونات النقالة والإدعاء أن من يمررها على عشرة أشخاص تحسب له حسنات، حقيقة الأمر ما يحسب هو ارباح شركات الإتصال لا غير.

و في كل من مصر وأيضاً تونس كانت تجربة الحكم في خلط الدين بالسياسة مؤخراً، قصيرة لأسباب اجتماعية وثقافية ويخضع لمعادلة أن (الشعب متدين) ولكنه في السياسة يتوق هذا الشعب أن تكون له تجربة حديثة في دولة مدنية، لهذا السبب وحده تآكل حكم الإسلام الحركي وبسرعة في المكانين، ويتضاءل أيضاً في أماكن أخرى، فليس خافياً أن هناك معارضة متوسعة للحكم الحركي في السودان، وقد خسرت السودان نصف البلاد بسبب ضيق أفق ذلك الإسلام الحركي والمنتفعين به. الإسلام الحركي مهماً كان معتدلا يجلب معه التشدد على يمينه، فتبرز جماعات (تزايد) عليه من صلب مقولاته، فإن سار معها فقد الدنيا، وإن سار ضدها أظهرت للعامة أنه فقد الأخرة!! فيدخل في ضبابية تقده البوصلة.

لا اعتقد أن المقام يسمح بالحديث عن (تطوير المقولات والممارسات) المتكئة على الدين من خلال الجماعات الحالية المنتشرة في بلادنا العربية، لسببين الاول أن تلك الجماعات عاشت وبقيت تتغذى طويلاً على اطروحات من الصعب أن تتحلل منها، كمثل قولها المرسل (الإسلام هو الحل) او أن المجتمعات العربية تعيش في (جاهلية جديدة)، والسبب الثاني إنه حتى تجربة بها هامش من الحداثة، كالتجربة التركية، وجدت من يزايد عليها دينياً من جهة، ويقلق راحتها سياسياً من جهة اخرى، وتبين أن العمل السياسي ليس مثالياً، فجراء ما يرتكبته من اخطأ يدفع الثمن المناسب لها، وقد غاصت التجربة التركية الحالية في سلسلة من ردود الفعل،حتى أصبحت قاب قوسين او أدنى من استنزاف الرصيد الإقتصادي الذي بنته! وأيضاً التحول إلى (نبذ الديمقراطية) في تصريحات عصبية للسيد طيب أردوغان الذي طالب معارضية (بترك البلد)!! مما أثار عليه موجة من النقد في اوروبا. حتى الموقف التركي من إسرائيل كان تكتيكيا وهي الأيام القادمة التي سوف تشهد (عودة العلاقات مع تل ابيت) بل والتحالف الإقتصادي من جديد.

قامت الدعوة للإسلام الحركي على ردود الفعل، ذلك موثق ومعروف، فكانت أولاً ضد فكرة سقوط الخلافة في عشرينات القرن الماضي وثانياً ضد فكرة الإستغراب (الاستعمار) كما فسره بعض دعاتها، أما من حيث التنظيم فقد تبنت الشكل الفاشي وشبه السري للحشد والتنظيم الشعبي، وأصبح لدينا منذ بداية القرن العشرين، نزاع بين (إصلاحيين) في داخل حركة الإسلام الحركي، لهم موقف ضبابي من التحديث، وبين (تقليديين) في نفس الحركات سقفهم أكثر قرباً إلى التشدد حتى أفرزوا العنف في بعض المواقف. إلا أن الإثنان (الاصلاحي) و(التقليدي) من نفس المدرسة العامة التي تختار تفسير النصوص كما تحدد المصالح التي تراها، لم يقدما الإسلام الحركي لا نظرياً ولا عملياً انفتاح على العصر، كان جله تشدد، وكلما واجه الناس انكفئ إلى تشدد أكبر، الأصلاحيون وجدو أن الأفضل تفسير كل ما هو جديد بالقديم وقياسه عليه، والتقليديون وجدوا أن هناك ما يمكن الإتكاء عليه في أعمال السلف من رفض لما هو كل جديد! المدرستان كانا ينظران الى الخلف ونادراً ما ياتي أحد منهم للنظر إلى الأمام إلا وهمش ثم عزل عن التيار العام، التراتبية المنظبطة هي سمة العلاقات الداخلية عن طريق (الأسر) التي جربت في وقت ما في التنظيمات الشيوعية والنازية، ولدينا الآن انتاج كثيف من أبناء سابقين للحركة قدموا لنا الكثير من الحقائق، بعد أن أصاب بعضهم شيئ من الرشد.

في ثقافات أخرى (التاريخ) هو تاريخ نتعرف عليه ولكن لا يجبرنا على سلوك نفس الطريق، في ثقافتنا لا تجد فكرة إلا أراد صاحبها أن يؤكدها بدعم من مقولات السلف، وانساق تعليمنا بغزارة دون وعي او تمحيص وراء الركض إلى مقولات قيلت في زمان مختلف وفي ظروف مختلفة ولبشر مختلفين! فجاء الإسلام الحركي ليستفيد من ما هو قد أنضج في مدارسنا وجامعاتنا وزاد من اتساع مناصرية فشل ضخم في التنمية، وخاصة التنمية البشرية، التي كان من الأسهل على الأنظمة العربية أن تتركها على حالها خوفاً من رشدها، فإذا بها (ترشد) تحت عباءة الإسلام الحركي ولكن باتجاه تقليل مناعة المجتمع وتقيل قدرته على اللحاق بالعصر.

من هنا فإن التفرقة بين القيم وبين الممارسة لم يتم فصلها في أدبياتنا، قيم مثل التسامح وقبول الأخر والرحمة والتكاتف والعناية بالضعيف الى أخره من القيم الانسانية، وبين الفقه أي معرفة البشر مثلنا بالنصوص حسب بيئتهم وفضائهم الثقافي، وهكذا تم حرف بالنصوص الى حد التناقض، بل وإلى حد تغييب العقل، تارةً حاربوهم (اي الإسرائيليين) وتارةً (سالموهم) (وإن جنحوا للسلم) وكلا الفتوتين متكئتين على نصوص!، وليس هناك ضير في أن يَشرع شعب بحرب أو سلام، الضير كل الضير البحث عن نصوص دينية وانتزاعها من سياقها للتدليل على قضية او رفضها، وهي قضية متغيرة من أجل جني مصلحة أو دفع ضرر آني. وهكذا هي في أمور أخرى حياتية ومعيشية، هناك إصرار من أجل تأكيد (العبودية الطوعية) للتنظيم إلى القاء العقل لدى المنظم (برفع الميم).

أين العقل في كل ذلك؟!

طريق البحث عن العدالة واحترام الإنسان والخروج من أوهاد المرض والفقر والفساد والوصول إلى الحرية هي نشاط إنساني أساسه العقل، والإنسان هو الوحيد المسؤول عن افعاله، اختلاق الخصومة بين العقل والدين كان اساس تخلف شعوب وقارات بأكملها، ولم تتقدم أوروبا إلا بعد أن اصطلح العلم مع الدين. من المفارقة أن مدرستين نشأتا في بلادنا العربية في مصر على وجه التحديد (ولكن كان لها اصداؤها في أماكن عربية أخرى) في الربع الأول من القرن العشرين، مدرسة تبنت العقل، طه حسن وعلي عبد الرازق، وأمثالهما، ومدرسة تبنت العاطفة الدينية، حسن البنا ومن جرى على مدرسته الفكرية، ولأسباب مختلفة ازدهرت الثانية وإن كانت بين رفع وخفض في صراعها السياسي، وتلاشت الأولى، عدا ومضات متابعدة. قامت الأنظمة العربية على اختلاف توجهاتها وبانتهازية معيبة على تغييب أصوات العقل، وهروباً من تعقيدات الموضوع، عقد هدنة مع (الشيطان) وزادت الانتهازية عند بروز الثورة الإيرانية أواخر سبعينات القرن الماضي، فتم بموافقة أو مواربة، من قبل تلك الأنظمة، تملق مدارس لاعقلانية وبعضها أسطوري في سبيل البقاء، فتم اغتيال فرج فودة والاعتداء على نجيب محفوظ وشنق محمود محمد طه (في السودان) وتشريد نصر حامد ابوزيد، وتهميش كتابات محمد اركون وعلي حرب (تلك فقط بعض الأمثلة) كما أتيح نشر لأفكار لاعقلانية من خلال وسائل الإتصال السريعة التي سقطت على عقول طريه فزادتها ظلاماً.

الصراع السياسي الأحمق جعل من تعميق الجهل صناعة في فضائنا العربي، أساسها تغييب العقل أوصلتنا إلى عقم في التفكير الديني، وعدم عرض النصوص على العقل أو فهمها في إطار البيئة المستجدة، فما انسجم منها قبل وما تنافر منها في التفسير أهمل. لم نقم بذلك حتى الآن. من يؤمن بالعلم الحديث الذي يضع ضوابط محكمة لإستخدام الدين وينزع عنه الخرافة والتكسب لازال بعيداً عن فضائنا أو التفكير الجمعي للنخب العربي، بل إن هذه النخب تتفادى الحديث المعمق في الموضوع خوفا من اتهامات الشارع. بقى أن نبذل جهداً منظماً في طريق الإصلاح الديني الذي لا مفر من خوض غماره إن أردنا النجاة بمجتمعتنا واللحاق بالعضر، وتلك مهمة واجبة الآن قبل أي شيء أخر.

× كاتب وباحث من الكويت

جذور الوضع العربي الراهن

خميس بن راشد العدوي ×

■ الانفجار الكبير..

هذا ليس عنواناً للنظرية الفزيائية التي تفسر نشوء الكون، وإنما هو نتيجة الوضع العربي المأزوم، وأقصد بذلك تلك الاحتجاجات والثورات التي حصلت منذ قبيل عام ٢٠١١م، واستمرت حتى الآن، حوالي أربعة أعوام ينزف فيها الدم العربي في أكثر من بلد، إن هذا الانفجار ليس مجرد نظرية كالنظرية الفيزيائية، وإنما هو واقع تجلى في وضعنا العربي بكل آلامه ومحنه، ودمائه ودموعه.

بدأ الانفجار، وحينها استبشرت الشعوب العربية، بأنه حان الفتح، وأن الأبواب أصبحت مشرعة للتغيير، ولمستقبل مزهر، وكأن الثورة هي العصا السحرية التي تحل كل إشكالات الوضع العربي المعقد، ولكن ما حدث هو انكشاف الواقع على حقيقته، ذهبت السكرة وجاءت الفكرة، كما يقال.

إذن ما قدمه هذا الانفجار على المستوى الأبستمولوجي، هو الوعي الجماهيري، بأن المشكلة لا تكمن في الاستبداد السياسي وحده، أو بمعنى أدق ليس فيما يظهر من عَرَض هذا الاستبداد، فهناك جذور عميقة تقبع في العقل العربي ذاته، لا يمكن أن يُقضى عليها بتغييرات سياسية، وإنما لا بد من الحفر عميقاً فيه، لرؤية أصول المشكلة.

نعم؛ أصبح هناك وعي جماهيري، بأنه توجد مشكلة ليس مردها إلى أعراض الاستبداد السياسي، ولكن -بنظري- لا يزال هذا الوعي واقفاً عند هذه النقطة، بمعنى أنه لا يزال يتلمس أصول المشكلة، والجماهير -بحكم قانون الحياة- لا يمكنها الكشف عن ذلك، بيد أنها مستعدة أن تقرأ، وهنا يأتي دور المفكرين والمحللين للواقع العربي والأسباب التي أدت إليه.

■ أصل المشكلة ليس طائفياً..

نعم؛ ما نئن تحت وطأته هو هذا الاحتراب المذهبي والإقتتال الطائفي الذي خلّف آلاف القتلى، ولا يزال نهر الدم العربي جار. ولا يمكنني في هذه العجالة أن أوغل في الجذور البعيدة لأصل المشكلة، وإنما أقتصر على تسليط الضوء على ما هو قريب منها.

الطائفية المقيتة التي برز رأسها في واقعنا العربي الراهن، بالحقيقة لم تظهر في السنوات القريبة، وإنما تبعد بنا إلى حوالي أربعة عقود مضت، وبالذات مع احتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في سبعينات القرن العشرين المنصرم، وطبعاً لا ننسى بأنه سبق ذلك الحرب الأهلية الطائفية في لبنان، إلا أنها كانت محصورة فيها، ولم تؤثر على سائر الوضع العربي بقوة، أما حرب أفغانستان فقد أثرت على الحالة العربية والإسلامية عامة وبكثافة، حيث وجد الغرب نفسه لا يريد أن يخوض الحرب بنفسه مباشرة، وسقوط أفغانستان يعني تمدد الإتحاد السوفيتي ووصوله إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، ويضع الغرب أمام تهديد حقيقي لآبار النفط الخليجية، ولذلك لم يكن له بدٌّ من تجييش العواطف الإسلامية في نفوس العرب، وبالأساس الخليجيين، وتم حشد الشباب العربي، بداية من بعض دول الخليج، ثم لحقتها الشام ومصر وكثير من البلدان العربية، وبذلك تمت عسكرة العواطف الإسلامية، وتحويلها إلى مشروع سياسي عسكري، ودعمت الحركات الإسلامية لتواكب هذه المواجهة، وانتشر هذا الفكر سريعاً، وكان في أصله فكراً يتبنى شعار «الإسلام هو الحل»، و«مواجهة الإسلام للكفر»، حتى حصل حدث نوعي في تلك الفترة بنهاية السبعينات، وذلك عندما قامت الثورة الإسلامية في إيران، إذ ما كان للغرب وهو منغمس في وهدة الصراع مع الاتحاد السوفيتي، حتى فوجئ بضربة قاصمة أخرى، حيث سقط حليفهم شاه إيران على يد ثورة عظيمة لا يكاد يوجد لها مثيل في الوقت المعاصر، وبذلك فقد الغرب أقوى وأهم حليف له، الذي لم يكن يعيش على الهامش، وإنما كان يمارس دور الشرطي في المنطقة، كما أن بلاده تتموضع على مخزون نفطي كبير، بحيث يمثّل أحد أهم أطراف المعادلة الاقتصادية دولياً.

واصل الغرب مشروعه في استرداد خسائره، بالتحالف مع معظم ساسة الخليج العربي والمنطقة، ولكن هذه المرة، ليس «معسكر الإسلام في مواجهة معسكر الكفر»، فإيران مسلمة، بل الثورة ذاتها قامت على أساس إيديولوجية إسلامية، ولم يكن أمام السياسة إلا أن تمطي أحصنة الطائفية، فأثيرت النعرات بين السنة والشيعة، وتم تحزيب المجتمع المسلم على هذا الأساس، وإذا العواطف التي تلهب الشباب المسلمين لمواجهة «الشيوعية الكافرة»، تتحول إلى وضع عام بين كل شرائح المسلمين، ولكن بين صفوف المسلمين أنفسهم، على أساس طائفي ومذهبي، كما خرج الأمر من المواجهة بين «العرب والفرس»، إلى المجتمعات العربية ذاتها، وأينما وجد سنة وشيعة، ثم بين كل الطوائف، وتطوّر الأمر إلى عقيدة تكفيرية بين صفوف المذهب الواحد.

وهكذا تمر أربعون سنة عجاف على الوضع العربي، كانت فيه كثير من الأنظمة العربية تكرّس هذا الوضع، لتحافظ على بقائها، دون أن تلتفت حقيقةً إلى تطوير مجتمعاتها، لا سيما تطوير العملية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، هذا الانسداد في الوضع العربي أثمر عن احتجاجات وثورات هي أمرّ وأنكى على العرب من الوضع الذي سبقها، وإذا الإيديولوجية الدينية تطفو على السطح، ليس فقط كطرح فكري واجتماعي يؤطر لمنظومته، وإنما جاء مستصحباً ذلك الوهج العاطفي القائم على العنف، والذي تمت صناعته بيد السياسة وعلى عينها.

إذن علينا أن نعترف بأن الوضع السياسي الذي كان يجثم، ولا يزال، على البلدان العربية هو ما أدى إلى الإحتقان ثم الانفجار بالدم؛ طائفياً ومذهبياً.

■ ثلاثة أسباب يجب معالجتها..

الطائفية هي أعنف الظواهر الطافية على السطح العربي، ولكنها ليست الوحيدة، فالاستبداد في أنظمة الحكم هو الذي صنع الطائفية، وهو كذلك الذي أدى إلى هشاشة أجهزة الدولة وأنظمتها، وجعل كل ملاذها الحلول الأمنية، مستبعدةً التطور الديموقراطي الذي يسري في روح الشعوب الإنسانية، وهذا أدى تلقائياً إلى ضعف في الاقتصاد، جعله على حافة الانهيار، باستثناء بعض الدول النفطية، وهو الحال نفسه في الحقلين العلمي والإداري.

ويمكنني هنا أن أجمل أسباب التخلف والانسداد العربي في ثلاثة أسباب يجب علاجها:

- السبب المعرفي: يشمل المعرفة الدينية في المقام الأول، وهذا السبب هو أصل المشكلة العربية، حيث إن شعوبنا متدينة بطبيعتها، ليس في الحقب المتأخرة، وإنما ذلك يرتد إلى آلاف السنين، وهذا ما يؤيده ظهور الأنبياء فيهم، وهو سبب من جهته الدينية لا يقف عند التأويلات المتأخرة، ولا على المنتج الإسلامي وحده، وإنما يرتد إلى عمق الثقافة الدينية كاليهودية والنصرانية؛ في محفوظاتها المكتوبة، بل يرجع إلى المحفوظات الشفهية المتناقلة عن الأمم الغابرة، ولذلك لابد من فتح هذا الملف الراسخ الجذور، وإعادة قراءته أبستمولوجياً وأكاديمياً، إذا أرادت الأمة أن تنطلق نحو المستقبل؛ عزيزةً قوية.

لا يقتصر السبب المعرفي على الجانب الديني، وإنما يطال كل المنتج القديم والحديث، فالقديم؛ متمثل في الشعر والقصص والأساطير، وسائر المدونات الأدبية واللغوية والتاريخية، وحديثاً كل فنون المعرفة، لا سيما العلوم المنتمية إلى الجانب التطبيقي والتقني، وهو انتاج خجول في وطننا العربي وهزيل في كثير منه.

إن الحقول الأكاديمية لم تتمكن من صناعة منظومات معرفية قادرة على انتاج عقول تحمل عبء التنظير والتحليل للحراك الاجتماعي ومنتجاته، فضلاً عن قدرتها على قراءة تحولات الحياة في سائر مناحيها، لست أنكر وجود عقول عربية ذكية ومقتدرة، ولكنها تغرد خارج السرب العربي، حيث يحتضنها الغرب.

إن إعادة النظر في البنية المعرفية، وتفكيك مكوناتها، وتتبع مساراتها وتطورها عبر الزمن، من الأهمية بمكان، فعلاً ثقافتنا العربية محتاجة إلى قراءة جديدة، والخروج بآليات معرفية غير تقليدية، حتى تتمكن من إنتاج بناء معرفي جديد، قادر على مواكبة الحياة، ويصنع مستقبلاً أفضل.

إن هذا العمل لا يمكن أن يقوم به الأفراد وحدهم، وإنما يستلزم ثورة عقلية وعلمية شاملة، وهو ما ينبغي أن تقوم به الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، ويحتاج قبل ذلك إلى قرار سياسي جريء.

إن أخطر ما أصيبت به الأمة هو قلقها من المستقبل أن يغيّر هويتها، وهي مع ذلك لم تقدم أية حلول معرفية لمواجهة هذا المستقبل، والحياة لا تقف عند حد، وعلينا أن نعي بأننا إما أن نكون، وذلك بقدرتنا على صناعة حياة جديدة، أو لا نكون، وهو الموت البطيء.

- السبب السياسي: وهذا السبب ليس وليد الأعصر المتأخرة، وإنما يعود إلى بنية الدولة العربية؛ خاصة في عصرها الإسلامي، حيث انبنت الدول لدى عموم المسلمين على الغلبة بالسيف، وليس على تداول السلطة، وهذا أورثنا أمرين: الدم في أي تغيير حقيقي لنظام الدولة، والاستبداد المزمن.

إن خطورة الوضع السياسي عندنا كونه يتكئ على البُعد الديني، ويسخّر الدين لخدمته، ويشجع الأطروحات القائلة بأن الإسلام جاء بنظام الدولة، والمتتبع لحقيقة التاريخ، سيجد أن الإسلام جاء بمفهوم الأمة، وترك أمر الدولة لمتغيرات الزمان والمكان.

لقد بات من الضرورة تفكيك البنية المعرفية للدولة عند العرب، وهذا لا يتأتى إلا بتتبع الجذور التي ترعرعت فيها النظرية السياسية، على أنه لا يكفي الكشف المعرفي وحده، ما لم يكن هناك تحول صادق نحو الديمقراطية، لقد كشفت لنا الاحتجاجات والثورات العربية، أنها غير قادرة على التغيير، وإنما أتت إلى الحكم بالفقيه، الذي كان لعصور طويلة يمثل جهاز التبرير للاستبداد السياسي، فإذا به ينتقل إلى موقع الحكم، فيصبح هو السياسي ذاته، وبالتالي أصبحت روح الاستبداد هي التي تحكم بنفسها.

- السبب الاقتصادي: إن فشل التنمية في بلادنا العربية واضح جداً، رغم ما تملكه من مقدرات طبيعية وجموع بشرية عاملة وثروات زراعية وبحرية، وهذا هو السبب المباشر الذي أدى إلى الثورات العربية، وقد جعل من المواطن العربي غاية وجوده؛ الهرب من الوضع العربي إلى الدول ذات الرفاه الاقتصادي؛ وفي مقدمتها الدول الغربية.

يضاف إلى ذلك غياب المراكز الاستراتيجية والبحثية، التي تعنى بدراسة الوضع الاقتصادي العربي، فضلاً عن عدم وجود مراكز قادرة على الإمساك بمقدرات الوطن، وتحويلها إلى قوة اقتصادية فاعلة في الحياة؛ على المدى القريب والبعيد.

إن هذا الوضع باد على معظم الدول العربية، بل حتى الدول العربية ذات الانتاج النفطي، لم تسطع أن توجد مشاريع انتاج اقتصاد حقيقي، وكل ما هنالك هو مشاريع استهلاكية، وحتى تلك الدول التي نرى فيها مشاريع اقتصادية كبيرة كبعض دول الخليج، لا تملك على أرضها إلا صورتها، وإلا فكل دائرة صناعة هذه المشاريع هي أجنبية، وهذه الخطورة لم تقتصر على التهريب الهائل للاقتصاد والمال، من هذه الدول إلى دول العمالة، بل تعدى ذلك إلى قلب البنية الاجتماعية في هذه البلدان، حتى بات المواطنون أقلية ضئيلة في بلادهم، مما ينذر بزوال اليد من أهلها العرب.

ما لم توجد خطط استراتيجية لمعالجة الأمر، فإن الوضع العربي سيستمر في دركات التدهور، وسيفرّخ المزيد من الطائفية والعنف واللاستقرار، فالمرجل العربي الذي بدأ بالغليان قبل حوالي أربع سنوات لن يسكن ما لم يكن هناك تحول حقيقي نحو الرفاه، وفي مقدمته الرفاه الاقتصادي.

× كاتب من عُمان
رئيس الجمعية العُمانية للكتاب والأدباء

خطاب الجماعات المتطرفة

سعد الكناني ×

تتزايد معاناة المجتمعات الإسلامية عامة والعربية خاصة من تصاعد موجات الفكر المتطرف، وهي وإن اختلفت في حجمها ومستواها وحدتها من مجتمع إلى آخر إلا أنه يجمعها فكر واحد، هو فكر الغلو والتشدد والكراهية، والذي تحول في العقدين الآخرين إلى سلوكيات عدوانية وصلت إلى ترويع مجتمعاتنا واستهداف الآمنين من المدنيين الأبرياء، عبرالمنازلة المسلحة للدولة، وتفجيرالنفس في الآخرين، بهدف زعزعة الإستقرار، وبث الرعب وصولاً الى أهداف سياسية من أبرزها: إقامة سلطة على نمط حكومة (طالبان). الحياة نعمة عظيمة وهي عطية الخالق، ولذلك فالإنسان يولد محباً للحياة، ومقبلاً عليها، لكن عوامل مجتمعية داخلية وخارجية تجعل من هذا المخلوق كائناً عدوانياً يفضل الموت على الحياة، هل تساءلنا: ما الذي جعل هؤلاء الشباب الذين تربوا بين أحضاننا ورضعوا من ثقافتنا وتعلموا في رحاب مدارسنا ومنابرنا الدينية، ما الذي جعلهم ينقلبون على مجتمعهم وحوشاً ضارية وأدوات للقتل وقنابل مدمرة؟. لقد اصطلح العالم على تسمية هذا السلوك العدواني بالعمل الإرهابي، تمييزاً له عن السلوك العدواني العادي وعن التمرد السياسي الذي قد يصاحبه بعض العنف، لأن العمل الإرهابي يقوم أساساً على إرهاب المجتمع ولأنه يستهدف إيقاع أكبر عدد من الضحايا المدنيين، ولأنه عابر للحدود والقارات، ولأنه يجمع أصحابه فكر واحد، هو فكر الكراهية للمجتمع والدولة والعصر والحياة بصفة عامة. العمل الإرهابي، أساسه فكر متطرف، يقوم على إدعاء مطلق بتملك الحقيقة كاملة، مع رفض كامل لنسبية الحقيقة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بهدف الوصاية على الآخرين وفرض الرأي بالقوة. الإرهاب فكر، لكنه عدواني، وهو مرض، لكنه يصيب النفس، ويميت القلب، وبيئة حاضنة، لكن تسودها الكآبة والبؤس والإحباط، وصحيح أن هذا الفكر العدواني المنحرف، أساسه التنشئه الأولى وخبرات الطفولة القاسية ثم التعليم الآحادي التلقيني الذي لا ينمي العقلية الناقدة. إلا أن الخطاب الديني التحريضي وفتاوى التكفير والأشرطة والكتيبات المتعصبة وأخيراً المنبر الإلكتروني المتطرف والذي أصبح بوابة التنظيمات الإرهابية، لها الأثر الأعظم في ترويج خطاب الجماعات المتطرفة. إن ما حصل في الساحة العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من فكر متطرف معادي للحياة، أصاب بعض أبنائنا ودفعهم الى الهلاك، إنما تم زرعه ورعايته من قبل تيارات سياسية ودينية نجحت في غزو الثقافة المجتمعية المتسامحة وخاصة التيار التكفيري الديني، والذي يمثل فكراً إقصائياً قمعياً يشكك في معتقدات الآخرين، ويتهمهم بالبدعة والانحراف والضلالة بحجة أن العقيدة الصحيحة واحدة، أصحابها في الجنة وغيرهم في النار، ويرى هذا التيار أن استخدام العنف وسيلة مشروعة في فرض الرأي السياسي والمفاهيم الدينية الخلافية.اما تيارالإسلام السياسي، وهو فكر يقوم على أبدية الصراع مع الغرب، بإعتباره العدو الدائم المتربص والمتآمر على المسلمين، ولذلك فهو فكر اتهامي مسكون بهواجس التآمر العالمي وهو لا يكتفي باتهام العالم فحسب بل وأيضاً، يتهم وهذا هو الأخطر كل الأنظمة العربية الحاكمة بأنها صنائع الغرب وتنفذ مخططات الغرب، وهذا التيار المتلون استطاع بدهاء أن يخترق البيئة العربية ويكسب بعض أبنائه إلى صفه، فكونوا مزيجاً فكرياً أيدلوجياً، هو توليفة متعصبة شديدة الخطورة. هذا التلاقح والتفاعل بين التيار الديني المتطرف والاسلام السياسي على امتداد العقود الأخيرة إلى إفراز ثقافة متعصّبة متطّرفة هي (ثقافة التطرف) ضد الآخر المحلي المخالف، وضد الآخر الغربي، وضد دعاة العقلانية والتحديث والمطالبين بتبني ثقافة المراجعة والنقد. و(ثقافة التطرف) هي توليفة من عنصرين (التكفير والتخوين) فإذا كان الديني يكفر، فإن الاسلام السياسي يخون، في إدعاء شمولي يحتكر الدين والوطنية. وما كان لهذه (التوليفة المتعصبة) أن تكون (توليفة متفجرة) إلا بفعل التحريض المستمر من قبل منابر التحريض وبخاصة الفضائيات والمواقع الالكترونية المنتشرة، وكانت المحصلة النهائية تهيئة بيئة مجتمعية متعاطفة مع ثقافة التطرف.

فعندما يعتزل الإنسان في موقع قصى معتقداً في أنه هو وحده على الحق وأن الجميع على باطل، لابد أن يزداد انحراف تفكيره، وهو الانحراف الذي يبدأ عند الاعتقاد في امتلاك الحق والحقيقة. وهذا الاعتزال يدعم أيضاً الميل إلى الانتحار الذي يبتعد في هذه الحال عن المعنى الديني المتضمن في الاستشهاد. كما أن الانتحار هنا ليس ذاتياً فقط بهدف نيل الشهادة، بل عاماً للأمة كلها ومؤدياً إلى نحرها كما أكد عليها انذاك اسامة بن لادن في خطابه بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ عندما قال (أهون علينا أن تفنى هذه الأمة عن بكرة أبيها.. أهون علينا من أن نرى المسجد الأقصى يهدم أو نرى فلسطين تهود ويطرد منها أهلها). ولا يحتاج الأمر إلا إلى قدر يسير من المنطق لإدراك أن أصحاب هذا الخطاب المتطرف يصنعون المقدمات التي تؤدي إلى النتيجة التي يحذرون منها. فإفناء الأمة لن يحمي المسجد الأقصى، بل يجعل هدمها أكيداً. فعندما تفنى الأمة، إذا تبنت هذا الخطاب، لن يبقى من يدافع عن مقدساتها. كما أن إفناء الفلسطينيين لن يحقق نصراً، بل سينصر الصهاينة الذين لن يبقى أحد يقاومهم. وهذه النظرة تنطبق على العراق فأهون على (التنظيمات المتطرفة) أن يفنى العراق من بكرة أبيه، أهون عليه أن يرى العراق محتلاً من امريكا. كأن العراق لوحده محتلاً من جميع دول العالم. وبدلاً من الاحتكام إلى العقل والحكمة والجدوى في اخراج المحتل بأقل الخسائر كما فعلت «المقاومة الوطنية» وبما يبقي العراق على وحدته وكرامته لمحو هذا الخطأ التأريخي الذي حصل في احتلاله عام ٢٠٠٣. ولذلك فإن طرد الفلسطينيين والعراقيين أقل سوءاً من نصيحة «القاعدة» لهما بالفناء. فالمطرود سيجاهد من أجل العودة. وهذا هو ما يحدث منذ أكثر من نصف قرن في فلسطين وما يحدث في العراق منذ احتلاله عام ٢٠٠٣. وهذا مثال واحد لما يمكن ان تقود « ثقافة التطرف « الشعوب إليه من جنون لا يمكن أن نطمح في ظله للارتقاء إلى مستوى مواكبة التقدم في العالم وكثيرة هي أوجه الشبه بين خطاب «الجماعات المتطرفة « هذا والاتجاه الذي يكفر الدولة والمجتمع معاً ويوجب الاعتزال في الجبال والكهوف والصحاري تمهيداً لمرحلة «التمكين» ولكن ربما لم تكن إلا مصادفة تلك التي جعلت قادة «التطرف» يعتزلون في جبال وكهوف مثلما دعا رواد فكر التكفير والاعتزال. ولكنها مصادفة ذات مغزى لأنه في أيامنا المعاصرة لا يمكن الاعتزال إلا خارج الكرة الأرضية.

وعندما عبر خطاب «التطرف» حدود الفكر (الجهادي) واستقر في كهوف الاعتزال، فقد غادر في الوقت نفسه دار الإسلام مخالفاً الأمر الإلهي بعدم قتل النفس بغير الحق. بل أكثر من ذلك يتضمن هذا الخطاب اشمئزاز شديد من أي تحسر على قتلى أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ حتى ولو من الناحية الانسانية فأعتبرهم «قتلة» دون وجه حق، لأنه لا يجوز تحميل مواطن في أي بلد سوء حكومته مهما كانت، فما أبعد خطابهم عن الفكر الإسلامي، بما في ذلك الاتجاه (الجهادي) الأكثر تشدداً فيه، وما أقربه إلى الاتجاه التكفيري الذي لا يتورع أتباعه عن ذبح بسطاء المسلمين المتدينين بفطرتهم كما فعلت الجماعة الإسلامية المسلحة مثلاً في الجزائر وكما فعلت التنظيمات المتطرفة في العراق.

ولتأكيد هذا الخطاب المتطرف ما قاله ايضا «اسامة بن لادن» في المقابلة مع صحيفة «داون» الباكستانية في أوائل شهر تشرين الأول ٢٠٠١ معبراً عن هذا الاتجاه عندما أفتى بجواز قتل الصبية الذين تجاوزوا الثالثة عشرة من عمرهم. فما قاله في هذه المقابلة هو امتداد لفتوى مفتي الجماعة الإسلامية المسلمة في الجزائر عندما أجاز قتل النساء والأطفال في الوقت الذي كان مجرمو جماعته يذبحون الجزائريين المسلمين كل يوم بمن فيهم أطفال ونساء وكذلك ما فعله قادة التطرف بأطفال ونساء وشيوخ العراق. وقد استفزت هذه الفتوى محمد مصطفى المقرئ أحد قادة «الجماعة الإسلامية» المصرية فكتب بحثاً عميقاً في الرد عليها ونشره في كتاب بالغ الأهمية صدر في لندن تحت عنوان «حكم قتل المدنيين في الشريعة الإسلامية». وأثبت المقرئ أن هذه الفتوى لا أساس لها في الإسلام، وأنها تنطلق بالتالي من موقف غير إسلامي. وعندما يكون هذا هو رأى أحد أكثر الإسلاميين (الجهاديين) تشدداً يصبح من الصعب المزايدة عليه. فهو يعبر عن الاتجاه (الجهادي) الذي يجوز اعتباره الحد الأقصى في فكر الإسلام السياسي، والذي لا مزايد عليه. ويعنى ذلك بالتالي، إن من زاد عليه فقد تجاوز هذا الفكر وأصبح خارج نطاق الإسلام السياسي. ولكن ما نعرفه نحن هو أنهم أساءوا إلى الإسلام بأفعالهم وأقوالهم وعلى سبيل القصد ومع سبق الإصرار خذ مثلاً دفاع (أسامة بن لادن) في المقابلة نفسها عن قتل المسلمين في أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وتبريره ذلك بأنه (حسب الشريعة يجب ألا يعيش المسلمون فترة طويلة في بلاد الكفار). في حين أكثر من سبعة ملايين مسلم في امريكا وضعفه في بلاد الغرب. وبالقطع ليست هذه شريعة الإسلام لأن رب العالمين يخبرنا أنه خلق الناس شعوباً مختلفة ليتعارفوا. ومن الطبيعي أن يترتب على ذلك أن يعيش مسلمون في بلاد غير المسلمين، ليس فقط لهذا السبب، ولا لطلب العلم كما أوصاهم نبيهم عليه الصلاة والسلام ولكن أيضاً من أجل الدعوة إلى الإسلام والدفاع عن قضايا ومصالح المسلمين. وفي البلاد التي تتيح نظمها تكوين جماعات ضغط للتأثير على صنع القرار يستطيع المسلمون أن ينشطوا سعياً إلى هذا لذلك يجب علينا ضبط الفتاوى (المكفّرة) والتصريحات (المخّونة) ومحاكمة أصحابها، وتجريم استخدام منابر بيوت الله في غير أهدافها، والحّد من نفوذ السلطة الدينية التي تضخّم دورها على حساب منظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان. الاستبداد مرض خطير لكنه في الارض العربية، هو أحد إفرازات (التطرف) وذلك لا يكون إلا بإعلان (القطيعة المعرفية) مع الينابيع المسمومة والروافد التي تغذي تلك الثقافة. يجب أن نتعلم كيف نختلف دون أن نتخاصم أو يجّرح بعضنا بعضاً، وأن يتحّلى كل طرف بشجاعة الاعتراف بأخطائه تجاه الآخر، ومن ثم يسعى مخلصاً لتصحيحها عبر النقد الذاتي وآلية المحاسبة والمراجعة المستمرة، ومن ثم أيضاً تكون عنده الشجاعة للاعتذار، فذلك هو الذي يرسخ (ثقافة الحوار) بدلاً من (ثقافة التطرف).

× باحث وكاتب عراقي

التوظيف المتبادل بين الديني والسياسي

د.طلال عتريسي ×

الظاهرة الدينية المعاصرة التي تنامت بعد الثمانينيات في البلدان العربية والإسلامية تحولت من ظاهرة ورثت بشكل صحي وطبيعي التراجع الذي لحق بالإتجاهات القومية واليسارية والماركسية، إلى ظاهرة تثير القلق والمخاوف بعد التحولات والتغيرات السياسية والاجتماعية التي نجمت عن ما عرف ب«الربيع العربي» او «الثورات العربية» منذ عام ٢٠١١. ولم يكن القلق في الواقع، من الظاهرة الإسلامية نفسها التي شاركت من خلال أحزابها وجمعياتها المختلفة في هذه الثورات، بل من ظاهرة التكفير والتشدد التي شهدت صعودا «غير مسبوق خصوصا» وانها لم تقتصر على البعد الفكري فقط للتعبير عن هذا التشدد، بل انتقلت الى العنف المباشر بخلفيته الدينية والسياسية للقضاء على «الكفر» من جهة، ولتطبيق الشريعة وبناء «الإمارة» أو «الدولة الاسلامية » من جهة ثانية.

لم يكن الديني يوماً «منذ بداية الدعوة الاسلامية بعيداً» عن الرؤية السياسية أو عن المشروع السياسي. وقد جادل الكثيرون في طبيعة هذه العلاقة (دين ودولة) بين مؤيد ومعارض حتى من العلماء والمفكرين والدعاة الإسلاميين انفسهم. لكن الذي يهيمن على المشهد الديني المعاصر اليوم هو هذا الترابط الوثيق بين السياسي وبين الديني المتشدد، بحيث لا يمكن الفصل بين الاثنين معاً، وبحيث يمكن القول أن التوظيف بينهما أصبح متبادلاً: الديني يستخدم السياسي لتمكين الدعوة، والسياسي يستخدم الديني لتحقيق مشروع السلطة، أو لإسقاط النظام او للتحريض والتعبئة في مواجهة الخصوم...

التكفير هو التعبير عن التشدد الديني الذي نشهده اليوم. والعنف أو الإرهاب هوالتعبير عن هذا التشدد على مستوى الممارسة المسلحة. والتكفير الديني خصوصاً هو ظاهرة قديمة رافقت كل الدعوات الدينية على مر العصور، وربما أمكن القول أن كل الأفكار والدعوات والأيديولوجيات أنبتت فكراً «تكفيريا» ذهب إلى التشدد في المبادئ وفي تطبيقها وفي الدعوة إليها بداعي الحرص على نقائها وحمايتها من الإنحراف. وهذا ما يفسر إلى حد بعيد الإنشقاقات التي حصلت في داخل حركات سياسية أو فكرية او عقائدية، أو حتى في داخل الكنيسة نفسها. والإنشقاق هو إعلان بطلان الرأي الآخر وعدم القبول به والبقاء تحت رايته. والإنتقال إلى فكر آخر يكون مثابة البديل الصحيح أو الحقيقي بالنسبة إلى «المنشق».

لا يمكن تفسير توسع ظاهرة التشدد الديني (التكفير) وتجاوزها الحدود الجغرافية بين البلدان العربية والإسلامية بقدرات جديدة إكتسبها المتشددون فباتوا أكثر إقناعاً، أو أكثر مقبولية من الناس. بل يعود هذا التوسع لفكر التعصب والتكفير (الديني والسياسي) إلى متغيرات سياسية ساهمت في حمايته وفي احتضانه. ومن دون هذه الحماية السياسية كان فكر التعصب سيبقى حبيس الكتب أو بعض المؤسسات التعليمية، أو سيبقى في عقول بعض رجال الدين في زوايا المساجد.

من اللافت أن معظم تنظيمات وجماعات هذا الاتجاه التعصبي التكفيري الذي يريد «نشر العقيدة ومحاربة البدع» على المستوى الديني أو «تأسيس إمارة اسلامية» على المستوى السياسي..كان قبل الثورات العربية لا يحفل بالسياسة ولا يعبأ بها، ويرفض تكفير الحاكم أو الخروج عليه، ويعتبر ذلك الخروج مناف للشرع وللدين وجلب للمفسدة أكثر مما هو تحقيق للمًصلحة...

لقد افترق الإسلاميون المعاصرون تجاه مسألة العلاقة بين الديني والسياسي (السلطة والحكم) الى اتجاهين رئيسين:

- الأول هو الاتجاه «السلفي السلمي»، الذي يريد التأسي بالسلف الصالح في بناء المجتمع الإسلامي. ولهذا عمل هذا الإتجاه على نشر الدعوة والتثقيف الديني، وعلى بناء المؤسسات التعليمية والقرآنية والخدماتية المختلفة، من دون أن يعني ذلك رفض المشاركة السياسية في بعض الأحيان، أو رفض فكرة التغيير ولكن بالوسائل السلمية والمشروعة من خلال المؤسسات الدستورية... ولم يتبنى هذا الإتجاه تكفير النظم ولاتكفير المجتمع، ولا الخيار العنفي لتغيير الواقع «الجاهلي» أو «الفاسد»...وهذا ما أطلق عليه البعض اتجاه «الأسلمة من القاعدة». أي تهيئة المجتمع اسلامياً من أجل الوصول إلى السلطة لاحقاً..

- الثاني هو الإتجاه الراديكالي، وهو أيضا اتجاه سلفي لكنه يتوسل العنف. ولا يؤمن بأساليب الاتجاه السابق. وهو يريد الإنقضاض المباشر على قمة هرم السلطة: اغتيال الرئيس والوزراء...وهو ما اطلق عليه اتجاه «الاسلمة من القمة». أي القضاء على رأس النظام الذي سيتيح السيطرة على السلطة. وقد عبر عن هذا الاتجاه قبل تنظيم القاعدة، الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر، وقد اتهمت «حركة الاتجاه الاسلامي» بمحاولة القيام بالأمر نفسه في تونس قبل أن يتم تفكيك بنيتها ونفي قادتها واعتقال معظم كوادرها، وقبل أن تتحول لاحقاً إلى حركة النهضة وتصبح أكثر اقتراباً من الإتجاه الأول...

لقد اوقعت الثورات العربية أصحاب التشدد الديني اليوم في حرج فقهي غير مسبوق. فقبل «الثورة» كان السلفيون (المتشددون في فهم النص وفي تطبيقه) يعتمدون على سبيل المثال «فقه الطاعة». أي طاعة الحاكم وعدم جواز الخروج عليه. (في تناقض غريب بين تشدد مفرط في التعامل مع المجتمع وافراده، وبين تساهل في التعامل مع الحاكم وسياساته...) ولهذا التبريرالفقهي للطاعة أسبابه التاريخية التي أضفت على الحكم مشروعية وشرعية لا يجوز الخروج عليها مهما كان هذا الحاكم. لكن هذا الاتجاه السلفي نفسه انتقل في مصر، «من طاعة الحكم» طوال سنوات طويلة، لم يكن له فيها شأن بأي أمر من الأمور السياسية.. ولا أي اعتراض على سياسات الرئيس المصري حسني مبارك... إلى الإلتحاق بالثورة لإسقاط النظام ورحيل الرئيس من دون أي مسوغات فقهية واضحة، ومن دون أن يثبت هؤلاء أن «فقه طاعة السلطة» لم يعد صالحا «أو أنه لم يكن كذلك أصلا»...أو أنه كان خطأً».. أو أن الظروف تفترض تغييراً في قراءة المبررات أو غير ذلك..

ومن مدرسة التشدد الديني نفسها ثمة اتجاه آخر بقي على وفائه لفقه السلطة وطاعة الحاكم كما في نموذج المملكة السعودية...التي قال بعض العلماء فيها بتحريم أصل التظاهر. فأعلن مفتي عام المملكة موقفاً رافضاً للاحتجاجات واعتبرها «خطط مدبرة» وطرق للغواية والضلال وتدمير الشعوب.. وفي اليمن اعتبر محمد الامام أحد مشايخ السلفية «المظاهرات وسيلة من وسائل الديمقراطية يرفضها الشرع...ولا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يشارك فيها لا تخطيطاً ولا تنفيذاً ولا حضوراً ولا دفاعاً... مع توصيتنا للمسلمين بالصبر على جور حكامهم لأن ظلمهم لنا عقوبة علينا بسبب ظلم بعضنا بعضاً».

ومن مفارقات هذا الترابط بين الديني والسياسي، أوالتوظيف المتبادل بين السياسي والديني، أنه لا يقتصر على الحركات والمنظمات والأحزاب الإسلامية، أو على بعض الحكومات العربية في مواجهتها مع اتجاهات وقوى سياسية أخرى...بل ستعمد الى هذا التوظيف ايضاً دول غربية (مثل الولايات المتحدة) في صراعها مع الإتحاد السوفياتي، خصوصاً بعد احتلاله افغانستان. وما يطلق عليه الارهاب اليوم سيسمى في افغانستان جهاداً! ومن اجل «تمكين» المجاهدين ستفتح لهم طرق الامداد، وموارد التسليح ووسائل التدريب كافة.. وعندما نجح هؤلاء في اسقاط الإحتلال السوفياتي قدموا خدمة استراتيجية للولايات المتحدة في حربها الباردة التي انتهت بهزيمة السوفيات في افغانستان وبتفكك الاتحاد السوفياتي. أما «المجاهدون» الذين قاتلوا «الكفار السوفيات» فتحولوا بعد ذلك الى «ارهابيين» لا يمكنهم العودة الى بلادهم.

حتى الإعلام الغربي وتصريحات المسؤولين الغربيين لعبت ايضاً على هذا التوظيف السياسي للدين، خصوصاً بعد احتلال العراق، فاستخدمت مصطلحات دينية ومذهبية في توصيف حالات سياسية، وفي الإشارة الى الحلفاء أو الخصوم. بحيث بات مألوفاً أن نسمع أو نقرأ لأحد المسؤولين الأميركيين إشادة ب «الحكومات العربية السنية المعتدلة». وتنديداً بحكام ايران الشيعة المتطرفون. وبحزب الله الشيعي، و«المقاومة السنية في العراق»، وأطماع إيران الشيعية، والهلال الشيعي..

ستتكرر بعد الثورات العربية عام٢٠١١ ظاهرة التوظيف السياسي للدين. وستتمكن حركات إسلامية مثل الأخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس من الوصول إلى السلطة بشعارات دينية وغير دينية. وسيختلف هؤلاء مع القوى السياسية الأخرى حول طبيعة الدستور وحول هوية النظام الجديد... وسيتبادل الطرفان الاتهامات حول من ابتعد عن أهداف الثورة ومن تخلى عن هذه الأهداف، وحول ما إذا كان للثورة تطلعات دينية او ديمقراطية..لكن ذلك كله سيبقى طبيعياً في إطار علاقة الإسلاميين بالسلطة ورغبتهم المشروعة فيها...لكن سنلاحظ اختلافاً بيّناً بين طرف إسلامي وآخر في التعامل مع هذه السلطة بعد التمكن منها. ففي الوقت الذي فشل فيه الأخوان في الاستمرار في الحكم بعدما وصلوا إليه بعد الثورة وبالإنتخاب الشعبي، بسبب تفردهم في الحكم وعجزهم، أو عدم رغبتهم في التعاون مع الآخرين..ما أدى الى الإطاحة بهم، فإن النهضة في تونس عملت بشكل مختلف تماماً فقبلت بعدم ربط الدستور بالشريعة، وتراجعت عن الهيمنة لوحدها على الحكم..ووافقت على حكومة لا يحظى فيها رموز النهضة بأي أولوية أو اغلبية..أما في ليبيا فسيقتتل الإسلاميون بعد سقوط القذافي، ولا شئ ينبئ بأن هذا الصراع على الحكم سيجد طريقه إلى الحل قريباً...وهذه كلها تجارب مختلفة في تعامل الإسلاميين مع السلطة، وفي قدرتهم على الإحتفاظ بها، أوعلى اقتسامها مع الآخرين...

أما في سوريا التي تثير أكثر من أي بلد آخر اليوم ظاهرة القلق من التيارات المتشددة والتكفيرية، ومن التوظيف العنفي والدموي للدين، ففيها ايضاً ستستعاد التجربة الأفغانية مرة أخرى...فلم ينقض زمن قصير على اندلاع المواجهات بين المتظاهرين وبين النظام حتى تحولت سوريا تدريجاً إلى «مغناطيس» جاذب لكل جنسيات الإسلاميين العربية والإسلامية والغربية.. الذين سيسمح لهم السفر من انحاء العالم كافة إلى سوريا لقتال هذا النظام وإسقاطه..وسيقاتل الإسلاميون المتشددون ضد النظام الكافر (البعد الديني) لتأسيس الإمارة الإسلامية (البعدالسياسي). في حين إن من شجعهم وسمح لهم الوصول إلى سوريا وأمدهم بالسلاح يريد مواجهة النظام في سوريا، أو اسقاطه ليس بسبب البعد الديني (لأنه كافر) بل لأسباب استراتيجية لها علاقة بموازين القوى الإقليمية وبالصراع مع المحور (الايراني- الروسي) الذي ينتمي إليه النظام السوري.

ومثلما حصل في افغانستان، ستوضع المنظمات التي سمح لها المجيء إلى سوريا على لائحة الإرهاب، بعدما حصلت علانية على الدعم والتمويل والتسليح الدولي. أي أن توظيف البعد الديني من أجل الأهداف السياسية والإستراتيجية يتكرر مرة اخرى. وفي حين تعتقد التنظيمات الإسلامية مثل القاعدة وداعش وجبهة النصرة إنها تقاتل من أجل دينها وإمارتها... تريد منها القوى الإقليمية والدولية أن تقاتل من أجل أهداف سياسية لا علاقة لها بالدين أو بأي إمارة إسلامية مزعومة..وعندما تتجاوز هذه التنظيمات تلك الأهداف السياسية والإستراتيجية وتذهب بعيداً في التشدد أو القتل من أجل أهدافها الدينية توضع كلها على لائحة الإرهاب وتصدر القرارات بمنعها من العودة إلى بلادها التي أتت منها للقتال في سوريا...

ما تقدم هو نموذج عن هذه العلاقة المعقدة بين الديني والسياسي. ومع عجز الحركات الإسلامية عن تقديم نموذج آخر مختلف وجذاب، ستستمر تداعيات التوظيف السلبي لهذه العلاقة على النظرة إلى الدين نفسه من جهة، وعلى الإستقرار المجتمعي والسياسي من جهة ثانية...

× عميد المعهد العالي للدكتوراة في الجامعة اللبنانية وأستاذ علم الاجتماع.

الهوس الديني والتطرف

أ.د. محمد علي آذرشب ×

تقارب في هذه الورقة موضوع الإرهاب من ناحية نفسية استناداً إلى تجربتين:

الأولى: يحدثنا عنها سعدي الشيرازي من القرن السابع الهجري وهو أديب يخترق المشاعر الإنسانية، ويعبّر عنها بأسلوب أخّاذ، مستمداً أدبه من تجاربه الواسعة، ومن معاشرته للعالمين العربي والإسلامي ومن قدرته على الغور في أعماق النفس الإنسانية.

الثانية: تجربة الشيخ محمد الغزالي، وهو رجل معاصر عاش عمره في الدعوة إلى الإسلام بأصالة ومعاصرة، وعلم ودراية، وعاطفة وعقل. واكتوى بنار المتطرفين، وبثّ همومه في كتاب «دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين».

قبل الدخول في الموضوع لا بد من الإشارة إلى مايلي:

١ - الأمراض النفسية التي تتخذ غطاء الدين كثيرة منها:

الوسواس القهري ذو الأعراض الدينية ومنها: الخوف من الموت، والإحساس بالذنب المؤدي إلى الاكتئاب. وهذه أمراض ذات طابع فردي، أي لا تتجاوز مظاهرها السلبية غالباً إطار الفرد، ومن الممكن معالجتها في المصحات النفسية أو باتباع توجيهات طبيب نفسي.

ومن هذه الأمراض الهوس الديني الذي أود الوقوف عنده، ويظهر في شكل زيادة مفرطة في العبادات والكلام الكثير في القرآن، والشهوة في دعوة الناس إلى الدين، والشعور بالفطنة وأنه صاحب رسالة. وفي إيران نرى من هؤلاء من يدّعي أنه المصلح المنتظر أو إنه على ارتباط مباشر به، وهذه الظاهرة تشكل أحياناً خطورة على الأمن الاجتماعي والفكري والعقائدي، ولكن خطورتها محدودة أيضاً.

غير أن الخطورة تتفاقم حينما تدخل في هذه الأدمغة المريضة فكرة أنها مكلفة بتطهير الأرض من كل من يخالفها في وجهة نظرها، عندئذ تبرز ظاهرة الإرهاب.

٢ - إن دعاة الدين يتحملونً مسؤولية طرح هذه الموضوعات بوضوح وصراحة كي لا يختلط الأمر على عامة الناس بين التدين والأمراض النفسية ومنها الهوس الديني، وسائر المظاهر المرضية التي تتخذ صفة التدين، إذ المظلوم في هذه الحالة هو التدين والمتدينون.

٣- إن الأمراض النفسية التي تتخذ صفة التدين تستفحل غالباً في حالات الإحباط واليأس، وغياب حالة الحوار، وفرض حالة الإذلال على المجتمعات.

٤- الخطاب الذي يضيّق إطار الدين، ويغيّب المقاصد الكبرى للرسالة الإلهية، ويثير التعصّب ورفض الآخر وينشر روح الكراهية من شأنه أن يثير كوامن النفوس المريضة فتجد فيه ما يتناسب ونواياها ونفسياتها.

بعد هذه المقدمات يمكن استعراض التجربتين المذكورتين:

١ - تجربة سعدي الشيرازي/ أدبياً.

سعدي الشيرازي، ولد سنة ٦٠٦هـ بمدينة شيراز من بلاد فارس، وهو من رموز وحدتنا الحضارية، فهو، إضافة إلى خطابه الذي تجاوز حدود الزمان والمكان، استطاع أن يقدم النموذج الرائع للامتزاج الحضاري بين الإيرانيين والعرب. كما استطاع أن يبشّر بمشروع من شأنه أن يؤلف بين القلوب ويستثير فيها روح الحبّ والجمال، وينقذها من الجمود واليأس والكراهية والأمراض النفسية خاصة تلك الأمراض التي تتلبس بلبوس الدين.

ففي إحدى قصائده المعنونة «حكاية» يذهب الراوي في القصيدة إلى بلاد الهند، ويصعد هضبةً مرتفعة، في إشارة إلى أنها منطقة معزولة ليست على مرأى من الناس.

وهناك يرى رجلاً وامرأة في حالة عاطفية، غير أنه يصف المرأة بما يدل على أن جمالها سلب قلبه، وأسف أن تكون في أحضان رجل أسود طويل.

وفي هذه الحالة تفجّر في نفسه «هوس» الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وألهب الفضول وجدانه، وانبرى انطلاقا من هوسه ليرمي الرجل بالحجارة وليرشقه بالسبّ والعربدة. وتبين له بعد ذلك أن المرأة كانت راضية بل مغرمة بالرجل، ولم يكن اللقاء بينهما عن كراهة.

يتبين من هذا كله كيف أن الهوس الديني والغريزة الهابطة اتخذت لباس الدين، ودفعت هذا المهووس إلى ارتكاب مخالفة صريحة للدين.

وسعدي بيّن ذلك بلغة أدبية فيها جمال وموعظة وعبرة.

٢- تجربة الشيخ محمد الغزالي/عملياً

الشيخ محمد الغزالي بن أحمد السقا، تخصص في الدعوة والإرشاد ودرس على الشيخ محمود شلتوت، والشيخ محمود أبو زهرة، ودرّس في مصر والسعودية والجزائر وتوفى سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

يلخّص الشيخ الغزالي تجاربه مع المتعصبين تحت العناوين التالية:

■ انشغال عن عظائم الأمور

الانشغال بالجزئيات والإستغراق فيها ينسي الفرد والجماعة مهامها الكبرى، وهو خطر مابعده خطر، وهذه الظاهرة بارزة بين المتدينين في عالمنا الإسلامي مع الأسف. يقول الشيخ الغزالي: «ولم أر أناسًا حبستهم الجزئيات وغلبتهم على رشدهم مثل صرعى التعصّب المذهبي عندنا.

وأظنّ السبب في ذلك أسلوب تعليم العوام. إن المدرّس يقول في ثقة: حكم الله كذا في هذه القضية، رأي الدين كذا في ذلك الموضوع.. فيظنّ المستمع أن ما سمع هو حكم الله ورسوله.

وما ينبغي أن يُذكر حكم بهذا الجزم إلا ما قُطع به، أما الاجتهادات المذهبية فينبغي أن يقول المفتي: أرى الحكم كذا، أو الحكم عندنا كذا، أو صحّ الدليل لدينا بكذا، ويترك مجالاً للرأي الآخر فلا يحرمه من الإنتماء إلى الإسلام.

وعلى الأتباع أن يستبينوا قيمة مايؤدون وما يدعون، فلا يظنو الإسلام حكرًا على مسالكهم وحدها. واختيار المسلم لمذهب ما، لا يجوز أن يتحول إلى لجاجة ومغاضبة، فإن ذلك يُفسد النية ويمزق الأمة ويوهى الصلة بالله سبحانه وتعالى.

لحساب من تستثار المشاعر المشبوبة وراء رأي فقهي؟ إن كان خطأ أو صواباً، فهو مأجور. وماذا يبقى من مشاعر الناس بإزاء العقائد الأولى، والوحدة الجامعة، والتماسك في وجه أعداء لاينامون حتى يقضوا علينا..؟

إن التعصب لرأي أحد الفقهاء غباء، اعمل به إن شئت، ولا تستحقر إذا رأيت غيرك يعمل بضده.

وإذا وجد مجال لبحث وجوه النظر وقيم الأدلة لمن يقدرون على ذلك فلا حرج! ثم يصير كل إلى ما يرى. إنني استيقنت من أن التعصب الشديد لمسألة ثانوية يتم على على حساب الدماء والأموال والأعراض وكرامة الأمة وحياتها.

■ آفة المتعصبين

يظهر أن الشيخ الغزالي عانى كثيراً من التعصّب، وواجهه بكل شجاعة، واكتوى بناره، وراح يفكّر مليًا في حالة المتعصبين، فخرج بما يلي، يقول:

«لقيت متعصبين كثيرين، ودرست عن كثب أحوالهم النفسية والفكرية، فوجدت آفتين تفتكان بهم:

الأولى: العجز العلمي، أو قلة المعرفة! هؤلاء يحفظون نصاً وينسون آخر، أو يفهمون دلالةً للكلام هنا، ويجهلون أخرى، وهم يحسبون ما أدركوه الدين كلّه.

ولو أن هؤلاء اكتفوا بمنزلة المتعلم التابع ما عابهم ذلك كثيرًا، فليس كل مسلم مطالباً بمعرفة جميع الأقوال الواردة والدلالات المحتملة.

المصيبة أن يشتغلوا مفتين أو موجهين، وهم بهذا المستوى الهابط!...

والآفة الثانية في التعصب المذهبي: سوء النية، ووجود أمراض نفسية دفينة وراء السلوك الإنساني المعوج، ويغلب أن تكون آفات الظهور والاستعلاء أو رذائل القسوة والتسلط. كنت في مجلس قرآن ختم القارئ فيه التلاوة بقوله: صدق الله العظيم. فإذا جالس ينتفض كأنما لسعته عقرب يقول: هذه بدعة.. قلت له: لا أبحث معك أنها بدعة أو سنّة، وإنّما أسالك: ما هذا الفزع؟ لكأنما سقط على رأسك حجر!! الأمر ما يعالج بهذه العاصفة. إجلس.

هذا الصنف من الناس لم يهذّب نفسه بالأخلاق التي بُعث بها صاحب الرسالة ليتمّم مكارمها.. إن صور العبادة عنده غطاء لقلب غليظ، وغرائز فجّة. وهو يجد متعة في قضايا الخلاف ليثور ويفور، وظاهر الأمر الغضب للدين، وهو في الحقيقة ينفّس عن طبيعة معتلّة، وتربية ناقصة أو مفقودة».

■ مرضى القلوب

حين تحدّث الغزالي عن آفة المتعصبين لخصها في آفة العجز العلمي وآفة سوء النية، الأولى: علمية، والثانية: نفسية. والواقع أن الرجل يهتم بالعامل النفسي أكثر، وهذه هي النقطة البارزة في مشروع الشيخ. يخصص فصلاً للانحرافات النفسية والبدنية، ويرى أن الانحرافات النفسية أخطر من البدنية، فالمعاصي البدنية «شهوات محددة الخطر على قبحها وسوء مغبتها فالإسراف في الطعام مثلاً، يسلب المرء عفّته. وربّما كان للبدن تطلّعات أشدّ ضراوة، ومع ذلك فهو أدنى من جنون العظمة أو عبادة الذات التي تقود إلى الفرعنة وقسوة القلب وإهلاك الحرث والنسل في سبيل المجد الشخصي!!».

«والاغترار بالنفس أو الدوران حول الذات لا يبدو في طلب الرياسة بالأساليب القذرة وحسب، كلاّ إنه قد يبدو في تنقّص رجل معروف أو اعتناق رأي شاذ، أو المكابرة في حوار، أو ما شابه ذلك من مواقف لأناس يعملون في الميدان الديني أو الميدان المدني على سواء...».

«وفي ميدان التدين تعتبر الطاعات التي يقوم بها هؤلاء ستاراً لنيات مغشوشة أو ترجمة معكوسة لما يكمن في عقولهم الباطنة...».

ويظهر أن الشيخ الغزالي مثله مثل كل الدعاة المخلصين قد عانى من مرضى النفوس كثيرًا، ولذلك فإنه يحاول أن يبحث عن جذور هذا المرض. يقول: «لقد عناني من أمر العلل النفسية أو معاصي القلوب لأني اكتويت بنارها، ورأيت من أدعياء التدين ما يدعو للجزع».

ويخاطب هؤلاء الأدعياء المتزمتين الذين يكيلون التهم للآخرين، ويدورون مع ذواتهم أينما دارت بلغة غاضبة فيقول: «ونحن نعرف أن آباءكم قتلوا علياً بإسم الدفاع عن الوحدة الإسلامية، وقتلوا عثمان بإسم الدفاع عن النزاهة الإسلامية، وقتلوا عمر بإسم الدفاع عن العدالة الإسلامية، فيا أولاد الأفاعي إلى متى تتسترون بالإسلام لضرب الرجال الذين يعيشون له ويجاهدون لنصرته؟! ولحساب مَن تكنّون هذه الضغائن عليهم، وتسعون جاهدين للإيقاع بهم وتحريش السلطات عليهم..؟!».

ويقول أيضا في لغة حادّة: «وهؤلاء المرضى المعتوهون يفهمون في المرويات فهماً ما، ثم يقولون: هذا هو النص! ما نراه نحن هو رأي الله ورسوله، أي حكم الله ورسوله!

ومعنى ذلك أنك حين تقاومهم تقاوم الإسلام نفسه وتحارب الله ورسوله. وهذا هو البلاء المبين.

ونقول جادين: إن الإسلام لن يحكم ولا يجوز أن يحكم إذا كان أولئك العميان قادة قافلته والمتحدثين بإسمه، فإن أمراضكم النفسية والفكرية تمحق دين الله ودنيا الناس على سواء..

الإسلام نور وهؤلاء ظلمة، إنه طهر وهؤلاء قذى!!».

موقف الشيخ الغزالي من هؤلاء المرضى ليس ردّ فعل لما وجهوه إليه من إساءات، بل إنه يأتي في إطار حديثه عن «الوحدة الثقافية بين المسلمين» لأنّ «كثيرًا من الخصومات الفكرية القديمة في علم الكلام كان مظهراً للعلل النفسية أكثر مما هو لخدمة الإسلام..».

أهمّ ما يجول حوله فكر الشيخ الغزالي بشأن سبب الانحرافات النفسية هو «انعدام الإخلاص». فالإخلاص «روح الدين وآية الصدق، وسياج العمل، وضمان قبوله في الدنيا والآخرة.. وهو عنصر نادر بين الناس، لأننا نقصد بالإخلاص تجريد القصد لله وحده، وابتغاء وجهه الكريم.. وأغلب الناس يدورن حول أنفسهم فيما يعملون أو يتركون، وينشدون مصالحهم الخاصة، أو منافعهم العاجلة».

استخلص من التجربتين ومن تجربة بلدي في هذا المجال ما يلي من ضرورات:

١ - الأخذ بنظر الاعتبار العامل النفسي ضمن العوامل المؤدية إلى الإرهاب.

٢- طرح المشروع الإسلامي بأبعاده الشاملة، خاصة في ما يرتبط بأهدافه الإنسانية الكبرى، وبمقاصده الحضارية.

٣- إشاعة روح الحوار والشفافية والعقلانية والوسطية والإعتدال في المجتمع.

٤- التركيز على تنمية الأمل في النفوس واقتلاع الشعور باليأس والإحباط والهزيمة النفسية.

٥- إشاعة ثقافة الجمال والفن الرفيع وغرس العواطف الإنسانية في التربية والتعليم والإعلام.

× أستاذ ورئيس قسم اللغة العربية في جامعة طهران ورئيس مركز الدراسات الثقافية الإيرانية العربية ورئيس مركز أبحاث وحدة العالم الإسلامي.

فريق
مركز الرَّأيُ للدراسات

د. خالد الشقران
هادي الشوبكي
جعفر العقيلي
عناية حجازي

الإشراف الفني: عادل أبو غنام
جرافيك: محمد القرالة - خلدون القصاص - مالك عبدالصمد

أثر التحشيد الطائفي على مستقبل المنطقة العربية

د. علي البريهي ×

ينطلق بحث مثل هكذا مواضيع من الشعور بالمسؤولية الأخلاقية وواجب الإنتماء لهذه الأمة التي فُرضت عليها سطوة التدخلات الأجنبية وجهل جلّ أبنائها بالمخاطر التي تنتظرهم وفساد حكامها واستبدادهم.

ولا شك أن التطرق لمثل هذه المواضيع ليس باليسير ولكننا نثير الإهتمام والفضول ونوقظ أبناء أمتنا من سباتهم العميق وننكش العقول الصدئة لمثقفي هذه الأمة حيثما وجدوا للتصدي لخطر الإبادة القادمة القائمة على أساس الصراع الطائفي المذهبي والعرقي والإثني الذي يفتت الأمة ويجزئ المجزئ ويحولنا إلى أمة متناحرة ومنطقة تدار فيها الصراعات الهمجية البدائية خارج التاريخ وخارج الزمان والمكان وخارج والسياق العلمي والمعرفي للعصر الراهن الذي يبحث في التعايش الكوني المنفتح على مختلف الملل والثقافات والمعتقدات ويتنافس على الإستحواذ على الشعوب بتقدم الصناعات المتطورة وتلبية الخدمات وليس بالإستحواذ بقوة السلاح وصراعاتنا البينية التي لا تقدم لنا حلاً بل خراباً في خراب.

السياسة والطائفية

غالباً ما يجري الحديث عن تسييس الهويات ولا سيما تديينها أو تطييفها بمعنى مذهبتها، ويستخدم ذلك أداة مؤثرة في الصراع القائم السياسي حتى وإن اتخذ صورة دينية أو طائفية، وتعود أسبابه إلى تراكم الكثير من المشكلات المتعلقة بمحاولة التسيد وفرض الهيمنة بإسم الدين أو الطائفة على السلطة أو المجتمع، تجسيداً لمصالح سياسية واقتصادية واجتماعية، تتخذ من الدين أو الطائفة شعاراً لها أو عنواناً لحركتها، خصوصاً للحصول على مكاسب أو امتيازات حتى وإن اختفت وراء شعارات جذابة.

وبالطبع فإن غياب مبادئ المساواة وضعف المواطنة وعدم الإعتراف بالتنوع الثقافي، والديني أو الإثني أو اللغوي أو غيره من الحسابات ذات الخصوصية والتمايز، هو الذي يقف في الغالب خلف انبعاث الهويات الفرعية والخاصة، تفلتاً من الهوية العامة الجامعة من ضغط استخدامها السلبي بدلاً من الخصوصية، والشعور بالانتماء إلى رابطة خاصة قومية أو دينية أو غير ذلك.

ولعل أولى انعكاسات حركة التغيير هو انتعاش هذه الخصوصية على نحو واضح في العالم العربي بمعناها الإيجابي المتعلق بالحقوق أو بمعناها السلبي الذي يقود إلى الإنقسام والتباعد، والصراع أحياناً بين الهويات المختلفة.

وفي كل الأحوال تستخدم الطائفية السياسية والجهات التي تقف خلفها، الشحن الطائفي بالإتجاه الذي يؤدي إلى التمترس والاستقطاب حتى وإن قاد إلى الإنعزالية أحياناً، بزعم الدفاع عن الطائفة أو رد مظالم عنها أو الوقوف بوجه التهميش والعزل أو غير ذلك من المبررات بغض النظر إن كان بعضها صحيحاً، لكنه ينمي في الوقت نفسه الشعور بالإختلاف والتعارض، الذي يصبح أحياناً وسيلة من وسائل الانعزال أو التقوقع، ولا سيما من جانب الهويات التي تشعر بالاستهداف، علاوةً على التجاوز عليها في الماضي أو الحاضر، أو من جانب هويات أخرى، تشعر بالاستعلاء بزعم الأغلبية أو الأفضلية أو امتلاك الحقيقة، وإن كانت (أقلية) فإنها تسعى إخضاع الهويات الأخرى إليها أو التسيد عليها لأسباب مختلفة.

وفي معظم الأحيان تكون «الطائفية» السياسية مكرسة من ساسة ليس لديهم التزام ديني أو مذهبي بل هو موقف انتهازي للحصول على «عصبية» كما يسميها بن خلدون أو شعبية كما يطلق عليها في عصرنا هذا ليكون الانتهازي السياسي قادراً على الوصول إلى السلطة. إن مجرد الإنتماء إلى طائفة أو فرقة أو مذهب لا يجعل الإنسان المنتمي إلى تلك الطائفة طائفياً كما لا يجعله طائفياً عمله لتحسين أوضاع طائفته أو المنطقة التي يعيشون فيها دون إضرار بحق الآخرين، ولكن الطائفي هو الذي يرفض الطوائف الأخرى ويغمطها حقوقها أو يكسب طائفته تلك الحقوق التي لغيرها تعاليا عليها أو تجاهلا لها وتعصبا ضدها،

ومن خلال استطلاع أجرته صحيفة عكاظ حول مفهوم الطائفية وآثارها: أوضح الدكتور محمد السعيدي أن مفهوم الطائفية لغوياً يعني إنقسام الناس إلى طوائف وهو أمر طبيعي، معتبراً أن العيب ليس في المصطلح وإنما في محاولة بعض أصحاب الأغراض الدعائية تحويله لعيب وتهمة يوصم بهما أصحاب الطوائف الأخرى لاتهامهم بالتعصب وإثارة الأحقاد والفتن.

ويؤكد الدكتور مسفر القحطاني كلام السعيدي بأن الطائفية مفهوم خطير يستغل من قبل البعض لأغراض تمس وحدة الأمة والأوطان. وأضاف «برزت الطائفية كمفهوم معرفي وأيدلوجي في آن واحد في الأحداث الأخيرة التي تمر بالعالم الإسلامي، وبصوٍرة واضحة على خريطة التغيرات العالمية، وهذا البروز الخطير ينذر بتداعيات كارثية في حال تصاعد الصدامات العنيفة بين أتباع الطوائف إذا استمر مسلسل التخوين والاتهامات بالعمالة والتراشق العقدي بالخروج من الدين. ويوضح القحطاني أن طبيعة الصراع الطائفي هو تشريع قطعي للعنف، وإباحة الدماء من غير عصمة، وتبرير استخدام السلاح لإفناء الخصم وتدمير مكتسباته؛ بل وإبعاده عن التأثير ولو بالقضاء على كل الطائفة؛ مع رضا نفسي واطمئنان قلبي بمشروعية الانتقام دون تمييز.

ومن الشواهد المعاصرة ما قدره مركز استطلاعات الرأي الإنجليزي ORB بأن عدد القتلى العراقيين من شهر إبريل ٢٠٠٣ إلى شهر أغسطس ٢٠٠٧م وصل إلى مليون وثلاثة وثلاثين قتيلا، في حين أن عدد القتلى الذين قتلوا برصاص القوات الأمريكية الغازية وصل إلى ٤٠ ٪ من هؤلاء القتلى.

ويؤكد القحطاني أن هناك تحولاً في المفاهيم طرأ على المضمون الطائفي بما يحويه من مبادئ وأفكار ومعتقدات، كانت ستسهم في تنوع المجتمع وتكامله، إلى تحول مغاير نحو التوظيف السياسي لمفهوم الطائفة وإدخال هذا المفهوم بكل متعلقاته الدينية لعبة المراهنات والمغالبات البرغماتية التي تفرغه من محتواه ألقيمي وتقضي على تاريخه الفكري، وأكثر من سيتأثر بذلك التحول هي الأجيال القادمة من أبناء تلك الطوائف التي ستشعر بقدر كبير من الإستغفال العاطفي والخداع العقائدي نتيجة تلك المغالطات الجانحة. إن التقاعس عن محاربة الطائفية يؤدي إلى تحكم الغوغاء في مصير البلاد والعباد.

مخاطر التحشيد الطائفي على أمتنا ومنطقتنا العربية

تمر أمتنا ومنطقتنا العربية بموجات متعددة من الصراع لا تكاد تفيق من الموجة الأولى حتى تتفاجئ بموجة ثانية تعيدها إلى مربع الصفر وهكذا تستمر العملية دواليك. والواقع أن انقسامات هذه الأمة يكمن في تكوينها وبنيتها منذ القدم وحتى اليوم، كانت هذه الأمة منقسمة إلى قبائل وعشائر متناحرة ومتقاتلة وظلت على ذلك الحال فترة طويلة من الزمن إلى أن جاء وحي السماء بمشروع إنساني عقلاني عظيم يتجاوز الصغائر والعصبيات التي تفرق ولا تجمع ونجح ذلك المشروع (مشروع الإسلام دين التسامح والتعايش ودين السلام والبناء والعمل ودين الحضارة والثقافة) وكنا حينها منارة للعلم والهدى ولإقامة العدل والعمران، وعدنا إلى سابق عهد الإسلام بأفعالنا وسلوكياتنا العصبية التي حرّمها الإسلام ووصفها بالنتنة، وأعيد تشكيل واقعنا وبيئتنا على أسس تجزيئية وفقاً لخارطة طريق المحتل الأجنبي وترافق مع ذلك تجزئة فكر الأمة وعوامل تجمعها وبقائها، ونشأ عن ذلك فراغ فكري ينطلق من غياب مشروع جامع لكل مكونات الأمة وتنوعها وأضحى التنوع في أمتنا عامل ضعف وتهديد للأمة بالتمزيق بينما التنوع في الأمم الأخرى هو عامل قوة ونهوض حضاري وتجديد لصيرورة الحياة ومتطلبات العصر. عاشت أمتنا العربية على هذا الحال، وكان كل قطر يناضل بطريقته للخلاص من الاحتلال وبرزت ملامح تشويه الهوية والفكر المنطقي في تلك الفترة لدرجة أن القطر المحتل من بريطانيا مثلاً يشيد بالاحتلال الفرنسي لقطر آخر ويعدد مزاياه ومناقبه والعكس صحيح مع أن الاحتلال هو الاحتلال. كان هذا الأمر مدعاة لتكوين شخصيات وجماعات قطرية تسمي نفسها وطنية مجازاً باعتبار أن الوطن هو القطر الذي تعمل فيه وتنشط داخل حدوده المصطنعة.

الإشكالية المعاصرة في تكوين البنية الحداثية في الوضع الراهن

لا بد أن ننبه هنا إلى ضرورة الإبتعاد عن التوظيف غير العلمي للموضوع، فقد جرت العادة أن كثيراً منا يبحث عن كل ما من شأنه أن يكون مصدر فخر لنا ولأمتنا، وما دام الواقع العلمي والثقافي لنا لا يزودنا بالكثير مما يبعث على الإعتزاز فإن وجهتنا ظلت دائماً هي البحث في ثقافتنا البعيدة، والقيام بإسقاط قضايانا المعاصرة عليها.

والحقيقة أن الوضع المشوه في بنية الفكر العربي في العقود القليلة الماضية نتج عنه تشكيل قوي وأحزاب وجماعات أيديولوجية كرست فكرة الإنقسام والتجزئة وحملت معها نمطا جديدا من الفكر المسخ والثقافة التصارعية والتناحرية القائمة على أساس أن كل مكون أو حزب أو جماعة، هي الأمة، وأن بقية المكونات هم الأعداء، الذين يجب استئصالهم، وتحولت الأيديولوجيات، إلى ما يشبه العصبيات الضيقة، وانحصرت الأحزاب فيما يعرف بالنخبوية مبتعدة عن الجماهير الشعبية وعن البرامج التي يجب أن تلبي طموحات ومتطلبات المجتمع بكل ألوان طيفه وتنوعه.

فالمطالب والحاجيات والحقوق البشرية في الحريات وكرامة العيش والإبداع والتعلم والصحة والبيئة النظيفة والآمنة لا تختلف من مكون لآخر ولا من أيديولوجية لأخرى، وانغمس قادة العمل السياسي الحزبي وجماعة النفوذ والمستبدين وأصحاب المصالح في صراعات وتصفيات أبقتهم في دائرة التخلف والتأخر الذي يهددنا بالضياع مالم نتدارك الأمر، ونعيد صياغة مشروع الأمة القائم على أساس العدل والتنوع والتعايش والتنمية والنهوض.

فالصراعات الطائفية هي صراعات إبادة، لا تؤثر على الحاضر فحسب، بل وعلى مستقبل الأجيال القادمة، ويكون الرابح الأكبر في هذا الحال هم أعداء الأمة والخاسر هي الشعوب والمجتمعات، التي لم تعرف طعم الأمان، والاستقرار، بفعل إثارتها، فالطائفية تعصب وتطرف ومحاولة لإلغاء الآخر وتهميشه، والنهج الطائفي يحمل في ثناياه، (بغض النظر عن الرغبات)، بعداً إقصائيا واستعلائياً خصوصاً إذا كان عنفياً، الأمر الذي يهدد الهوية العامة التي تقوم عليها الدولة - الأمة، بما يمثل أخطار حقيقية لوحدتها وتنميتها وتحقيق أهدافها في الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية، كما أنه يضعف استعدادها لمواجهة التحديات الخارجية ويجعل المجتمع منهكاً لا يقوى على الصمود ولا على البناء.

× نائب عميد كلية الإعلام/ جامعة صنعاء

باقة الوظائف الجديدة في البلدي

قيس قزاز ×

عندما بدأت بدراسة إدارة الأعمال والغوص في محاور المواد التدريسية والأكاديمية تبين لدي بأن طلب الوظائف وتوفيرها يتطلب شروط ومحاور وبنود عديدة منها الوصف الوظيفي والتحليل الوظيفي والدرجة الوظيفية. كثير من الناس باتوا يتسألون عن ماهية أنواع الوظائف؟ وكيفية تقييم المحور الوظيفي؟ وكيفية الحصول على معلومات مهمة حول الوظيفة المستهدفة؟

كل الأسئلة التي طرحت باتت من الأمور السهلة جداً في الحصول على إجابات مناسبة لهم بفضل التطور العلمي والتكنولوجي وتوفر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي التي سهلت الكثير ثم الكثير من الأمور أمام القارئ والباحث والمستخدم.

إن الكثيرين سيظنون بأن المقدمة التي طرحت هي عبارة عن مقال حول كيفية البحث عن وظيفة الأحلام؟ ولكن اليوم بالفعل أود التطرق الى موضوع وظيفي مهم جداً والتي اصبحت وظيفة لمن لا وظيفة له!!!

المسمى الوظيفي هو: التوظيف الديني للعامل السياسي

بدأت في البحث المعمق والطويل حول هذا الموضوع والأراء متفاوتة بل نستطيع القول بأنها مختلفة من حيث الفكر والمضمون والشكل فمنهم من يؤيد فكرة تبني العملية السياسية المغلفة بالطابع الديني ومنهم من يرفض كلياً الفكرة.

يقول الباحث والكاتب هادي محمود

«يكتسي التطرق للقضية الدينية، وللإسلام السياسي في بلد كالعراق، أهميةً بالغة. فالتيارات الإسلامية السياسية بمختلف أشكالها واتجاهاتها، تمتلك حضوراً فاعلاً في الحياة السياسية، وفي حياة المجتمع بشكل عام. وهي تطرح توجهاتها من خلال الربط والتلازم بين الإسلام كعقيدة وعبادات، وقيم وجدانية وأخلاقية، وبين مشروع الإسلام السياسي المتمثل بالدولة الدينية المبنية على أسس الشريعة الإسلامية، كمصدر وحيد للتشريع.

كما تسعى تلك التيارات الى احتكار التراث الإسلامي، من خلال النظرة الأحادية في التعامل معه، لتجييره لمشروعها السياسي، عبر خلق هوية إسلامية إنعزالية، منكفأة على نفسها، وتجعل من الآخر عدواً دائماً لها.

ولا تنصب مسعى قوى الإسلام السياسي على أسلمة الدولة فحسب، بل تسعى أيضاً لأسلمة المجتمع سياسياً، من خلال فرض أنماط معينة للسلوك الاجتماعي، وطرق للمعيشة اليومية، من خلال أساليب القهر التقليدية في المجتمعات. ويتزامن هذان المشروعان من خلال استغلال الهوية الإسلامية لأغلبية جماهير شعبنا، والتي هي هوية حضارية ووجدانية، أكثر من كونها هوية دينية سياسية.

إن الصراع على الهوية، صراع اجتماعي، من أجل مشاريع سياسية مختلفة. صراع لا يتعلق بالماضي بقدر تعلقه بالحاضر، وبالمستقبل أيضاً. ودورنا هو تجنب النظرة العدمية للتراث، ودفع الأمور باتجاه تقدمي عقلاني منفتح على منجزات الفكر البشري، وعلى أساس استيعاب الديمقراطية كقيم، وكأسلوب حضاري في الحياة اليومية، وعدم التعامل مع مفهوم الديمقراطية كآليات، أو اختزالها في مفهوم الأكثرية والأقلية.

ان إختلافنا الأساسي مع قوى الإسلام السياسي، إختلاف حول ما يدور في الأرض، وهو صراع اجتماعي سياسي، لا يتعلق بالسماء. وبالتالي هو اختلاف في المشاريع السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون أن يعني ذلك عدم إمكانية التوافق في هذه النقطة أو تلك، مع جهة أو أخرى، وعلى قضايا مشتركة تخدم التقدم الاجتماعي والتنوير، وقضية الديمقراطية والحريات العامة.

من خلال فهم عقلاني وواقي للتراث ولوظيفة الدين في المجتمع. وهي مساهمة لتشخيص بعض الإشكاليات المتعلقة بهذا المجال، من خلال النظر إلى الظاهرة الدينية في إطار التاريخ، وفي إطار تأثير الجهد البشري.

إن التوظيف الديني في المجتمعات سياسية باتت من الأمور اليومية حيث أصبح متوفراً في الكثير من المجالات والأعمال اليومية والسياسية لأن المجتمع العراقي بطبعه مجتمع ذو احترام واجلال لعلماء الدين والمعممين والأئمة والخطباء، وكان هذا ذو تأثير كبير في بسط النفوذ على الكثير من المناطق والأشخاص في العراق وخاصة في المناطق النائية من البلاد. ولقد تجسدت التوجهات الدينية بقوة أكثر من خلال الأحزاب والمرجعيات الشيعية التي لعبت الدور الأكبر في تأسيس العملية السياسية، أما في الجانب السني فقد تمثلت بالحزب الإسلامي العراقي والذي اتخذ منذ البدء خطاً مغايراً لكثير من توجهات القوى السنية الأخرى التي رفضت الانخراط في العملية السياسية.

اما باسل حسين فكان لديه وجهة نظر أخرى حيث يقول:

لكن احتلال رجل الدين للوظيفة السياسية له مخاطر جمة، لعل من أهمها، أن البيئة السياسية توصف عادة أنها بيئة غير أخلاقية لما فيها من صفقات وخداع وتدليس وكذب ونفاق وتورية، بينما رجل الدين أتى أو هكذا يفترض انه قد جاء من بيئة أخلاقية مغايرة تماما للبيئة السياسية، وبالتالي فإن رجل الدين إذا ما أراد الإنغماس في العملية السياسية عليه الإختيار بين أمرين أحلاهما مر، أما نزع الثوب الديني والإنخراط في البيئة السياسية بقضها وقضيضها حينها يتحول إلى أشد خطورة من الشخص العادي لأنه سوف يلجأ إلى تركيع أو إخضاع النص الديني للهوى السياسي، وكثيرا ما رأينا كيف تم تطويع النصوص الدينية لتحقيق مآرب سياسية استقرت في نهاية المطاف إلى مفاسد عدة بعيدة كل البعد عن الضمير الديني أو المصلحة الدينية أو الوطنية.

أما البديل الثاني فهو التعامل مع البيئة السياسية وفق المنظار الديني الذي جاء منه رجل الدين وهذا أيضا له مثالبه لأن التعامل مع البيئة السياسية وفق المنظار المثالي سيؤدي إلى تضارب عميق بين الرغبة الصادقة والواقع السياسي المرير والمعقد والمركب، وبالتالي فان الأدوات التي سوف يلجأ إليها رجل الدين وفق منظاره الديني سوف لا تحقق الغاية المرجوة لأنها سوف لن تجد لها مساحة حقيقية داخل العمل السياسي.

يضاف إلى ذلك كله، أن المجتمع العراقي مجتمع غير متجانس مذهبياً، لذا فان أي حزب ديني سيكون بالضرورة حزباً طائفياً، وهذا ما حدث فعلاً، فالأحزاب الدينية قسمت المجتمع العراقي عمودياً لأن الإنتماء لهذه الأحزاب هو إنتماء يقتصر على مذهب دون آخر، ومن هنا فكل الأحزاب الدينية في العراق هي أحزاب طائفية. وبالتالي فان هذه الأحزاب عمقت الإنقسام المجتمعي والسياسي وتحولت هذه الأحزاب من أحزاب يمكن أن تقود عملية تنموية سياسية إلى أحزاب معيقة للديمقراطية وقادت البلاد إلى أتون الحرب الأهلية، فضلا عن الفشل الذريع في تقديم أنموذج حداثي للدولة العصرية، بحيث تحولت الدولة العراقية إلى دولة على حافة الهاوية، تتغول فيها مؤسسة الفساد، والديمقراطية فيها تحولت إلى شكل دون مضمون.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فان دور المؤسسة الدينية بشقيها الشيعي والسني السياسي قد شهد صعودا متنامياً بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وإن كان لدى الشيعة أكثر وضوحاً وتأثيراً، إذ مع غياب أي مظهر من مظاهر الدولة في الأيام الأولى التي أعقبت الاحتلال، وفي ظل عدم وجود أي تنظيمات سياسية حقيقية وفاعلة على الأرض، أو مؤسسات مجتمع مدني حيوية ولها قدرة على التأثير لدى الجمهور، تحولت الجوامع والمساجد والحسينيات والمراكز الدينية ودواوين العشائر إلى مراكز سياسية وإدارية استطاعت أن تستوعب الجمهور وأن تعمل على استقطابهم، وأصبح المشايخ في الجوامع ووكلاء المراجع الدينية في المدن العراقية؛ بمثابة المؤسسات الحكومية التي تدير شؤون الناس الدينية والاجتماعية والسياسية والقضائية.

إن إحتلال رجل الدين للوظيفة السياسية في العراق قاد إلى تراجع هيبة رجل الدين ومكانته الإعتبارية وأضعف من جهة أخرى نفوذ المؤسسة الدينية الحقيقي داخل المجتمع العراقي، كما أسهم بدرجة كبيرة في إعاقة بناء نموذج حداثي للدولة العراقية وعلى أداء السلطات على مختلف الصعد وهو ما يدعونا إلى مراجعة هذا الدور وفق رؤية نقدية يتم فيها فصل الدين عن السياسية لا الدين عن الدولة.

× كاتب من كردستان/العراق

«الطائفية» و«الإرهاب» يحرفان بوصلة الصراع في الإقليم

مروان شحادة ×

نحاول في هذه الورقة البحثية التعرف على « أثر تنامي التطرف الديني والطائفي على الإستقرار في المنطقة»، وأنواع التيارات الدينية الموجودة على الأرض وطبيعة الصراع في ما بينها، وأثر ذلك كله في الهوية الجامعة والهويات الفرعية، وزعزعة الأمن وانعدام الإستقرار في المنطقة، إضافةً الى تقديم مجموعة من التصورات والبدائل والخيارات والسيناريوهات التي يمكن أن تسهم في تخفيف حدة الإحتقان والتحشيد الطائفي.

تمهيد

أصبحت «الطائفية» إلى جانب «الإرهاب» من الكلمات المفتاحية الأساسية في حرف طبائع الصراع وأداة فعالة تستخدمها الأنظمة والجماعات لتحقيق أهداف إيديولوجية وسياسية.

وتداول الإعلام كلمات دعائية في الحرب النفسية المضادة للطرف الآخر بهدف الحشد والتعبئة والاستقطاب، حيث وصف الخطاب-الطائفي-السني؛ نظام الأسد وحلفائه الإيرانيين وعناصر حزب الله اللبناني والمليشيات العراقية بـ « الشيعية، والرافضة، والنصيرية، والصفوية، والمجوس، وحزب اللات والشيطان، وأبناء المتعة»، فيما وصف الخطاب-الطائفي-الشيعي الآخر من الجماعات والنظم السياسية السنية بـ « السني، الناصبي، التكفيري، الإرهابي، الأموي، الوهابي»، وهذه الأوصاف مرتبطة بالخلافات التاريخية بين المذاهب والطوائف من الناحية السياسية، وهي تؤدي إلى إطلاق الأحكام والفتاوى بتكفير الآخر وجواز قتله.

وأصبح الغلو والتطرف لدى الجماعات المتصارعة يتغذى بشكل كبير على الطائفية الضيقة الخاصة بالمذهب، والعرق والإثنية، وظهر ذلك بوضوح خلال التطورات الدامية الأخيرة التي تشهدها المنطقة والإقليم، ففي العراق، حكومة المالكي مأزومة بسبب سلوكها الطائفي، وهناك صراع يستند بقوة إلى الهوية الطائفية في الأزمة السورية، ويتم توظيف ذلك وفق أجندة محلية وإقليمية ودولية، والسؤال الذي يطرح هنا: من المستفيد من الصراع الطائفي في المنطقة؟

حيث تم استغلال مفهوم «الطائفية» استغلالاً سلبياً من قبل أصحاب النوايا السيئة وبخاصة في العمل السياسي، فصار يستخدم بشكل سلبي بدلاً من توظيفه ايجابياً بتقوية المجتمع من خلال التنوع الديني والمذهبي.

ويرى بعض الباحثين إن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين والعقيدة، وأنها تشكل سوقا موازية، أي سوداء للسياسة، أكثر مما تعكس إرادة تعميم قيم أو مبادئ أو مذاهب دينية لجماعة خاصة، كما إن الطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف أو الديانات، إذ من الممكن تماما أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية أو الإثنية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله.

ويرى الباحث أحمد جويد في مقالته «الطائفية السياسية: تأصيل الأوهام واستئصال الحقائق»: إن مفهوم الطائفية أصبح يستخدم بديلا لمفاهيم «الملة والعرق والدين» التي كانت سائدة قبل ذلك، واختلطت هذه المفاهيم جميعاً في بيئة متزامنة فكرياً وسياسياً فأنتجت مفهوم «الطائفية» باعتباره تعبيراً عن حالة أزمة يعيشها المجتمع، حيث أصبحت الطائفية مذهباً وإيديولوجية وهوية حلت محل الهويات الأخرى والإنتماءات الأعلى، بل وبدأت تتعالى عليها وقد تبدي الاستعداد للتقاطع معها وأخذ موقعها وهذا ما يهدد اليوم وحدة الشعوب كما هو الحال في لبنان والعراق وغيرها، كما إن دول عربية أخرى تتخذ من الطائفية ذريعة لقمع شعوبها التي تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية.

مفهوم «ولاية الفقيه» يعزز الطائفية

برزت المسألة الطائفية بشكل خفي وضمني مع انتصار الثورة «الإسلامية» في إيران على يد زعيمها «الخميني» عام ١٩٧٩م، وتفجرت بشكل واضح وجلي مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وكان الخميني يؤكد على مسألة نصرة المستضعفين الذين يمثلون أنصار «آل البيت» الأطهار، والذين يتخذهم ذريعة لتصدير ما سماه «الثورة» إلى العالم العربي والإسلامي، حيث جاء في مقدمة الدستور الإيراني الذي ساهم الخميني في وضع أسسه: «نظرًا لمضمون وجوهر الثورة الإسلامية في إيران والتي كانت حركة لانتصار جميع المستضعفين على المستكبرين فإن جمهورية إيران الإسلامية توفر الأرضية وتمهد الطريق لاستمرار هذه الثورة داخل إيران وخارجها خاصة أنها تعمل على توسيع العلاقات الدولية مع الحركات الإسلامية والشعبية الأخرى بهدف تعبيد الطريق إلى تحقيق الأمة العالمية الواحدة وتعزيز مسيرة النضال من أجل إنقاذ الشعوب الفقيرة المضطهدة في العالم كله».

ومعروف عن النظام الإيراني تدخله العسكري في الخارج وبخاصة لنصرة «حلفائه»، ويؤكد ذلك في نص المادة الدستورية له: «إن جيش الجمهورية الإسلامية وقوات حرس الثورة لا يتوليان فقط حماية الحدود وحراستها وإنما يحملان على عاتقهما رسالة أو مسؤولية عقائدية أيضاً وهي الجهاد في سبيل الله والنضال من أجل توسيع سلطة شريعة الله في العالم».

ويعتبر النظام الإيراني نفسه وصياً إلهياً على المسلمين في كافة أنحاء المعمورة-عرباً وعجماً -، وهذا التوجه يعزز مبدأ تصدير الثورة الذي تبناه منذ اليوم الأول لانتصار الثورة الإيرانية على نظام الشاه: «المسلمون مجموعة واحدة فيجب عليهم أن يعيشوا تحت خيمة حكومة واحدة ويجب أن تدار كل أرضهم بواسطة حكومة واحدة وتكون لهم سياسة خارجية واحدة ليتحقق الدفاع عن كيان الإسلام وحماية مصالح المسلمين»

السلوك الطائفي الذي يمارسه النظام الإيراني وحلفائه في الإقليم ليس خارجياً فحسب وإنما داخلياً؛ حيث أجمع عدد من المفكرين والباحثين المتخصصين في الشأن الإيراني أن المستقبل الإستراتيجي لأهل السنة في إيران يشوبه الكثير من المخاطر، خاصة وأن الدستور الإيراني ذاته يفرق بين السنة والشيعة، مؤكدين أن السنة في إيران هم الأكثر فقراً والأقل تعليماً والأبعد سكناً عن العاصمة طهران. فبينما يوجد معبد للزرادشتيه في طهران يمنع أهل السنة في إيران من إقامة مسجد لهم بالعاصمة.

ويعتبر الداعية السعودي المعروف الدكتور سفر الحوالي، أن الطائفية جاءت بتوظيف من قبل الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حيث يقول في هذا الصدد: «إن إصرار المحتل الأمريكي منذ الأيام الأولى على إبراز مصطلحات لم تكن معروفة مثل المثلث السني أو المقاومة السنية دليل على استهداف أهل السنة بالعداوة، ولكنه لا يستلزم بالضرورة تحقيق مصالح الشيعة بل كل من يؤيد الاحتلال ولو كان سنياً فهو صديق أو حليف أمريكا وهذا الهدف المرحلي سوف ينتهي باستهداف كل من يعارض الاحتلال أيّاً كان، كما رأينا في التعامل مع التيار الصدري مثلاً.

ولا يخفى على أحد أن الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية تقوم على المحافظة على أمن إسرائيل، من خلال استخدام « الطائفية « كذريعة حاضرة بقوة للحفاظ على من تسميهم الأقليات-دينية، إثنية، عرقية -، ولا خلاف بيننا أن إسرائيل لن تطمئن أبداً إلى أي اتجاه أو تيار أو نظام إسلامي سواء كان شيعياً أو سنياً إلا إذا اندمج تماماً في الإستراتيجية الإسرائيلية، كما كانت مليشيات سعد حداد مثلاً، وهذا موقف لو رضيه بعض السياسيين أو الطائفيين لمصالح حزبية ضيقة فإن الشعبين العراقي والإيراني كسائر الشعوب الإسلامية سوف ترفضه، إلا أن الغلاة والمتطرفين في الجانبين وفي دول أخرى انحرفت في صراعها وأصيبت بمرض «الطائفية».

من جهة ثانية؛ أعلنت روسيا صراحة وعلى لسان وزير خارجيتها بأنها لا تريد حكومة إسلامية «سنية الطابع» في سوريا، بمعنى آخر فإنها تقوم بإستخدام «الطائفية» في ترسيخ مستقبل الإقليم.

ويذهب الباحث حسن أبو هنية إلى القول بأن عدوى «الطائفية من العراق» الحليف الاستراتيجي للنظام الإيراني، انتقلت إلى الحليف الآخر وهو النظام السوري، الذي عمد منذ بداية الأزمة السورية على ترويج خطاب التخويف الطائفي لتحويل مسار الصراع من ثورة ضد فساد واستبداد النظام إلى صراع طائفي بين الأكثرية السنية والأقليات المسيحية والعلوية والدرزية، لجلب الدعم الإسلامي الشيعي، كما استثمرت القوى السلفية الجهادية على اختلاف مسمياتها موضوعة الطائفية في توصيف نزاعها وطبيعة حربها ضد النظام لجلب الدعم والتأييد الإسلامي السني.

جماعات الغلو والتطرف في سوريا

ومن بين الجماعات والفصائل المسلحة الفاعلة في الساحة السورية والإقليم التي تنتمي للمذهب السني والشيعي: جبهة النصرة لأهل الشام، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، الحرس الثوري الإيراني-فيلق القدس بزعامة قاسم سليماني-، حزب الله، لواء أبو الفضل العباس، كتائب عصائب الحق، الحوثيون، وغيرها من الفصائل الصغيرة التي تتبنى ذات الأيديولوجيات المؤسسة لخطابها الطائفي.

حماية المراقد المقدسة لمقامات «آل البيت»، وبخاصة السيدة زينت، كانت الدافع وراء إعلان النفير العام لدى الميليشيات الشيعية العراقية واللبنانية المتشددة لخوض معركة الحياة أو الموت كما وصفها بمعنى أو بآخر حسن نصر الله زعيم حزب الله في إحدى خطاباته المرئية.

وتدخلت الميليشيات المسلحة العراقية واللبنانية إلى مشهد الصراع السوري في الوقت المناسب بحسب مراقبين، ولولا تدخل هذه المليشيات لأصبح وضع النظام السوري في خطر ربما يؤدي إلى خسارته السلطة بفعل هجمات الجيش الحر والجماعات المسلحة الأخرى المعارضة.

حزب الله اللبناني

تأسس «حزب الله» اللبناني عام ١٩٨٢م، بعد الخلاف الذي وقع بين تيارين-إسلامي وعلماني-في داخل حركة أمل الشيعية التي أسسها موسى الصدر، وبدأ أولى عملياته التي تستهدف العدو «الإسرائيلي» في الفترة ما بين ١٩٨٢م-١٩٨٥م .

وتعتبر الرسالة المفتوحة التي وجهها حزب الله الى المستضعفين في لبنان والعالم بتاريخ ١٦ شباط ١٩٨٥ بمناسبة مرور عام على اغتيال الشيخ راغب حرب بمنزلة الميثاق التأسيسي الذي أعلن فيها الحزب رؤيته الفكرية وأهدافة السياسية.

يستند حزب الله في بنيته الفكرية إلى نظرية « ولاية الفقيه» وهذه النظرية الفقهية مرتبطة بمذهب الطائفة الشيعية الإثني عشرية أو ما يعرف «بالإمامية»، بمعنى أن مرجعيته الدينية والسياسية هي القيادة « الإيرانية»-قم وطهران-.

ويعلل ذلك سبب التحالف الاستراتيجي ما بين محور «طهران-سوريا-حزب الله-حكومة المالكي»، وإرسال ميليشياته المسلحة للقتال في سوريا بإمرة «الولي الفقيه»، أي بالإستناد إلى «الطائفية» المذهبية لفرض السيطرة والهيمنة للجمهورية «الإيرانية» وتصبح قوة إقليمية فاعلة تنافس دول الخليج وتركيا-السنية -.

لواء أبو الفضل العباس

تدخلت ميليشيات «لواء أبو الفضل العباس» العراقية الشيعية-تعد أكثر شهرة وفتكاً-بعد عام من بدء الثورة في المشهد السوري، بذريعة حماية المراقد المقدسة لمقامات آل البيت في السيدة زينت على وجه الخصوص، ينتمي أغلبهم إلى عصائب أهل الحق والتيار الصدري-التي انشقت عن جيش المهدي - وكتائب حزب الله في العراق، التي تعد أوائل الفصائل الشيعية التي تبنت مقاومة الإحتلال الأمريكي للعراق، وظهرت عناصره بتسليح عالي الجودة يتماهى مع زي ميليشيات حزب الله اللبناني، وأبدوا قدرة فائقة عالية التدريب في مجال حرب المدن والعصابات، ويتزعم اللواء الشيخ أمجد البهادلي.

كما شارك عدد كبير من الميليشيات العراقية التي تنتمي إلى الجماعات والمسميات التالية: عصائب أهل الحق، بقيادة الشيخ قيس الخزعلي، وكتائب حزب الله العراق، بقيادة الحاج هاشم أبو آلاء الحمداني، وكتائب سيد الشهداء، بقيادة الحاج أبو مصطفى الشيباني، وحركة النجباء، بقيادة الشيخ أكرم الكعبي، وفيلق الوعد الصادق، بقيادة الحاج أبو علي النجفي محمد التميمي، سرايا طلائع الخرساني، بقيادة السيد علي الياسري، وقوات الشهيد محمد باقر الصدر، بقيادة الحاج أبو مهدي المهندس جمال جعفر، ولواء الإمام الحسين، بقيادة أبو شهد الجبوري.

حركات التشدد

في الطرف الآخر المقابل للمليشيات والتنظيمات والأحزاب «الشيعية»، تشكلت جماعات متشددة وضعت على رأس أولوياتها الصراع الذي يستند إلى الهوية «الطائفية»، وتعلل ذلك للحفاظ على وجودها أيضاً للوقوف في وجه الهجمة الشرسة التي تستهدف كيانها وتدافع عن الإقصاء والتهميش الذي تمارسه السلطة في كل من العراق وسوريا، وتصدرت الجماعات التي تنتمي إلى « السلفية الجهادية « قائمة هذه التنظيمات، وأشهرها تنظيمي «الدولة الإسلامية في العراق والشام» التي عرفت إعلامياً بـ «داعش»، و«جبهة النصرة لأهل الشام» ناهيك عن مئات الفصائل والجماعات الإسلامية التي تؤيد هذا التوجه ودخلت في تلك التشكيلات بشكل مباشر وغير مباشر.

تعتبر « داعش» الامتداد الأخير الذي تشكل عقب سلسلة من التطورات التنظيمية داخل العراق وانتقل إلى سوريا، حيث بدأت نواته مع تشكيل الزرقاوي لجماعة «التوحيد والجهاد»، إبان الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ثم الإعلان عن مبايعته للقاعدة عام ٢٠٠٤ وتحول اسم الجماعة لتصبح «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين»، وقبل مقتل الزرقاوي تم تأسيس «مجلس شورى المجاهدين» بزعامة عبد الله رشيد بغدادي عام ٢٠٠٦، والذي ضم آنذاك أكثر من سبعة فصائل وتنظيمات وجماعات إسلامية مسلحة، وكان هذا المجلس بمثابة نواة لتشكل « الدولة الإسلامية في العراق» بزعامة أبو عمر البغدادي-حامد داود الزاوي-.

في عام ٢٠١٠ قتل أبو عمر البغدادي برفقة وزير حربه المصري « أبو حمزة المهاجر»، وتولى المدعو «أبو بكر البغدادي»، ويعتقد بأنه ابو دعاء « إبراهيم عواد البدري»، زعامة «دولة العراق الإسلامية».

عام ٢٠١٢، تأسست «جبهة النصرة لأهل الشام» بزعامة المدعو «أبو محمد الفاتح الجولاني»، بدعم مباشر بالرجال والمال والعتاد والسلاح من «دولة العراق الإسلامية»، وبدأ إسمها يتصدر الأخبار الخاصة بالأزمة السورية بفعل الاستراتيجية القتالية التي انتهجتها وسلوكها في التعامل مع البيئة الشعبية الحاضنة، وحققت تقدما ملحوظاً في الميدان.

وبعد مرور عام على تأسيس «الجبهة»، التي ذاع صيتها كأحد الفصائل الرئيسية والأكثر فتكاً بالنظام في الثورة السورية، بدأت تتكشف ملامح خلافات حادة بين «الدولة» و«الجبهة»، وقام أبو بكر البغدادي بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٣ بالإعلان عن تأسيس إطار جديد للعمل التنظيمي والعسكري تحت مسمى «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، عبر رسالته الصوتية الصادرة عن مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي تحت عنوان «باقية في العراق والشام»، ودعا فيها « الجولاني « للانخراط ومبايعة هذا التشكيل الجديد.

ودلالة هذه التسمية-الدولة الإسلامية في العراق والشام- في منظور الأيديولوجيا السلفية الجهادية أن مفهومي جند الشام والطائفة المنصورة حاضرين في الخطاب السلفي الجهادي بقوة، حيث تمثل بلاد الشام أرض المعركة الفاصلة بين الإيمان والكفر أو الحق والباطل، وأن القائمين على حمل راية الحق في منظور «الجهاديين» هم المنتمين للطائفة المنصورة.

للمرة الأولى تطفو الخلافات داخل الفضاء الايديولوجي للسلفية الجهادية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، فجاء الخلاف بين «الدولة» و«الجبهة» بعد مبايعة الجولاني للظواهري، ليعبر عما هو كامن من اختلافات بين القيادة المركزية والفروع المنتشرة في العالم، وغلب عليها تأويلات فقهية تتعلق بالسلطة الأعلى-أهي إمارة عامة أو إمارة حرب-من جانب، وبأولويات واستراتيجيات العمل من جانب آخر، وحشد كل طرف مفكريه ومنظريه للدفاع عن توجهاته.

وقد وضعت الاستراتيجية الرئيسية لتنظيم القاعدة على رأس أولوياتها منذ الإعلان عن تأسيس «الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين» عام ١٩٩٨، قتال الغرب بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، على اعتبار أنها داعمة للنظم السياسية العربية المستبدة، وراعية لحليفتها الاستراتيجية «إسرائيل» المغتصبة لفلسطين، وفي الوقت ذاته تطبيق الشريعة وإقامة الخلافة.

وفي المقابل، تقوم استراتيجية «الدولة الإسلامية في العراق والشام» على أولوية مواجهة النفوذ والتوسع الإيراني في المنطقة ومحاربة «المشروع الصفوي» كما تصفه، وخصوصاً بعد رحيل القوات الأمريكية عن العراق.

ويعني ذلك، أن سلوك الفرع العراقي يستند إلى الأساس الهوياتي في استراتيجيته وحركته، بينما المحرك لسلوك القيادة المركزية للقاعدة هو المصلحة الجيوسياسية، أما تمكين الشريعة فهو الهدف المشترك للطرفين، إلا أن توقيت الإعلان عن قيام الدولة في العراق فجر خلافات تم تجاوزها آنذاك نظراً للظروف الموضوعية والأسباب العملية، وساهم وجود بن لادن على رأس التنظيم بما يمتلكه من كاريزما واحترام على تدبير الاختلاف والتعايش الحذر.

على ما يبدو فإن «داعش» قررت المضي في تطبيق استراتيجيتها والالتزام ببرنامج عملها في العراق والشام، دون الاكتراث بمخرجات تشددها، مستندة في سلوكها إلى شرعية ولايتها العامة باعتبار أن زعيمها هو «أمير المؤمنين»، في محاولة منها لنقل «الدولة» من العالم الإفتراضي إلى الواقعي من خلال استخدام خيار القوة والمنعة واستثمار اللحظة التاريخية للمناطق التي تشهد حالة من الفوضى والانهيار للنظم القائمة، واعطت لنفسها ذريعة عداء الآخر وإعلان الحرب على الجميع، بما في ذلك التمرد على القاعدة.

الصراع الهوياتي وغياب الأولويات

إن إشكالية الهوية المركزية الجامعة للحركات الإسلامية السياسية مع الهويات الفرعية الأخرى؛ ولد حالة من الفصام السياسي انعكس على سلوك الأحزاب السياسية التي كانت في موقع المعارضة وأصبحت اليوم في السلطة، حيث انها ما زالت تتعامل مع الآخر-الإسلامي والعلماني والقومي ولا يتماهى مع أيديولوجيتها-على أساس حزبي ضيق، ولم ترتق لتحمل مسؤولياتها على اعتبار أنها دولة عليها احتواء الجميع على أساس المواطنة والحقوق والواجبات.

ولعل العجز السياسي الذي عانته حركات الإسلام السياسي قاطبة في ظل ممارسات الدولة القطرية المستبدة، ولد حالة من الفصام الهوياتي لديها، مما أوجد حالة من الخلل في تقديم إجابات واضحة بشأن نظام العقد الاجتماعي والتحايل على سؤال الهوية والذي سيشكل حالة من التخبط والفوضى ومقدمة لصدام الهويات المركزية والفرعية داخل الدولة الحديثة التي لم تتضح رؤيتها وهويتها في محاولة منها لإرضاء المجتمع المحلي الممثل بالمواطنين بكافة توجهاتهم وأطيافهم من جهة، وبالغرب ومؤسساته الدولة من جهة ثانية، في ظل تفشي مفهوم «الإسلاموفوبيا»، وتحويل الدول الجديدة إلى دول دينية، لا مدنية.

وحول الخلاف السياسي الجوهري بين «السنة» و«الشيعة» فإنه من غير الممكن التقاء مفهومي «نظرية الخلافة» عند أهل السنة و«نظرية الإمامة» عند الشيعة، وهذا ما يشكل جوهر الخلاف السياسي الديني بين المذهبين، إذ ينظر الى الخلافة من زاوية المفهوم الدنيوي الزمني للخليفة، في حين ينظر إلى الإمامة من الزاوية الثيوقراطية والذي يعني مفهوماً كهنوتياً، وأن الإمام في النظرية «الشيعية» مأذوناً له إلهياً بواسطة النبي أي بواسطة « النص»، أما الخليفة أو الإمام في النظرية «السنية» فأنه يقوم بواسطة «الاختيار» نظرياً، أي بواسطة مفهوم معقلن لمنصب الإمام، ولا ينظر إليه بأنه معصوم بل أنه الأفضل، وتجيز في حال انحرافه وفساده الخروج عليه باختيار من يفضله.

ولا بد من الإشارة الى أن الطائفة الشيعية الإمامية أو الإثني عشرية تنظر الى أن منصب «الإمامة» مختص بالأئمة الإثني عشر من نسل علي بن أبي طالب، أي من آل البيت فقط، وأن السنة اغتصبوا الإمامة ممن هم أحق، وبدأ أتباعهم بتأويل الخلاف بغلو وانحراف كبيرين جعلت الفجوة تزداد الى أن وصلت الى درجة القطيعة فيما بين المذهبين، بل وصل الأمر الى تكفير الآخر، وهذا ما يفسر سبب وصول الحركات الإسلامية عابرة الحدود بأطيافها المختلفة إلى سوريا للاقتتال ضمن اصطفافات طائفية.

خلاصات ونتائج

إن حركات الإسلام السياسي المعاصرة عليها أن تدرك إن إحلال مشاريع وهمية للدولة المثالية الافتراضية لمجتمع الصحابة في ظل صراعات عميقة بين الهويات المركزية-الجامعة-والفرعية التي تستند إلى الخلافات الهوياتية الطائفية والإثنية والعرقية، سيشكل أكبر التحديات للانتقال السلس بين العلمانية الصلبة التي عاشتها الأمة العربية والإسلامية لعقود طويلة، وتقديم أنموذج يمثل دولة الإسلام السياسي المعتدلة، وبخاصة أن العالم أصبح قرية صغيرة بفعل تطور وسائل الإعلام وبروز وسائل الإتصال الجماهيري التي تتواصل مع كل الأفراد والجماعات وتساهم في تغيير اتجاهاتهم وسلوكهم بسهولة ويسر، وأن كل هذه الصراعات الثانوية وعدم وضع الأولويات يحرف بوصلة هذه الجماعات ويعزز حالة الضعف والتفكك، ويساهم في تعنت الكيان الصهيوني وتسلطه على الشعب الفلسطيني، ويزعزع أمن واستقرار الإقليم.

تستخدم الدول الكبرى مفهوم «الطائفية» حينما يتعلق الأمر بفرض أجندات تخدم سياساتها ومصالحها الإستراتيجية في منطقتنا العربية، وعلى رأسها الحفاظ على أمن «إسرائيل»، والسيطرة على منابع النفط العربي، وفي ذات الوقت لا تكترث بـ «الأقليات المسلمة» التي تذبح على يد المتطرفين بدم بارد وبأبشع الطرق، كما يجري في بورما، وأفريقيا الوسطى، وتركستان الشرقية، وبعض المناطق في القارة الهندية.

إن بروز ظاهرة «الطائفية» عززت حالة التشظي والتردي والضعف وانتشار الفساد ودفعت إلى مزيد من التفكك وبروز نظم شمولية مستبدة مع الآخر، استأثرت بالسلطة وبالثروة، وساهمت في تغيير بوصلة الصراع المركزي للأمة العربية مع العدو الصهيوني، ما شجعه على اتخاذ مواقف أكثر تعنتاً وفرض مصوغات للحلول الأحادية التي تخدم كيانه المغتصب، ما يؤدي إلى عدم استقرار المنطقة في المدى القريب والبعيد المنظور، وتنامي ظاهرة التطرف الديني.

× باحث مختص في شؤون الجماعات الإسلامية/ الأردن

الجماعات الإسلامية.. الوحش متعدد الرؤوس

سامح المحاريق ×

تطغى حادثة اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات في السادس من أكتوبر ١٩٨١ على الحوادث التي تتابعت لبضعة أيام تالية للاغتيال، حتى أن الأدبيات السياسية تتصور الاغتيال بوصفه عملا انتقاميا من مواقف السادات البرغماتية والمضطربة التي وظفت الجماعات الإسلامية لمصلحة توطيد نظام السادات، ثم حاولت التخلص من الجماعات والصداع الذي سببته طموحاتها بصورة مهينة ومتغطرسة.

في سياق قراءة أحداث فجر يوم الثامن من أكتوبر وبعد نحو ٣٦ ساعة من اغتيال السادات، تظهر حادثة الاغتيال بوصفها جزءا من مخطط شامل للاستيلاء على السلطة في مصر، فالعملية التي أطلقتها الجماعة الإسلامية في مدينة أسيوط وتمكنت خلالها من السيطرة على المدينة لساعات بعد معارك مع الأمن أدت إلى مقتل ١١٨ ضابطا وجنديا، كانت تستهدف إلى عزل صعيد مصر كلية، وهو الموقف الذي جرى التعامل معه أمنيا بناء على خبرات سابقة مكنت الأجهزة المعنية من السيطرة على الموقف، فما لم يدركه أقطاب الجماعة في ذلك الوقت أن الأمن كان يمتلك السبق بخطوة واحدة اتخذها مع الاعتقالات الواسعة قبل اغتيال السادات بشهر واحد.

خبرات الجماعة الإسلامية لم تسعفها في تحقيق مشروعها سنة ١٩٨١ والاستيلاء على السلطة في أكبر دولة عربية، ولذلك أتيحت الفرصة للفكر القطبي من أجل احتلال المشهد، وبدلا من العمل على إصلاح المجتمع سواء من بنيته الفوقية أو التحتية، كانت الحلول تتمثل تأسيس مجتمع جديد قائم على الانسلاخ (الهجرة)، البناء الأيديولوجي والفكري وامتلاك وسائل الإدارة والسيطرة (الإخاء بين المهاجرين والأنصار)، وأخيرا، انتزاع السلطة (الفتح)، وفرض المنهج الإصلاحي وفق الرؤية الخاصة بالتنظيمات القائمة على فكرة التفكير والهجرة.

في منتصف الثمانينيات بدأت هذه التجارب توضع في حيز التنفيذ، وتواصلت لعقد من الزمن تقريبا، فكانت تجربة الشوقيين في بداية التسعينيات تمثل نموذجا لممارسة العداء للمجتمع بصورة شاملة وعشوائية، فكانت أولى عملياتها تتمثل في قتل خفير (حارس ليلي) والحصول على سلاحه، بينما وصلت هذه المحاولات إلى ذروتها مع توسع سيطرة التنظيمات الصغيرة على منطقة إمبابة الشعبية، فيما أخذ يعرف بجمهورية إمبابة الإسلامية في منتصف التسعينيات، مع الأخذ في الاعتبار قيام الحكومة المصرية وأدواتها الإعلامية بالنفخ في هذه التجربة لتجعلها مسوغا لحملات واسعة لمطاردة الجماعات الإسلامية والتضييق عليها، ويبدو أن هذه المسألة كانت موضوعا خلافيا داخل الأجهزة الأمنية المصرية، بين فريق يؤيد الاحتواء بشقيه الأمني والفكري، كان يمثله وزير الداخلية عبد الحليم موسى، وبين فريق يؤيد استمرار الملاحقة والمطاردة، ويعتبر تصدير الإسلاميين إلى أفغانستان أحد الخيارات الناجحة، فعلى الرغم من أن ذلك يتيح لهم الفرصة من أجل الحصول على التدريب وبناء العلاقات والتحالفات الواسعة، إلا أنه كان يجعل الأجهزة الأمنية تشعر بأنها أغلقت الملفات الخاصة ببعض التنظيمات والجماعات، وكان من هذه المدرسة وزير الداخلية حبيب العادلي الذي تمكن من الوصول إلى أرفع منصب أمني في مصر بعد مذبحة الأقصر سنة ١٩٩٧، وكان ذلك انتصارا للعقلية البوليسية البحتة، وسياسية (توضيب) الملفات لإغلاقها بالحبس أو تصدير المشكلة لأفغانستان أو السودان، بغض النظر عن التبعات في المدى المتوسط والبعيد.

ملف الجماعات الإسلامية تحول من وزارة الداخلية إلى المخابرات العامة في عهد عمر سليمان على مرحلتين، الأولى، بعد محاولة اغتيال الرئيس محمد حسني مبارك في أثيوبيا سنة ١٩٩٥، حيث بدأت تنكشف عيوب المعالجة الأمنية التي أسهمت في تحويل مشكلة محلية إلى ظاهرة دولية، خاصة أن تنظيم الجهاد (أيمن الظواهري) كان يعلن عن طموحه عابر الحدود مع محاولة تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك سنة ١٩٩٣، المرحلة الثانية، كانت بعد أحداث ١١ سبتمبر، حيث بدى واضحا أن أجهزة وزارة الداخلية، وخاصة أمن الدولة، لم تعد تمسك في يديها جميع خيوط التعامل مع ملف الجماعات الإسلامية، وأن إمكانياتها الكبيرة داخل الحدود المصرية لم تكن تعني شيئا في التعامل مع آلاف المجاهدين الذين وجودوا ملاذات آمنة في أفغانستان والسودان، وبعد ذلك العراق بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين.

الأجهزة الأمنية في معظم الدول العربية تعاملت بعقلية بوليسية مع ملف الجماعات الإسلامية، ولم تكن تمتلك العمق على تفهم الظاهرة في سياقاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، عدا عن أنها لم تكن تمتلك الحلول لمشكلات تسهم في تشكيل روافد لإمداد الجماعات المتطرفة بمشاريع الانتحاريين من أبناء الطبقات المهمشة والمحبطة، وبالمناسبة، هي طبقات ليست فقيرة بالضرورة، وإنما طبقات قلقة، تنتمي في بنيتها الواسعة إلى الشريحة الأدنى من الطبقة الوسطى، وهي التي تتصرف بشراسة لتجنب الإنزلاق إلى قاعدة الهرم الاجتماعي، وتحاول أن تسعى للوصول إلى تحقيق العدالة والحرية من خلال الوعود الإلهية، فالتجربة الناصرية التي أسهمت على مدار عقدين من الزمن في انتشال أبناء هذه الشريحة وتوظيفهم في مشروع الدولة الحديثة، كانت أفلست، على المستوى المادي والمعنوي، بعد حرب ١٩٦٧، وكانت سياسة الانفتاح الساداتية تمثل الركلة التي ألقت بجانب كبير من أبناء هذه الشريحة الواسعة، ليس بالضرورة إلى الحاجة والعوز،ولكن على الأقل، إلى مساحة تنعدم فيها إمكانيات تحقيق الذات بطريقة معقولة وكريمة، وتتعاظم فيها آليات العزل والنبذ الاجتماعي بما يسبب انسداد أفق المستقبل.

الحل الأمني، لا يعني العمل على متابعة من يهددون السلم المجتمعي، ذلك جزء ظاهري، ويمكن وصفه بالجانب البوليسي، ولكنه، أي الحل الأمني، يجب أن يتضمن أدوات لمحاصرة المشكلة التي تسبب إطلاق العناصر المؤرقة للمجتمع، وإنهاء المشكلة بوصفها دافعا للخروج على المجتمع، ذلك دور الأمن كأحد الأدوار الأساسية للدولة ككل، وليس لمجموعة من الأجهزة المختصة بالعمل الميداني أو المعلوماتي، ولذلك، فإن الحديث عن الحلول الأمنية، بمعناها الضيق، في مواجهة ظاهرة العنف التي تمارسها جماعات الإسلام السياسي، يعد إضاعة للوقت تؤدي لتصعيد المشكلة وآثارها وزيادة الخسائر المترتبة عليها، وكذلك، تعميق حالة سوء الفهم القائمة داخل المجتمع نفسه.

لا توجد جهة علمية محايدة يمكنها أن تقيس مدى التعاطف مع الجماعات الإسلامية ابتداء من السلفية الدعوية، وصولا إلى الجماعات الجهادية المتطرفة، وتبدو الصورة الذهنية العامة تؤكد على وجود حالة معارضة اجتماعية للعنف المسلح الذي تمارسه جماعات الإسلام السياسي، ولكن ذلك مرده أم من يمتلكون مواقف مضادة لهذه الجماعات ومنهجها يعلنون عن آرائهم بصراحة، ثم أن كثيرا منهم يمتلكون حضورا على وسائط التواصل الاجتماعي الحديثة، ولكن المتعاطفين، أو أصحاب المواقف الغائمة، لا يقومون بالإعلان عن آرائهم، ويحاولون أن يقوموا بإنكار لأي تعاطف أو قبول لأعمال الجماعات المتطرفة، وعلى الأقل، الاكتفاء بموقف سلبي صامت، ولذلك يصعب التنبؤ بمسارات الصراع القائم بين الأجهزة الأمنية والجماعات المتطرفة في مدى السنوات القادمة، ففي أسيوط ١٩٨١ كانت المدينة تتخذ موقفا سلبيا مما يحدث من صراع دموي بين الجماعة الإسلامية والدولة، على أرضية، أن الطرفين لا يمثلان أهالي المدينة، ويفسر ذلك تمكن مجموعات صغيرة من المسلحين من السيطرة على المدينة، وفي تجربة (داعش) الحالية، فإن بضعة مئات من المسلحين يتمكنون من السيطرة على مساحات واسعة من العراق ويعلنون نيتهم التقدم نحو بغداد.

بطبيعة الحال، يجب ألا تتم تنحية الأبعاد الدولية عن مجريات الأحداث في تجربة (داعش)، ولكن ما يحدث أن التنظيم بالفعل يمتلك الحد الأدنى من الوجود المجتمعي بين القبائل السنية في العراق، ليس لأنها تتبنى مقولاته الدينية، أو تعتقد في أنها جزء من تأسيس دولة إسلامية في العراق والشام، ولكن لأنها تشعر بأن الدولة المركزية أخفقت في تحقيق أي من وعودها، وحتى في الاحتفاظ بالمواقع الاجتماعية التي تكفل لسنة العراق أن يستشعروا بوجودهم السياسي/ الاجتماعي/ الاقتصادي في ذهنية الدولة ومشروعها، والحقيقة، أن شيعة العراق أيضا غير موجودين بنفس الدرجة، فمن يستفيد من الوضع القائم هو مجموعة من الساسة، واحتمالات تطور الصراع إلى مواجهة شاملة بين السنة والشيعة قائمة، وبالتالي تتطور المنطقة في صراع يخلط أوراق الجغرافية السياسية القائمة، ولا يستبعد في (نقطة ما) أن تجري شرعنة (داعش) وقبولها (إلى حد ما) رسميا وشعبيا.

كانت المعادلة القائمة أن الأجهزة الأمنية يجب أن تعمل لتصلح ما يفسده الساسة، وانقلبت المعادلة رأسا على عقب في السنوات الماضية، ولكن يتوجب اليوم أن يتم بناء استراتيجية أمنية، بالمفهوم الواسع، لمواجهة التطرف والعنف الذي تمارسه الجماعات الإسلامية، وعلى الأقل تجفيف روافدها الأيديولوجية التي توفر لهذه الجماعات تغذية مستمرة من الكوادر العاملة والمحتملة، ذلك يمثل حلا جزئيا، باعتبار أن هذه الجماعات تحولت إلى أدوات فاعلة لدى جهات مختلفة ومتعددة على مستوى الدولة الواحدة، ومستوى الإقليم ككل، ولكنه يفتح بابا لإنهاء حالة الإنسلاخ (الهجرة)، وبالتالي إفشال بقية المراحل في النموذج القطبي، ويمكن أن يؤسس لحالة من الصحوة المناهضة، ويعطي الوجه الإرهابي الصرف والصريح للعنف الذي تمارسه جماعات الإسلام السياسي.

وصف الإرهاب يبدو اليوم غير موضوع للاتفاق الواسع كما كان عليه الأمر منذ سنوات، فحالة الاستقبال السلبي غير المتسم بالمبالاة من قبل أهالي كثير من البلدات والقرى التي تجتاحها (داعش) يدلل على وجود تصورات أخرى لهذه التنظيمات، فالمنطقة الجغرافية التي تشهد عمليات داعش تمثل فراغا مستباحا تجنبت جميع القوى أن تتقدم نحوه لما يترتب على ذلك التقدم من مسؤوليات، ولذلك فلم يكن من المستغرب أن تتقدم داعش لتحتله، ولكن المفاجئ، هو السهولة والسرعة التي جرت بها عمليات الاجتياح بطريقة وضعت العالم بأسره في موقف الصدمة.

التقديرات الأمنية للجماعات الإسلامية كانت تسعى إلى تقديم تقارير (وظيفية) تساعد رجال الأمن الكلاسيكيين مثل نموذج الوزير حبيب العادلي على الاحتفاظ بمناصبهم وامتيازاتهم، ولكنها لم تكن توصف أو ترصد واقعا يجري على الأرض، ولذلك فإن تغيير الذهنية الأمنية أمر ضروري لتحديد حجم وأبعاد وحش التطرف الديني، وهو الأمر الذي يجب أن يتم في أجواء من المكاشفة الهادئة والشفافية الكاملة، فالعنف في النهاية يمثل جزءا من ظاهرة الصراع السياسي، وهو صفة للمجتمعات القلقة التي وصلت إلى مرحلة الفشل، أو في طريقها إلى الفشل، ولذلك فإن محاولة لفصل عنف التنظيمات اليسارية المتطرفة في السبعينيات عن سياق العنف الذي تمارسه جماعات الإسلام السياسي حاليا، تبدو متعجلة نوعا ما، فعلى الرغم من الفوارق الشاسعة بين الأيديولوجيتين والظروف الدولية.

× كاتب من الأردن

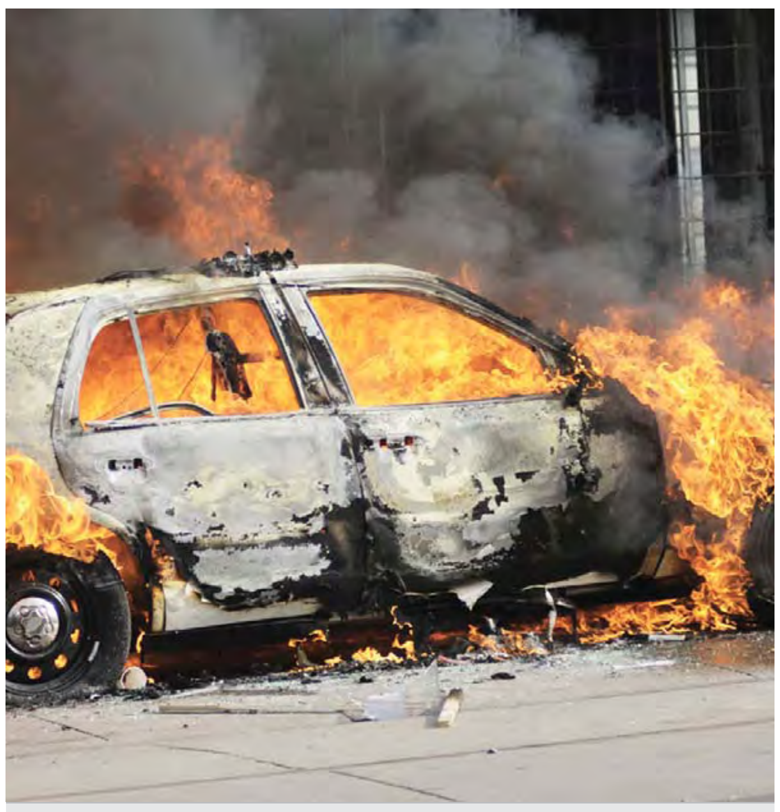

تنامي حركات التطرف الديني والطائفي في المنطقة.. جرد أولي للأسباب ومقترحات للتجاوز

د. أحمد عبادي ×

إن الطبيعة الجيواقتصادية، والجيواستراتيجية، والجيوإثنية، وكذا الجيودينية للمنطقة العربية الإسلامية خصوصاً، والإسلامية عموماً، تتيح ما يكفي من مقومات، لتأجيج نيران حروب مؤسسة على الدين أو على الطائفية أو القبلية، في غياب امتلاك ما يلزم من مؤهلات وقدرات تبيّنية، وتفهمية، وتفكيكية، واستذكارية، وتدبيرية، وحوكمية، إلى درجة أن عدداً من المحللين أصبحوا يرون اندلاع ما بات يسمّى بـ«حرب الجيل الرابع» قد أصبح وشيكاً، في ظل ضعف النخب السياسية وغموض أو عمومية برامجها، وفي ظل تفكك وضعف نظم التربية والتكوين والإعلام، وفي ظل الانفجار السكاني غير المؤطّر، وكذا بسبب أن جل الساكنة في دول المنطقة، هم من الشباب الذكور العاطلين، ذوي الاتصال الموجّه بشبكة الإنترنت، وبكم هائل من القنوات الفضائية، علماً بأن بعض الجهات في المنطقة وعبر العالم ترى، بسبب غنى المنطقة، إمكانية الاستفادة ريعيا وإيديولوجياً من حرب «الجيل الرابع» المذكورة آنفاً.

يزيد الطين بلّة، وجودُ جملة من السمات السلبية في المنطقة، تمثل ما يشبه الفَرْش الذي يتأسس عليه التطرف الديني والطائفي، ويمكن تقسيم أهم هذه السمات إلى ثلاث طوائف:

■ الطائفة الأولى: نخبة غير كفؤة:

أن النخب في المنطقة، على العموم، من أنصاف المتعلمين حظهم من المبادئ والقيم الإيجابية والأخلاق البانية غير كاف، نخب تحب المال والجاه والسلطة والاحترام، رغمً غياب شروط استحقاق كل ذلك، فأضحت هذه النخب للأسف، نخباً يتجسد فيها تداخل الفساد، وفشل الحكامة؛

أن هذه النخب لا تعير العلم، رغم مركزيته في بناء قدرات الأفراد والجماعات، ما يكفي من الأهمية، فأضحت نخباً ترتكز في تسييرها لشؤون بلدانها، على الولاء والريع والاستغلال، عوض الكفاءة والاستحقاق، مما جعل فئات عريضة من الشباب، لا تعترف بهذه النخب، وتناصبها العداء لشعورها بالتهميش؛

الافتقار البارز لدى هذه النخب إلى الرؤية الإنمائية الناجعة، وإلى الطابع الأصيل، والشخصية الريادية، كما يسجل عند كثير من أفراد هذه النخبة، أمنيزيا الذاكرة، وضمور الإرادة، مما يجعل الجيّد من الأفكار يأتي ويذهب، لفقدان شروط التلقّي والجرأة.

■ الطائفة الثانية: عنف مادي وعنف معنوي:

شبوب نيران عنف غير مسبوق في المنطقة، عنف لم يستثن نوعاً من الأسلحة، مما في ذلك أسلحة الدمار الشامل التي يستعملها أبناء الوطن الواحد ضد بعضهم البعض بإسم الدين والتّدين؛ وهو عنف أصبح له في بلدان المنطقة الشرق أوسطية على الخصوص، نوع من الإستمرار والديمومة، جعله يبدو للأسف كما لو كان أمراً مألوفا يمكن أن يُتساكن معه؛

اشتعال الساحة بقدر كبير من فتاوى التكفير والتفسيق والتبديع، فأضحت النصوص الدينية التي من المفروض أن تشكل الإجماع، محط النزاع والتوظيفات والتوظيفات المضادّة، فاستبيحت الدماء، ولم يعد ثمة مكان لشرعية الطاعة والانضباط لمقتضيات الأمن الجماعي، واجتناب شق عصا الأوطان، وبذريعة النهي عن المنكر، اقترفت أفظع وأنكر المنكرات، فاستُحِلّت الدماء المعصومة والأموال المصونة.

■ الطائفة الثالثة: ضعف المؤسسة العلمائية:

غياب توافر العدد الكافي من العلماء الرموز من أهل الاعتدال والوسطية ذوي سلطة معنوية ومصداقية وحكمة وخصاصة، يُفزع إليهم لحل الإشكالات وتبديد المدلهمات؛

ضعف المؤسسات العلمائية وكذا المحاضن التي تُربّي وتدرّب العلماء ذوي التّمكّن، والقدرة، لمواجهة الخطابات المشيعة للأحقاد، والتي تهدد نسيج أوطان المنطقة بالتفكك الطائفي، وضعف عوامل المناعة الذاتية فيها، والتي كانت تمكّنها من مواجهة المؤامرات والتحديات والأطماع؛

ذيوع الفهوم المتسمة بالحرفية والتجزيء، والمتجانفة عن فهم النص والوعي بالسياقات والعادات والأعراف، في ابتعاد تامّ عن تحقيق المناطات واعتبار المآلات، فهوم مجتثة من أرض المقاصد الشرعية الركنية، وقواعد التنزيل والإمضاء المكينة.

تأسيساً على هذه السمات السلبية وغيرها، مما لم يذكر هنا، انقسم المجال أمام جملة اجتيالات، تبوّء معها من ليسوا بأهل مقامات النطق باسم جموع الأمة.

تنضاف إلى هذه السمات سلسلة من المعطيات الواقعية التي أثرت في تاريخنا المعاصر والحديث، وخلّفت جراحات في الذاكرة الجماعية، جراحات استغلّت للتعبئة في بوتقات التطرف والإنكفاء.

وأبرز هذه المعطيات ثمانية معطيات كثيفة التردّد في أدبيات دعاة التطرف:

الاستعمار؛

التآمر لإسقاط رمز وحدة الأمة الإسلامية- الخلافة؛

إرساء إسرائيل في قلب العالم الإسلامي؛

استنزاف الثروات الطبيعية؛

الكوكتيل الأفغاني-البوسني-الكوسوفي-العراقي-السوري...؛

التحيّز والمعايير المزدوجة في المنظمات الأممية؛

الإهانة في الأدبيات والأفلام والإعلام؛

إحراق مصحف الأمة، ووصم نبيّها، وتلويث رُموزها.

لا يخفى أن كل ما سلف من سمات ومعطيات، بات يوظف تَعْبَويّاً من قبل أكثر من طرف، لإشعار الشباب بالضياع والذلّة والهوان، والدلف بهم نحو حافّة سؤال: ما العمل؟ للهجوم عليهم باقتراح خيار العنف، المؤسس على التطرف والطائفية، باعتباره سبيل المنعة والعزّة، واسترداد المجد الضائع، بل أكثر من ذلك كله، باعتباره سبيل الجنّة.

ويحق للمرء أن يتساءل بعد هذه الخلاصة: هل إلى خروج من سبيل؟

لا شك أن أول مقتضى من مقتضيات فرملة هذه الدينامية المدمّرة، هو مقتضى الفهم القائم على تفكيك الوقائع وتشبيك متفرقها، وتحليل الخطابات وفرز أنماطها، وجمع المعطيات وتصنيف أنواعها لمحاولة الخروج ببعض مقترحات الحلول في وعي بتطلبات السياق المحلي والإقليمي والجهوي والكوني.

ويمكننا بهذا الصدد، تمييز ثلاث أوراش كبرى:

ورش اجتماعي تحصيني:

وينطلق من استحضار كافة القضايا المجتمعية الحارقة، من معاناة أهل المعاناة وبلورة سبل التضامن لتجاوزها، وعضة الفقر والعوز ومحاربتها، ومكافحة كافة الأمراض وأضرب الإدمانات، وحماية المهجّرين والمقتلعين من أوطانهم، وترشيد المؤسسات العاملة في هذه المجالات، وتعزيز قدرات أهلها، ثم بلورة مشاريع تنموية حضارية راشدة تستقطب أذرع وطاقات الشباب، مع السعي إلى تمكينهم عبر التعليم الفاعل، والإعلام الباني، ومؤسسات المجتمع المدني والتنمية البشرية النابضة، مما يقتضي تكوين الكفاءات وبناء المؤسسات القادرة على مباشرة كل هذه المشاريع برشادة وتمكن.

ورش مضموني:

تتم فيه بلورة المضامين الأصيلة المتزنة والوسطية المعتدلة، ونقش استراتيجيات تقريب فحواها من عموم أهل المنطقة، لتحصينهم من أضرب الاختراقات المختلفة، ولكون هذا الورش هو العماد، فلابد فيه من بعض تفصيل.

يُسَجَّلُ اليوم، أن أنماط التنشئة المرتبطة عضوياً بالأبعاد الرقمية والفضائية الحديثة، قد أقرت في مجتمعاتنا سلالم جديدة من القيم، والمعايير والأخلاق، والسلوكات، والتي أسهمت جميعها في بناء شخصية إنساننا على شاكلة غير مسبوقة، ووفق مضامين لا تنتمي إلى المنطقة، ولا إلى مرجعياتها، وبفنّية عالية تعطيها جاذبية كبيرة تعزّ مقاومتها. فالإحصاءات تثبت أن الشاب في المنطقة لا يبلغ الثامنة عشرة من عمره إلا وقد رأى أربعين ألف حالة قتل - حدّا أدنى - سواء على شاشة التلفيزيون، أو شاشة النينتاندو، أو الكمبيوتر، ومائة ألف حالة عنف وعدوان -حدّاً أدنى- وإذا كان شبابنا في هذين الإحصاءين يلتقي مع شباب العالم، فإنه يختلف عنه بكونه لا يبلغ الثامنة عشرة، إلا وقد سمع عبر الأخبار، أو في مختلف أوساط وجوده العائلية وغيرها، عن الآلاف من حالات القتل والعدوان التي يمسّه بعضها بشكل مباشر، مما يقتضي لزاماً، لمواكبة، واستيعاب، وتأطير كل ذلك، مراجعة البعد الإعلامي، وتشجيع إنتاج برامج تثقيف وتسلية بديلة، ومنتجات كرتون محلّية مربّية وحاملة لقيم الدفع والإيجابية، وكذا تشجيع إنتاج الألعاب الإلكترونية البانية، المنافسة لما هو موجود في السوق، ومراجعة مناهج إنتاج التربية وبلورة آلياتها في المنطقة، مراجعة تأخذ بعين الإعتبار خصائص هذه المصفوفة الحياتية الجديدة، وتحدياتها من حيث تكوين المدرسين والمشرفين التربويين، وإعداد المضامين والمناهج والبرامج، واعتماد الآليات والوسائل المناسبة لهذا السياق الراهن.

كما يقتضي ما سلف، إعادة استكشاف الرؤية القرآنية الشاملة للحياة والأحياء، والإنسان والعمران، لكي تتم في إطارها كل العمليات التجديدية المطلوبة، وهو ما يستلزم مراجعة أضرب تكوين وإعداد العلماء في المجال الديني، وكافة المجالات الإنسانية الأخرى، واستكمال حلقات ذلك، من وحدات جامعية فاعلة، ومحاضن بحث يُستكمل فيها التكوين والتأطير، وآليات إدماج عضوي ومنتج لهم في مجتمعاتنا، مع السعي لضمان اكتفائهم واستقلالهم في إطار واجبهم إزاء حماية استقرار، وتماسك، وعزّة أوطانهم.

ويتضمن هذا الورش الخطير الجوانب الآتية:

- الجانب التربوي؛

- الجانب الإعلامي؛

- جانب إنتاج كرتون وألعاب إلكترونية لطفولتنا وطفولة العالم تزرع قيم التعايش وتعزّز السلم؛

- تأطير إبداعي وتفاعلي للشباب، يبني قدراتهم ومهاراتهم الحياتية عامة وقدراتهم في مجال التعايش وتعزيز السلم؛

- مناهج فاعلة ومبلورة لإعداد العلماء لتمكينهم من الاضطلاع بأدوارهم الخطيرة إزاء مجتمعاتهم.

وهي كلها جوانب تقتضي مكونا وتشميرا جادّين.

٣-ورش تقريبي:

لعل من أهم العوامل والأسباب التي حَدَّت من فعالية وجدوى منظوماتنا التربوية في المنطقة، غياب الممارسة التقريبية، أولا على مستوى النظر، وثانيا على مستوى التطبيق والتنزيل والعمل.

إن التقريب لا يوجد بشكل كاف في مناهجنا وبرامجنا التربوية والإعلامية، وسبب ذلك الأبرز، هو ضعف القدرة التواصلية والتفاعلية - بين المرسل والمتلقي في المجال التربوي-وهو الأمر الذي يتحول معه التقريب، إلى ممارسة لا تتجاوز التبسيط السطحي والقشوري لمعارف محددة، ثُم استهلاكها فاجترارها، وهي ممارسة لا شك تدلف بالتقريب نحو حدود التمييع، وتتأرجح بمضامينه بين التهوين والتعويم، وتحصر مقاصده في جوانب من المدارسة، إن وجدت، دون استحضار الممارسة، مما يستوجب الاستدراك الناجز.

إن التقريب المنهاجي والبنَّاء، إذا لم يتغلغل في الأنساق المعرفية، فلن تكون إلا أنساقا مغلقة لا ينفذ إلى طواياها سوى نخبة من الناس، وإذا أردنا لهذه الأنساق أن تكون مفتوحة، قابلة للتَّفَهُّم، والاستيعاب، والأعمال، وكذا تقبل التطوير والنماء في مسلماتها ونتائجها، وتستجيب لتطلّبات الواقع، فلابد من إستئناف الممارسة التقريبية بشروطها، في مناهجنا ومنظوماتنا التربوية؛ إبداعاً وابتكاراً، نظراً وعملاً، استعمالاً واستكمالاً، حالاً ومآلاً، وسيلةً ومقصداً.

تنضاف إلى الحقائق سالفة الذكر، حقيقة أخرى بارزة، وهي أنه قد بات من المسلّم به اليوم، أن شبيبتنا - وكما تمت إليه الإشارة آنفاً- منغرسة تمام الانغراس في الوسائل الحديثة لإنتاج، ونشر، وتلقّي المعرفة، كما أضحى جلياً أن التربية والتكوين في سياقنا المعاصر، لا يمكن الاضطلاع بهما في منأى عن الوسائل الرقمية والإلكترونية الحديثة، مما يرقى بهذه الوسائل، لأن تصبح شرطاً واقعياً من شروط التقريب العملي، يستلزم أعماله في مجالنا التربوي، اتخاذ ستة تدابير جوهرية:

أولها: اعتبار أن المتلقّين للمعرفة بهذا الصنف من الوسائل لا يمكن التعامل معهم تربوياً، كما لو كانوا رُكّاب قطار تُعرف محطة انطلاقه ومحطة وصوله، وكذا المحطات الفاصلة بينهما، وإنما وجب التعامل معهم كما لو كانوا رواد فضاء، يلزم تأهيلهم لريادته، وتزويدُهم بكل الكفاءات والمهارات التي تمكّنهم من إنجاز مهامهم بنجاعة ونجاح، فتلقي المعارف من «النّت» أشبه بالتبضع من قارة سوبرماركتية يتعرض فيها للتيه كل متبضع غير مزوّد بالخرائط الدقيقة، والمقاصد الواضحة، والضبط الزمني المقدور، والإرادة القوية، فكم من ذئب معرفي وأخلاقي وتصوري يتربص الدوائر من الضفة الأخرى للشاشة، وكم من ثقب معرفي أسود يفغر هناك فاه لالتقام الطاقات والأعمار والمقدرات، والزج بشبيبتنا في أتون التطرف والطائفية؛

ثانيها: ضرورة المرافقة التكوينية والديداكتيكية والتواصلية للمؤطرين والفاعلين التربويين بمختلف مواقعهم، لتمكينهم من مواكبة المتلقّين، والاستجابة الإيجابية للتنافسية العالية الموجودة على «النت» بهذا الصدد، قصد الأعمال الراشد لهذا المظهر من مظاهر التقريب العملية؛

ثالثها: إعداد المضامين التي يُراعى فيها كُل من البُعد الوظيفي والقصدي لمعالجة الآفات سالفة الذكر، وتكيِيفها بحيث يتَجَلّى فيهَا التَّقْرِيبُ الفحوي للوسطية والجمالية والاعتدال، تقريبَ يُمكّن من التفهّم والأعمال، كما ينبغي أن تتجلّى في هذه المضامين القابلية للسكب في آليات وأدوات التقريب العملي الحديثة، ولا يخفى أن لذلك مقتضيات ديداكتيكية لابدّ من إعداد العدّة اللازمة، تشريعياً، وتنظيمياً وبشرياً لمراعاتها؛

رابعها: الإعداد اللوجستيكي المتدرج، للتعميم الممنهج لما سبق في مجموع مدارسنا ومعاهدنا مع تحديد أسْقُف زمنية معقولة لذلك؛

خامسهاً، وهو بيت القصيد: مراعاة حقيقة أن جوهر التنافسية اليوم بين المعروضات العلمية في الشبكة العنكبوتية، هو جودة وبساطة وجاذبية المعروض، وقابليته للاستبانة والفهم في وقت وجيز، وإلا تم عنه الالتفات إلى غيره، مما يستلزم الممارسة التقريبية التنافسية بامتياز، في ارتكاز على المضامين الوظيفية النافعة والناجعة والموثوقة التي مرَّ ذكرها في التدبير الثالث؛

سادسها: أن يواكَب كل ذلك بالإجراءات التقويمية الممكّنة من قياس نجاعة تنزيل هذه المضامين الإعتدالية المتوسلة بالتقريب العملي، وهو قياس سوف يمكّن بالتبع من إدخال التعديلات والاستدراكات اللازمة لتحسينه.

وهذا يستلزم لاشك، مراجعة انساقنا المدرسية، والتشريعية والتنظيمية واللوجستيكية، في ضوء استدماج المقاربة التقريبية بهذا المعنى المُوسَّع، أخذاً بعين الإعتبار لكافة التدابير والسمات والمعطيات سالفة الذكر، حتّى لا تبقى الممارسة التقريبية مجرد شعار، وإنّما تصبح واقعاً يسري في منظوماتنا التربوية، كما يسري الماء في العود الأخضر، في أفق استدراك هذه التفاوتات الواقعة في منطقتنا، وإطفاء الحرائق التي تثبّت فيها.

لاشك أن وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، والجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث، كلها مدعوة للانخراط الجادّ والمثابر في الأوراش سالفة الذكر، كما أن الساسة والمشرّعين، وأهل المسؤوليات المختلفة في أوطاننا، مدعوون لبذل ما يلزم من جهد لتبني هموم الناس وتخفيف معاناتهم، وتمكينهم من مقدراتهم، وإغماد سيف الظلم ونير القهر من فوق رقابهم، وإزالة الفقر ودعم التلاحم والتراحم بين أبناء هذه الشعوب من أجل الاضطلاع بالتجاوز المنشود لآفة التطرف والطائفية الضاربة.

× رئيس الرابطة المحمدية/المغرب

التحشيد الطائفي ومستقبل المنطقة العربية

فلاح المشعل ×

■ الأردن.. منهجية القطب الثالث..

تطرح الصراعات المتفاقمة في المحيط الأقليمي للمملكة الأردنية الهاشمية جملة قراءات لما ستؤول اليه من نتائج كارثية تعمق من خسائر النظام السياسي والاجتماعي العربي بنحو عام، وتؤكد هامشيته في جدل الوجود والحوار الحضاري والإنساني.

وإذا كانت نتائج الربيع العربي قد وسعت من خنادق هذه الصراعات وأعطت لها أعماقا مذهبية وطائفية، خصوصاً بعد صعود أنظمة الإسلام السياسي وبروز قطبية الصراع الشيعي __السني الذي تأجج ونظم استقطاباته بعد أحداث سوريا المأساوية، تقتضي الحكمة إيجاد رؤية استراتيجية تقترح الخروج من هذا المأزق وتهدأ مصادر نيرانه.

واسترشاداً بالمنهج العقلاني وسيادة روح الحكمة الواقعية التي تطبع التوجهات ومنظومة الخطاب والسلوك السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية وأجنداته الداخلية والخارجية المتعددة، والتوجيهات المنهجية لجلالة الملك عبد الثاني الثاني، والمتساوقة مع ذات الأهداف الساعية لترصين إيجابية الموقف العربي والنأي عن المواقف الأنفعالية، او اهواء الطوارئ السياسية التي تتسبب بإنقلابات غير محسوبة، أرى من الأجدر بالأردن ان يتبنى أجندة إنقاذ اقليمية في رؤية استراتيجية يمكن ان تجنب المنطقة ظاهرة التحشيد الطائفي، وهو مايجعلها تشكل نواة نظرية استراتيجية للأمن القومي العربي، قابلة للتطبيق والتعميم سيما وان ظاهرة السلوك الوسطي الذي عرفت به المملكة الأردنية الهاشمية خلال القرن الأخير تجعله قادراً ومتمكناً من انتاج حاضنة دولية عربية داعمة ومتفاعلة مع هذه الرؤية والعملية في وقت واحد.

وإذا ماعرفنا بأن المنجز الأمني والسياسي يحقق الإستقرار والتنمية الأقتصادية والثقافية، على نحو حلقات تتأسس في ضوء المتحقق الأمني والإستراتيجية الوطنية الأخرى، فإن حصاد النتائج لايتمثل في تحرير واقع الأمة من الفوضى وسلبيات التحشيد الطائفي وحسب، بل تحقق على نحو عملي منطقة هدوء إقليمي واسع في ظل هذا الإصطخاب الكوني.

الصراع داخل المحيط العربي يتجلى بصيغة صراع هويات طائفية ومذهبية وأثنية، وحين يتجذر عبر صعود الهويات الفرعية في أنظمة الإسلام السياسي وتراجع فكرة المواطنة والحلم الشعبي التاريخي بظهور الدولة المدنية الديمقراطية، فثمة مغذيات خارجية دولية تدفعه للعمل بوتائر متصاعدة تستحث المزيد من الصراعات العنفية والثارات الغاطسة تاريخياً بهدف تفجير كل مكامن الخلاف والإختلاف والتشتت والتجزئة في سلسلة من حروب طائفية وعرقية، وهو مايحدث في جدل العلاقات والصراعات الدولية التي تعيد ابتكار صور ومنهجيات جديدة لأسلوب الاستعمار وهو في مرحلة الأمبريالية العالمية، وانفتاح الأمر على الدول المتوسطة والقوى الدولية الجديدة الصاعدة للمسرح العالمي، وليس اقتصاره على الدول الكبرى التقليدية.

■ ثنائية الأستقطاب الطائفي..

إن الظلال التاريخية للصراع الصفوي-العثماني للهيمنة على بلدان الجوار العربي والإتساع على حساب الوجود العربي وتنويعاته المذهبية والأثينية، أخذت تتمظهر من جديد بصيغة استراتيجيات أمن قومي لهذه البلدان، ومن هنا فأنها قد وجدت ضالتها المنشودة عبر الاستقطاب الطائفي، وحين تقود ايران التخندق الدولي السياسي الشيعي، فإن تركيا تمسك بزمام البابوية في التخندق السني (الأخواني) الذي أكملت ترتيباته الداخلية بعض الأنظمة المترشحة عن الثورات المختطفة من ربيع الحرية للشعب العربي.

غالبية الأنظمة العربية لاتملك مناعات داخلية لنشوب النزاع المذهبي والطائفي الذي حول مجرى الصراع التاريخي بين العرب واعدائهم، إلى معارك داخلية بين أبناء الوطن الواحد.،، ومن هنا فقد ترشحت كافة المجتمعات العربية التي تضم تنوعا مذهبيا وطائفياً لخوض هذا الصراع والتخندق المذكور، وتفجرت بها الصراعات وتدفقت بها الدماء وصار يومها مشحون بالإرهاب والعنف والخسائر الجسام، وإن العديد من المؤشرات تؤكد مظاهر التمزق والتقسيم التي تزحف لها هذه الدول بأقدام الموت والكارثة، ودليل ذلك ماحصل في العراق ويحصل الآن في سوريا ومايهدد بحدوثه في دول عربية اخرى في الخليج العربي وشرق المتوسط وشمال افريقيا ايضاً.

وتأسيساً على ماتقدم فأن الأردن حين يتبنى هذه الرؤية الجديدة المتمثلة بالقطب الثالث، اي مشروع مناهض للتحشيد الطائفي الأقليمي، فهو يملك قاعدة أمينة تتمثل بعدم وجود القطبيات أو التعددية المذهبية والطائفية بين الأردنيين، كما تتساوق هذه الرؤية مع الثوابت المنهجية للملكة بوجود نظام سياسي مدني ديمقراطي مستقر، إضافة لإيمانه بالتنوع الديني والفكري والسياسي في إطار المواطنة وسلطة القانون ومبادئ العدالة والسلم الاجتماعي.

■ قواعد الرؤية والعمل..

تستند رؤية القطب الثالث أو المنهج الدولي في مقاومة التحشيد الطائفي إلى عدد من المفاهيم وقواعد العمل التي تضع المصلحة الوطنية والقومية في سياق لايقل أهمية والتزاماً عن المعاهدات والأتفاقات الدولية للمملكة الأردنية أو بقية الدول العربية المشتركة معها بهذه الرؤية وتقوم على مايلي:

× انتهاج سياسة التنمية والسلم والحوار مع الآخر مهما كان مختلفاً.

× الأبتعاد الكلي عن الاستقطاب الطائفي والأصطفاف المذهبي للدول واعتماد سياسة غلق الأجواء أمام أي تطرف طائفي او مذهبي وفق تشريعات لقوانين تعمق روح المواطنة والمدنية والتشارك الوطني، وتنمي مفهوم التكامل القومي على أسس المصالح الأقتصادية والثقافية والتاريخية المشتركة.

× عدم الأشتراك او المساعدة في أي نزاعات سياسية او عسكرية تنتج عن الصراعات الطائفية أو المذهبية القائمة بين المحاور الدولية ذات النزعة المذهبية الطائفية او العرقية، وخصوصاً في محور الصراع الإيراني - التركي ومايستجلب من مظاهر وانبعاثات طائفية متعصبة.

× تطوير آفاق التنمية البشرية واطلاق الطاقات الجماهيرية والثقافات العلمية والإنسانية والإعلام الحر، وتنشيط الإصلاح الإقتصادي والإداري بهدف تقليص مساحات الفساد وصولاً الى إمكانية القضاء عليه عبر إدارة الكترونية تستفيد من تطورات العلم وتقدمه، وترسيخ قواعد العدالة الأجتماعية.

× اعتماد سياسة التكامل الأمني في محاربة الأرهاب بكل اصنافه وإشكاله وأساليبه، وخصوصاً الحركات الإرهابية المتولدة من رحم المذاهب والتيارات والتنظيمات الإسلامية المتطرفة (السنية والشيعية) على حد سواء، أو الناتجة عن الصراع العرقي والقبلي.

×عدم تشجيع ثقافات التحشيد الطائفي عبر وسائل البث المسموعة والمقروءة والمرئية، وكذلك في وسائل التربية والتعليم ومجالات الإنتاج الثقافي والأدبي والفني والإجتماع السياسي.

×إعادة النظر بالعديد من المناهج التربوية إبتداءاً من المدارس الإبتدائية وصولاً إلى مستوى التعليم الجامعي، وتنقيتها من الشوائب أو محرضات التعصب الطائفي والديني.

إن العديد من الدول ذات السياسات الرشيدة كالمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية والبحرين جمهورية مصر العربية وغيرها من الدول، يمكن ان تجتذب لهكذا رؤية استراتيجية تتقدم بها المملكة من خلال جامعة الدول العربية، وتصلح أن تكون الأجندة التي تمثل المدخل السياسي للأردن في حاضنة اتحاد دول الخليج العربي. إن تعميق هذه الأفكار وتطوير آفاقها وتطويع قدرة برامجها العملية في بيئة إجرائية تعطي لها أسباب النجاح والديمومة والتقدم، وتجعلها تؤسس لمنطقة ذات استقلالية ومظهر دولي فاعل يشكل سابقة دولية تكون محط إعجاب وإنقاذ للعديد من دول العالم التي تشكو غياب الوحدة النافعة، كذلك يمكن أن تتكامل مع معطيات وظواهر وطنية، وأخرى دولية حتى تبلغ مرتبة النظرية الإستراتيجية في التنمية والأمن القومي العربي.

تبنّي هكذا رؤية استراتيجية لايعني رفع راية الشجاعة للأردن وحسب، وإنما السعي لإيجاد مخرجات واقعية لأزمات ضاغطة تهدد بإنهيار النظام العربي، نظام أمضى قرن من الزمن بلا نظرية أو ثوابت استراتيجية تلتقي عليها دولها في جدلية ترابط المصالح الوطنية والقومية، بل كان ولم يزل تتقاذفه وتجذبه الأهواء والقوى والإستقطابات الدولية بحيث أصبحت تهدد من وجوده واستمراره ووحدة كياناته.

نأمل أن تلقى اطروحتنا في مشروع التحرر من التحشيد الطائفي المزيد من الدراسة المتعمقة التي تأخذ بالحسبان إمكانية تطبيق هذا السلوك بجنبتيه الوطنية والدولية، وإذ تبدو بعض المحاولات غير قابلة للتطبيق على مستوى مجموعة من الدول الأعضاء بالجامعة العربية، فأن يمكن أن تنطلق بتفاهمات جوهرية بين دولتين، ومتى مااستطاعت أن تحقق النجاح يمكن أن تمتد لتشمل دول اخرى، وعلى غرار ماحدث مع الأتحاد الأوربي والعديد من التجارب الدولية الناجحة.

× كاتب وصحفي من العراق
falah__almashal@yahoo.com

أسباب ومعيقات مكافحة التطرف في المشرق العربي.. ثقافياً وسياسياً

محمّد رفيع ×

كثيرةٌ هي المعيقات والعقبات التي تواجهُ المعنيين في بلادنا في محاولات الحدّ من الغلواء في التشدّد والتطرّف، الذي وصلت إليه أشكال التعامل مع الأمور، وفي شتّى مناحي الحياة. وإذا كان هذا التطرّف، الذي يبرز اليوم، في مستويات وحقول أكثر من غيرها، كالسياسة والثقافة والدين، فإنّ ذلك لا يعني أنّه ظاهرة خاصّ بأقطار المشرق العربيّ دون غيرها من الأماكن، أو أنّه خاصّ بثقافتهم وحدهم من دون ثقافات البشَر.

فكلّ الشعوب والأمم والثقافات تحوي جذوراً كامنة للعنف والتشدّد والتطرّف بدرجات متفاوتة، فيما إذا انكسر العقد الاجتماعي الناظم لها، وإطاراته السياسيّة الضامنة لعيشه السلميّ الحضاريّ الآمن. ما يعني أنّ السبب الرئيسيّ لانطلاق دورة العُنف والتطرّف، في بلادنا، في هذه الفترة، وبوتيرة لم تعهدها الأجيال الحالية، هو سببٌ سياسيّ، يدورُ حول؛ ضعف الدولة، وتآكلها، أو انكسارها، وفشلها في تأمين الحدّ الأدنى من وظائفها في كفالة الحاجات الأساسيّة لمجتمعاتها.

وإذا كانت هناك أسباب سياسيّة محليّة، لتآكل وجود الدولة، في مجتمعاتنا، وفشلها بدرجات متفاوتة، كسبب رئيس لانفلات التطرّف من كمونه في المجتمع، أيّ مجتمع، فإنّ هنالك أسباباً أخرى خارجيّة لهذا الضعف، مرتبطة بأشكال الصراع المحتدم في هذا الكون، بأشكاله السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة وغيرها.

هُنا، سنستعرضُ بعضاً من تلك الأسباب ومظاهرها، المولّدة للتطرّف، داخليّاً وخارجيّاً، ولكن من دون الغرق في التعريفات الأكاديميّة للمفاهيم والظواهر، سيّما أنّ المسألة معقّدة وممتدّة، وتحتاج إلى ورشات عمل فعليّة صريحة وجريئة، من أجل الإمساك بالأسباب العامّة والخاصّة بكلّ مجتمع على حدَة.

ففي سياق الممارساتَ السياسية والإعلاميّة السلبيّة، بل والمدمّرة، في معظم مجتمعات المشرق العربيّ، هناك ممارسات وآليّات يوميّة تُكرّس التطرّف وتُنمّيه، بقصد أو من دونه، وبكلّ ما يحمله ذلك من مخاطر طويلةً الأمد؛

التطرّفُ في تأهيلُ الأفراد..!

كلُّ مفردة هنا تستدعي تحفّظاً، وأوّلها مفهوم «التطرّف»، لكثرة ما تمّ استهلاكه وامتهانه، في ثقافتنا السياسية واليومية، في السنوات الأخيرة.

غير أنّ «التطرّف» أو «التشدّد»، المقصود هنا، ليس بالمعايير العلميّة أو الأكاديميّة أو حتّى السياسيّة، ولا حتّى بمعايير الثقافة الغربية. بل بمعايير «القيمة» المطلقة، للأفكار والمواقف والأشياء، منسوبة إلى ثقافة مجتمعاتنا العربية، وما راكمت، في العصر الحديث، من معارف حول الحقّ العربي، وحول الباطل. بما في ذلك المعايير المطلقة عن الخير والشرِّ، والخطأ والصواب، والمُمكن وغير المُمكن.

في مجتمعاتنا، تنمو الآن وسيلة ليست جديدة، لتأهيل أفراد للقيام بمهمّات عامّة، ثقافيّة وسياسيّة، إضافةً إلى إعادة تأهيل، ما يتساقط في المجتمعات، على المستويين السياسيّ والثقافيّ، من أفراد ونُخب، نتيجة استهلاك طاقاتهم وقدراتهم وملامحهم، في مراحل سابقة، أو بسبب مهمّات أنجزوها، فأودت بهم. تأهيلٌ وإعادة تأهيل، تقوم به عادة مؤسّسات بعينها، أو جماعات محدّدة، أو حتّى أفرادٌ بأنفسهم، ينتشرون في وسائل الإعلام ومنابرها، ومؤسّسات الثقافة وحقولها، وفي وسائل التواصل المختلفة.

وهي وسيلة ناجعة نسبياً، الآن، لأسباب يصعب تفصيلها هنا، لعلّ أبرزها خطر الوقوع في «شَرَك» الفكرة ذاتها، وهو الانتقال إلى الطرَف النقيض من «التطرّف».

فَبِها، أي بالتطرّف، كوسيلة لتأهيل الأفراد، ليس هنالكَ محرّمات. وليس هنالك فكرة، أو موضوع، أو موقف أو حدث، لا يمكن التطرّف فيه وبه أو فيها وبها. غير أنّ هذا التأهيل يحتاج إلى شروط لَنجاحه، وأوّلها القدرة على تحديد «الخصوم»، وتحويلهم بسرعة إلى «أعداء». والخصوم هنا هُم خصوم فكرة أو أفكار، ولا بأس هنا، في الطريق إلى التأهيل، لو تحوّل المجتمع كلّه أو نصفه إلى أعداء. فليس المقصود هنا أعداء حقيقيين، بل حركة عداء طاردة وناظمة للفرد، المُراد تأهيله، كبطل مَكروه.

ومن الشّروط أيضاً امتلاك القدرة على «التحريض»، حتى لو كان هذا التحريض، يقود إلى تفسيخ أبسط أشكال التماسك الموجودة بين الناس. فالتحريض، الذي يعني شكلياً تجميع الناس حول فكرة، هو في حالة التطرّف، بقصد إعادة التأهيل، يعني حركة نابذة، بشكل دائم، تدفع الأفراد إلى البحث عن أبسط أشكال التماسك والانتماء.

فبالتحريض، الخالي من المحرّمات والمحاذير، يندفع الأفراد نحو البحث عن ذواتهم، في حركة سلبية نحو الأسفل؛ من الوطن الكبير، إلى الوطن الصغير، إلى مجتمع المدينة، فالريف، فالقرية، فالقبيلة، فالعائلة الصغيرة، وصولاً إلى «الأنا» الذاتية، التي تجد ذاتها أخيراً معلّقة في الهواء. وفي الطريق، يجري تفتيت كلّ شيء، ولا يجد الأفراد نماذجَ مُلهمة لهم سوى أبطال سلبيّين، جرت إعادة تأهيلهم، بتطرّف استهلَكَ، في طريقه، كلّ ما أنتجته المجتمعات من توافقات وتماسك وقيم موحِّدة، نقلتهم من انتماء «جماعاتهم» الصغيرة، إلى انتماء الجماعة الأكبر.

ولعلّ أخطر شروط التأهيل هو ما يتمّ اختياره من «موضوعات»، كعنوان رئيسي للتطرّف، يتميز به الشخص المقصود تأهيله. فدوماً تحمل تلك الموضوعات حساسية خاصة في المجتمع، وتستثير غرائز خَطرة، بمجرّد الحديث فيها، وغالباً ما تحمل محاذير، يَتمنّع كثيرون من الخوض فيها، درءاً لشُبهة التطرّف، بأشكالها المختلفة، وتطهّراً من الانزلاق إلى مستنقعات الغرائز والأحقاد والشُبهات.

أوهـامٌ كثيرة عادة ما تتلبس «المُعاد تأهيله» بالتطرّف، أوّلها شعوره بأنّه أصبح «بطلاً»، قادراً على تحريك المجاميع وهو نائم. وهي بطولة يفشل في اختبارها حتى في أضيق «محيطاته» العائلية. لكنّها، بالمقابل، تمنحه شعوراً، غامضاً، وسريّاً، انّ بمقدوره القيام بأيّ فعل وأيّة مهمّة، مهما كانت خطيرة، وهو ما يحتاج إلى إعادة تأهيل مرّة أخرى، ولكن ليس بالتطرّف، بل تأهيل نفسيّ، وهو ما لا تراه «بصيرة» المُتطرّف..!؟

التطرّفُ القادمُ من الغرب؛ امتلاكُ المَشرِقِ بأسلحة بدائيّة..

في الزمن الهارب من أصحابه، تُحلّقُ الأفكارُ والأحلامُ في فضاءاتها، لتعود ثانية للاصطدام بواقع تسرّبت خيوطه، منذ أزمانَ، كالرمال من بين الأصابع. وهو زمنٌ يعيش فيه الغالب والمغلوب حياةً يشتبك فيها الماضي والمستقبل، بحيث يستعصي على كليهما امتلاك الحاضر.

فالغالب لا يكتفي بمصادرة تاريخ المغلوب والحديث باسمه وعنه، بل يذهب إلى ما وراء التاريخ. أمّا المغلوب، فلا يجد سوى اللجوء إلى ما قبل التاريخ، دفاعاً عن نفسه وذاته. فعلى الرغم من أنّ حجم المؤلّفات الغربية، التي تبحث في شؤون المشرق العربي، تجاوزت ستين ألف مؤلف، خلال مئة وخمسين عاماً، منذ مطلع القرن التاسع عشر، إلّا أنّ صفة «الاستبداد» ظلّت مُلصقةً بالمشرق، في الخطاب الاستشراقيّ، كصفة تترافق بالصفة العربية الإسلامية. وتسهيلاً لفهم المشرق العربي وإدراكه، انطلقت عبارة المستشرق «رينان» الشهيرة: «الخيمة والقبيلة» كالسحر، لتفسير الطبيعة العضوية للاستبداد في المشرق الأوسط. وفي سياق تلك العبارة «الخيمة والقبيلة»، لا يؤخذ العرب إلّا جماعات، لا فرادَةَ فيهم، ولا تميّز، ولا استثناء...!

وعليه، فلا وجودَ في الخطاب الاستشراقيّ الغربيّ لمشرق معاصر. بل خطفٌ لذاكرته كمغلوب، أو على أحسنٍ تقدير طمس لمعالمها وملامحها المفيدة. وهو خطفٌ وطمسٌ متعمّد ومنظّم، يبقى فيه المغلوب دوماً على حافّة الهاوية، أي على حدود التنازل والتخلّي عن أقرب حواضره. وعلى هذه الحافّة، يظلُّ العرب في هذا الخطاب كما هُم؛ لا إبداعَ ذاتياً عندهم، ولا تحوّلات ولا تغيير ولا تجارب. وهي مصادرةٌ للذاكرة بغرض إدراج العرب ضمن وحدانية الغرب الحضاريّة المستقبليّة. وحدانية لا وجود فيها لمن يحتجّ على الهيمنة، بسبب فقدان الذاكرة وطمسها. لهذا، فإنّ المشرق العربيّ دائم الاعتصام بماضيه، الذي يملك شيئاً من الجبروت والممانعة، وهو دائم الحنين والمناجاة له.

وفي الزمن الهارب إيّاه، فإنّ المغلوب، بطبيعة حاله، لا يعيش في حاضره، فهو دائم التطلّع، بل والتطرّف، إلى منفاه التاريخيّ. أمّا الغالب، فيتطلّع، وبتطرّف شديد، إلى اللحظة التي يتبدّد فيها المغلوب ويتلاشى إلى حيث اللازَمن. تلك هي أحلام الغالبين والمغلوبين، المُحلّقة في الزمن الهارب من أصحابه. غيرَ أنّ الغالب فيه يصطدم ويُفاجأ بعُنف انتفاضة المغلوب وتطرّفها، وأحياناً بشراسته وشراستها. أمّا المغلوب، فيبقى مُستغرباً مدهوشاً مِن تكرار إخفاقاته...!!!

في مطلع التسعينات، خاطب مستشار غورباتشوف الأميركيين قائلا: «إنّنا نُسدي إليكم شيئاً رهيباً. إنّنا نُحرّركم من الأعداء». وقد تكرّرت تلك العبارة، على نحو مختلَف، في رواية أدبيّة مغاربيّة، حيث يقول الراوي حزيناً: «بعد أن حُرمنا من الأعداء، أصبحنا على أشدّ الاستعداد لتوجيه أفوَاه بنادقدنا ضدّ بعضنا». وقد تنبّه إلى دلالة تلك العبارات وخطورتها عدد كبير من المفكّرين والخبراء الأمريكيّين، فالفراغ الذي أحدثه الانتصار الأمريكي في الحرب الباردة نظرَ إليه هؤلاء المفكّرون على أنّه لعنة، قد تُودي وتعصفُ بإنجازات تاريخيّة وإنسانية كاملة. فالتفتّت، ونشوء العصبيّات، المولّدة للعنف والتطرّف، هي، وحدها، ما يبدو أنّها تتحضّر لملء هذا الفراغ.

إنّ تبلور الهويّة هو حاجة إنسانية قديمة ومتشعّبة، وهي لا تتكشّفُ إلّا بالاحتكاك مع الآخر. وفي رأي أحد المفكّرين العرب، الذين يعيشون في الغرب، فإنّ «أزمة الهويّة لا تظهر إلّا في المجتمعات التي تدخل ديناميكيّة الحداثة». غير أنّ المُفارق فيها هنا، هو أنّها حداثة تتحدّد على أنّها علاقة متطرّفة بين غالب ومغلوب، يكون فيها الغالب هو القادر والمُبادر لطرحها، جاعلاً من وظيفة الهويّة عند المغلوب أزمَة تدوم بدوام غلبته..!! وكأنّ الصراع على امتلاك المشرق وتاريخه يعود هذه المرّة بأسلحة بدائيّة، مُطلّاً على العالم، عبر نوافذ التطرّف، فيً تعريف الذات الفرديّة والجماعيّة، من خلال: العرق، والمذهب، والطائفة والهوية..!!

التطرّفُ بتكريس ثقافة «الغرب الغالب» و«المشرق المغلوب»

معظمُ العرب المعاصرين لا يحضر فيهم الغرب كـ«آخر» إلّا بأوجهً سلبيّة. ولا يملكون، إزاء هذه الصورة للغرب، سوى الردّ، بتشدّد وتطرّف، بالتأكيد على ذواتهم الجمعيّة المُختَرقة والمُستباحَةً من هذا الآخر.

فالعربُ المعاصَرون، لم يصَطدموا بالآخر الغربيّ إلّا بعد حملة نابليون «العلميّة!»، ومنذ ذلك الحين، تحوّلوا من سُباتهم العثمانيّ، وفُتنُوا بهذا الآخر،ثم افترقوا، وقارعوه وقاتلوه وما يزالوَن. ولكن، هل هناك حالة لا وجود فيها لتصوّر الآخر وقبوله؟ فقط عند المجانين، حيث تتعدّد وسائلهم لاستئصال الآخر، بهدف واحد وغاية واحدة هي نفي وجوده. وأبرز هؤلاءء المجانين هو «دون كيشوت»، ابن الثقافة الأوروبيّة، الفاقد لهويّته وسط عالم يُنكرَه، مُتلَهّيا بقيَم الفروسيّة الغاربة. ومن ملامحه أنّه يَتمنّع عن بلَوَغ أيّة سُلطة، على الرغمَ من إدراكه اليقظ بمنجزاتها، وذلك لأنّه يقرأ العالم بعيون كُتب الفروسيّة وقيمها الذاهبة. فهو بطلٌ، لا يُريد من مآثره سوى تقديم البرهان، حيث لا قيمة للانتصار، إلّا بمقدار تحويله الواقعَ إلى قيَمٍ وعبَر.

إنّ القبيلة، وهي أكثر التشكيلات الاجتماعيّة طبيعيّة وبساطة وأوّليّة، يبدو فيها الآخرُ، ثقافيّاً، جزءاً من مكوّناتها البنيويّة، على الرغم من سرعة وتيرة تحرّكه وتبدّله. فثقافةُ القبيلة تقول: (أنا وأخي ضدّ ابن عمّي، وأنا وأخي وابن عمّي ضدّ الغريب!). هذا الغريب، يتحدّد أيضاً عند ابن خلدون متحرّكاً، بحسب الهدف المتوخّى من تحديده. فهو عنده حلقات دائمة التوسّع، تحتاج إليها العصبيّة لبلوغ «المُلك»: وهي «الرياسة» ثم «الحماية والموافقة والمطالبة»، ثم «المُلك»، وذروتها هي «عصبيّة تكون أقوى من جميعها تغلّبا وتستتبعُها،و وتلتحم فيها جميع العصبيّات، وتصير كأنّها عصبية واحدة كبرى».. ومن دون ذلك تُخفق هذه العصبيّة في نَيل «المُلك»، وهي أدنى مراتب الوظائف، التي يُمليها الآخر.

إنّ ما سَبق يُقيم صلةً غامضة بين الآخر وأيّ مشروع للسلطة، سواء كانَ ذلك مُلكاً، بحسب ابن خلدون، أم بالحدّ الأدنى بهدف «كسب حصة ما من الحياة». ومن أجل هذا، وبسببه، لا بد من آخر يحمل السمات المحرّكة والدافعة للصراع. الصلةُ الغامضة فيَ هذا الصراع، هي ما تجعل الغالب هوَ القادر والمبادر دوماً إلى طرح مشكلة «الآخر» وهويّته، جاعلاً منها أزمةً عند المغلوب، تدوم بدوام هزيمة المغلوب وغَلَبة الغالب.

ففي ثقافة الغالب، ليس هناك ندّية بين الغالب والمغلوب، وليس هناك نظام للخصومة في شريعته، سوى ما يحدّده الغالب من قوانين ووسائل، تضمن تفوّقه وفناء الآخر وتبدّده. أمّا ما يجري من محاولات، حول «حوار الحضارات»، أو «حوار أتباع الأديان»، أو جَدَل «المقاومة والإرهاب» فليس سوى أسلوب الغالب ووسيلته، لفرض نظام غلبته وشرعنتها. وهو ما يحيل محاولات المغلوب في تنظيم هذه الخصومة وشرعنتها إلى «مجرد تبديد للوقت»، ولمَا تبقّى من تماسك لهويّات الشعوب المغلوبة وثقافَتها، بما في ذلك محاولاته لدَفع فكرة التطرّف عن نفسه، كجزءٍ من ثقافته الأساَسيّة.

العربُ، الذين يحضر فيهم الغرب بهذا الوجه السلبيّ، والذين يحرصون على تأكيد ذاتهم الجمعيّة، على الرغم من تخلّف الكثير من ملامحها، هؤلاء، لا يستطيعون التعايش والتحوّل إلى نموذج آخر، كأحفاد الهنود الحمر الأمريكيين، الذين ذاقَ أجدادُهم مجازرَ الآخر البرتغاليّ والإسبانيّ، عند اكتشاف «كولومبس» للقارّة الاميركية. ولا يستطيعون الاكتفاء برفع شعار «لاتكتشوفنا..»، كما رفعه ما تبقى من الهنود الحمر في العقد الأخير من القرن العشرين، احتجاجا على الاحتفال بذكرى اكتشاف «كولومبس» لهم. وذلك ببساطة لأنّ العرب الآن لا يملكون تَرَف ترديد هذا الشعار..!!

فقد سَلَبهم الغربُ الغالبُ هذا التَرَف منذ أواخر القرن التاسع عشر، حين اعتبر (ماكيوني) شعوبَ المشرق؛ «مجرّد مرشّحين لدخول المدنيّة الأوروبيّة»، وذلك لأنّ، بحسب تعبيره: «رَفّاً واحداً بمفرده، في مكتبة أوروبية جيّدة، يوازي في قيمته الأدب المحليّ لكلّ من الهند والبلاد العربية»..!؟

التطرُّفُ بـ«تلاشي الأحلام» و«الاغتراب الجماعيّ»

ثمّة إحساس عامٌّ بأخطار تتهدّد الزمانَ والمكانَ؛ المدن والجماعات، الأفراد والأحلام. إحساسٌ يقودُ إلى الخوف، من موت يتجاوز موتَ الجسد الفرديّ، ليصل إلى موتَ الذاكرة الجماعيّة، موتٌ للماضي وليس مضيّه فحسب.

وهو خوفٌ له ما يبرّره، فتلاشي الأحلام، وانعدام إمكانية الحُلم بالانعتاق والتقدّم والعدالة والتحرّر، يُفضيان إلى موت حقيقيّ للمجتمعات والعُمران، وموتٌ لأنماط من الحًياة والطبقات والأفكار والمشاريع والتواريخ.

فالعارفون والقارئون في بلادنا يشعرون بالاغتراب، وأنّ نسيانا متعمّداً يجري فرضه بالحيلة أوّلاً، وبالقوّة ثانياً. حيلةٌ وقوّة تُفضيان إلى القبول بانتفاء السياسة وجدواها، وصولاً إلى القبول بتحلّل المجتمعات والدُول. ما يعني، في النهاية، استحالة الأحلام، ثقافيّة كانت أم سياسيّة. فبالنسيان المتعمّد، والاغتراب الجماعيّ، يتفشّى شعورٌ ومناخٌ بأنّ حكايةَ الجماعة، وروايتها وقصّتها، أصبحت مستحيلة، ما يقود إلىَ الشعور باستحالة الإرادة.

والموتُ المقصود هنا هو موت خاصّ، منظّم، وأنيق. حيث تبقى فيه السُلطة وتغيبُ شرعيتُها، وهو ما يعنيه النسيان، كعمليّة منظّمة واسعة. بمعنى آخر؛ تعايشُ مع القبول بالموت وغياب الحقيقة، حينها يستفحل الإحساس بالتوحّد والفرديّة والذاتيّة، باحثةً عن التفاصيل التي تؤكّد وجودها، سعياً وراء إعادة إنشاء الواقع والحياة، بما في ذلك الماضي، من جديد.

لهذا، نلحظ، في العقود الأخيرة، احتلالُ السيرة الشخصية والذاتية مساحةً كبرى من أعمال الشعراء والمخرجين المسرحيّين والسينمائيّين والروائيّين وغيرهم. إنّ مناخ النسيان، والإحساس بالتلاشي، يقود المفكّرين والمثقّفين والعامّة إلى تعنت، هو في جوهره تطرّفٌ أو تشدّدٌ، يندفع فيه الأفراد، خصوصاً المثقّفين، إلى كتابة لاهثة وراء كلّ الملامح والوقائع المؤثّرة المختزَنَة للمعاني والأفكار، لمواجهة خطر فقدان الحقائقَ الأَصيلة، التي هي في جوهرها منبع كلّ فرادة وتميّز وهويّة وتواصل.

ثمّة أشكالٌ مذعورةٌ من الكتابة، سَببها الشعورُ بخطر الانقطاع، وحلولُ أصَفار كبيرة في حياة الناس، بعد انهيار كلّ شيء! كثيرون، إن لم يكن كلّنا، يتحدّثون، بريبة وشكٍّ، تجاه التاريخ المكتوب، تجاه حكاية واحدةً قبلناها، ذات زمان، من دون تمحيص « النهضة، الاستعمار، الوحدة، القومية، التحرّر، التحضّر..». وهي ريبة أفضت إلى تساؤل لم يعد مكتوماً؛ هل كان ما جرى، كلّه أو بعضه، مجرّد خدعة من نوع فريد؟ خدعةٌ جعلت الكيانات السياسية مجهولةَ المصير، والقيَمَ على وشك الذوبان، حيث تصبح حياة الجماعة والَمجتمع بعدها مستحيلة.

المُفزعُ والمُخيفُ أنّ هذا التساؤل لا يطالُ العناوين فقط، بل يصل إلى زعزعة وخلخلة أركان الحياة العربيّة برمّتها، فما سَبق ليس مجرّد تواريخ وعلامات، بل هي ناظم وعماد معارفنا وثقافتنا، نوازعنا وإدراكنا وعصبيتنا وقيَمنا.

ذات يوم، في ثمانينيّات القرن العشرين، كتب أحد المفكّرين العرب نصّاً مُشبعاً بالإحساس بالتلاشي والتبدّد، قائلاً: «.. نَكتبُ، رُبّما لأنّ الحياةَ محاولةٌ فاشلة». ولم يمض وقت طويل حتى تسلّلت رصاصات متطرّفةٌ، غامضةٌ ومجهولة، إلى جسده، ومضى، وهو في ذُروة عطائه وفَيْضه الفكريّ.

تُرى، هل حقّاً تلاشت الأحلام واستحالت؟ أم أنّ ثمّة أشياء في حياة الأفراد، حياتنا، ما زالت تستحقّ المحاولة والعَيش، قبل أن يغمر الزَبدُ والتطرّفُ كلّ شيء، وتستفحلُ عتمة الاغتراب الكبير؟!

التطرُّفُ.. كـ«طلقةٍ يائسة»

(...)

في المشرق العربيّ، وعلى هذا النحو، الذي يتحرّكُ فيه نهر التطرّف بعنف وقسوة.. يسودُ إحساس؛ بأنّنا كُنّا سجناء لوهم انهارت جدرانه، فوجدنا أنفسنا عُراة بلا شيء، بَلا أجساد، بلا ذاكرات، ولا أسرار خاصّة، بلا يقين نطمئن إليه، أو معتقدات ترسم ملامحنا وأحلامنا، بلا قصص وحكايات تخصّنا.

الإحساسُ بالعُريّ، والتحوّل إلى هُلامات رخوة، هو ما أصعد في النفوس مرارةً تقطرُ سواداً وحزناً، يفوقُ في جوهره، معظمَ أشكال التشدّد والتطرّف المألوفة. ففي مناخٍ كهذا، يغمرُ الأفرادَ شعورٌ بخسران كلّ شيء، حيث الجميع بلا ذاكرة، وبلا تاريخ ولا دَور، شعورٌ بالخُسران يتجاوز الأشخاص، ليصل إلى الشكّ في مبرّرات وجودنا، كفكرة بلاد وجغرافيا ودُول، ومجتمعات حديثة ومدنيّة. مناَخٌ يُروّضُ فيه المثقّفون والمفكّرون ويتشرّدون، بلا مدن ولا مقاه وبلا صحافة حقيقية. أي وجودٌ وحياةٌ بلا معًنى بامتياز.

هنا، تُصبحُ السيرة الذاتية المجرّدة، أو المضمّنة في قصيدة أو رواية أو مسلسلة تلفزيونية أو فيلماً سينمائيّاً، هي ردّة الفعل السلميّة الوحيدة المُمكنة، لا لشيء إلّا لأنّ الذاكرة وحدها أصبحت هي الطلقة الأخيرة اليائسة. وهو ما طغى على كثير من الأعمال الأدبية والإبداعية والفنيّة، وحتى الصحفيّة مؤخراً، فبَدت سيرُ الأفراد وقصص حياتهم فيها وكأنّها « فضيحةٌ أَخيرة »..!؟

وبموازاة تلك الطلقة الثقافيّة السلميّة اليائسة، يُطلُّ التطرّف والتشدّدُ كَبُركان، مهدّداً الجميع بنَهر من الحمَم المصهورة، جارفاً في طريقه كلَّ مَن تهاوَنوا وتكاسَلَوا واستهتروا، سياسيّا وثقافيّاً، بما كان ينبغي عدم التهاون في إنجازه عربياً ومنذ عقود..!؟

الهزيمةُ والخيباتُ والفشلُ، ليست قدراً في تاريخ ثقافات الشعوب والأمم. غير أنّ النهوض والردّ على التحديّات ومكافحة الموت لها مقومات أيضاً، تبدأ أوّلا باشتباك المعرفة ضدّ النسيان والضياع، ولا تنتهي بإعادة التعرّف على شروط الزمان ومُمكناته، قبل أن يفوت الأوان. فحين يتمرّد الشيطان على حرّاسه، وتستفحلُ في العقول والوجدان ثقافةُ التطرّف، وذهنيّةُ التحريم، بلاَ حدود، يصَبحُ عندها تمجيدُ الجماعة والوطن والأمّة رطانةً جوفاءَ، لثقافة سَوّغت الجحيمَ والتعصّبَ والإنغلاقَ على أنّه جنّةُ الأوطانِ، ليصيرَ الوطنُ بعدها، بحَسب تعبيرِ الجواهريّ؛

(وَطنٌ تُشيّدهُ الجمَاجمُ والدَّم
تَتهدّمُ الدُّنيا ولا يَتَهدَّمُ)..!!

fafieh@yahoo.com
× باحث ومهندس

حروب «الطائفية المقدسة»

هادي الشوبكي

يعد العام ٢٠١٣-٢٠١٤ حقاً عام حرب توظيف « الطائفية» في الحروب المقدسة على مستوى المنطقة ،حيث اجتاحت كثير من دول المنطقة العربية « سوريا، العراق،لبنان مواجهات عنيفة بعدما كان الواقع مجرد تعبير عن موقف واختلافات فكرية بين المكونات الإسلامية في هذه المجتمعات على إختلاف توجهاتها الفكرية والحركية فانقسم المشهد العربي الإسلامي الى اتجاهين سني وشيعي.

من ناحية أخرى انقسمت احزاب الاتجاه السني إلى تيارات سياسية وفكرية وحركية مختلفة كان من أهمها :

الاخوان المسلمون وحركة حماس وحركة الجهاد الاسلامي والسلفية الوهابية والسلفية الجهادية (القاعدة) وجماعة التوحيد والجهاد في العراق التي كانت النواة الاولى لتنظيم «داعش» الممتد في العراق وسوريا بزعامة أبوبكر البغدادي والتي يثار لغط كبير حول مصادر تمويله الانباء حول مصادر تمويله، وجبهة النصرة لأهل الشام وهي منظمة تنتمي للفكر السلفي الجهادي وتم تشكيلها اواخر سنة ٢٠١١ خلال الازمة السورية وتختلف ظاهرة السلفية الى حد ملموس عن قوى الاسلام السياسي وهي متعددة الجماعات في البلد الواحد التي تضم حركات قديمة وحديثة ومن ابرزها بحسب الباحث حسن ابوهنيه، في دراسته التي نشرها في جريدة الرأي الاردنية يوم الخميس ٣-١١-٢٠١١ ملف قضايا الساعة بعنوان (التيارات السلفية.. من الدعوة إلى الجهاد) السلفية التاريخية والتي ظهرت على يد الامام احمد بن حنبل (ت.٢٤١هجري) في القرن الثالث الهجري وبلغت السلفية التاريخية بفضل ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هجري) اوج نضوجها واكتمالها والسلفية الوهابية والسلفية الاصلاحية والسلفية الوطنية والسلفية الحركية والسلفية الجهادية والسلفية التقليدية.

ولا يرى انصار السلفية الجهادية اية استراتيجية للتعبير غير العنف والقوة التي تهدف الى قيام الدولة الاسلامية وتشترك القاعده مع التيار السلفي في مرجعيتها الثقافية.

اما الاحزاب الشيعية فهي حزب اللّه والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية بالعراق والتيار الصدري والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية بالعراق والتيار الخالصي الذي يرجع مرجعيته الى الشيخ المهدي الخالصي احد ابرز قادة ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني للعراق وهذا التيار طالب بمقاومة الاحتلال الامريكي للعراق.

ما تفسير الكثير من الامور التي تواصل ظهورها في منطقتنا؟ فمثلا في الوقت الذي كانت تتجه الانظار صوب ليبيا و سوريا وما تشهدهما من معارك ضد الجماعات الراديكالية المسلحة والتي من ابرزها «جبهة «النصرة» وتنظيم»داعش» الذي مر باطوار مختلفة منذ الزرقاوي وحتى يومنا الحاضر التي اتسمت بحالة الضعف والتفكك إلى إعادة التنظيم والانتشار بحيث أصبح تنظيماً فاعلاً في المشهد السياسي والأمني في العراق.

هناك من يعزو اسباب اندلاع الصراعات الطائفية الى ارتباط المجتمعات العربية والاسلامية سلبيا بالموروثات التاريخية وغياب الثقافة التعددية الفكرية والتوافق السياسي ووجود اجندات سياسية ضيقة وانتشار التعصب لدى بعض الافراد والجماعات والتفسير الخاطئ للدين واستجابة بعض الاطراف الداخلية لمتطلبات بعض الاطراف الاقليمية والدولية.

من هنا ان الصراعات الطائفية بهذا الشكل تمثل اخطر التهديدات التي تواجه المجتمع، فهذه الحروب خسائرها المادية والبشرية تفوق التقديرات والتاريخ شاهد على الاحداث التي تفجرت بعد فتح باب الفتنة بمقتل الفاروق عمر بن الخطاب.

وللخروج من ازمة الموقف الدموي لابد من وضع خطط تعالج الانحرافات في فهم الاسلام وممارسته، والتصدى للحملات المعادية لهُ، واعداد برامج توعية وتثقيفية تهدف الى توعية المجتمعات المسلمة باصول الشريعة الاسلامية ومقاصدها ورحابة هامشها عندما يتعلق الأمر بقبول الآخر، وانشاء مؤسسات تعنى بنشر ثقافة الوسطية لدى الشباب المسلم ، ،وتحذير الأمة من مخاطر التحزب والطائفية وبناء العلاقات المتبادلة على أسس المصالح المشتركة من خلال تعظيم حرمة دم الإنسان،والتركيز من خلال الاعلام والتواصل الاجتماعي على تصحيح الصورة النمطية عن الاسلام وإشاعة اهمية التعايش بين المسلم وغير المسلم،وترك الجدل الذي يقسي القلوب، وفهم تداعيات التطورات الامنية العالمية والاقليمية والمحلية.

العلاقة بين الدين والدولة.. توظيف العامل الديني في العملية السياسية

د. شيرزاد احمد النجار ×

في كتابه المهم الصادر عام ١٩٢٢ بعنوان (اللاهوت السياسي POLITISCHE THEOLOGIE)، يؤكد الفيلسوف والقانوني الألماني الشهير (كارل شميدت CARL SCHMITT ١٨٨٨-١٩٨٥) ان في العلاقة بين الدين والدولة مايشبه علاقة هيكلية تماثلية بين المفاهيم السياسية والمفاهيم الدينية اللاهوتية. وهذا يعني أن الإطار الهيكلي السيستمي للمفاهيم السياسية- القانونية يتقارب الى حد التشابه مع الاطار الهيكلي - السيستمي للمفاهيم الدينية اللاهوتية. إن لهذا الرأي تبريرات تأريخية ونسقية سيستمية. إن التبرير التأريخي يبين أن هناك تقارب مابين «الايمان بالمعجزة لاهوتيا» وبين فكرة «الاستثناء والضرورة سياسيا» وهذا التقارب يعتبر تمهيداً ومدخلاً لتبرير كل استبداد وطغيان الدكتاتورية وبرزت من خلاله فكرة الحكم المطلق الذي يشرف على كل تفاصيل الحياة السياسية. الفيلسوف ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠) يتحدث عن هذه العلاقة حيث يقول: «أقام الله هذه القوانين في الطبيعة مثلما يقيم الملك القوانين في مملكته». إن السلطة الدينية اللاهوتية تتحدث عن أن الله يريد الخير دوما، وفي المقابل في عالم السياسة تتداول اقوال تتحدث عن الحاكم العادل، الحاكم الفاضل، الحاكم المستنير. هذه الصفات أطلقت على الشعب بعد الثورة الفرنسية ١٧٨٩، فها هو المفكر والقس الثوري الفرنسي (أمانوئيل سيّس SIEYES ١٧٤٨-١٨٣٦) يؤكد أن «الشعب هو دوما فاضل» وله السيادة ويقول: «ليس المهم مالذي تريده الامة، وإنما المهم أن تريد الامة: فكل الأشكال التي تريدها خيرة طيبة وإرادتها هي القانون الأسمى» و» أن كل السلطات بدون تمييز إنبثاق من الإرادة العامة، كلها تأتي من الشعب، أي من الامة « و» أن الاأمة التي تمارس أكبر وأهم سلطاتها يجب أن تكون حرة من كل ضغط ومن كل شكل، عدا الذي يعجبها تبنيه».

من هذه الأفكار ترأى ل (شميدت) مضامين سياسية- قانونية بحيث توصل الى شيء مهم وهو أن المفاهيم السياسية ماهي إلا مفاهيم لاهوتية مطبقة في حقل وميدان دنيوي.

وعليه، نتساءل: هل إن الشأن السياسي هو شأن لاهوتي؟

إن الشأن السياسي، ومنذ أن حدد أرسطو (المتوفي ٣٢٢ق.م.) أن وظيفة السياسة هي « تحقيق المنفعة المشتركة والمصلحة العامة للناس»، هو شأن غير اعتيادي، بل هو شأن خطير لانه يتعلق بالإنسان الذي هو كائن سياسي ولكنه في نفس الوقت هو كائن إشكالي خطير. فالإنسان، كما يؤكد الفيلسوف (توماس هوبز ١٥٨٨-١٦٧٩)، هو في حرب مستمرة، وأن هناك «حرب الكل ضد الكل»، وهذا يعني، في مفهوم (شميدت)، أن الشأن السياسي هو حقل يتم فيه التمييز مابين «الصديق والعدو»، لذا فان مفهوم السياسة لديه يتعلق بالتمييز السياسي مابين الأصدقاء والأعداء. ولكن هذا لايعني عداوة فرد ضد فرد اخر، بل يعني عداوة جماعة سياسية-اجتماعية ضد جماعة سياسية - اجتماعية اخرى وهذا مايؤدي وباستمرار الى التقاتل والصراع بين الفئات والجماعات الاجتماعية المختلفة.

ولكن نتساءل: ماعلاقة هذا الواقع بتأثير العامل الديني بالشأن السياسي؟

إن الحقل السياسي أو الشأن السياسي فيه نزاعات وصراعات وأنه بدون هذه فهو ليس ب «سياسي»، أي أنه يمكن أن يكون أي شيء عدا أن يكون سياسياً.كل الصراعات في تأريخ الإنسانية هي صراعات سياسية على السلطة والنفوذ، وأن كل المنافسات السياسية هي للهدف نفسه. فالصراع السياسي يعلق بالتجربة السياسية الحاسمة، وأن العامل السياسي يعكس القدرة على خوض غمار الصراع والمنافسة السياسية ويوظف كل شيء لأجل أن يحسم الصراع. وهنا وفي اطار هذا الصراع، يبرز دور العامل الديني في الحياة السياسية حيث يتم توظيفه في العملية السياسية. ولكن كيف؟

إن توظيف العامل الديني في العملية السياسية يعني إدخال ومشاركة جماعات دينية فيها. ولكن ليس كل الجماعات تريد المشاركة. فالجماعات الدينية التي لاتطلب من أعضاءها التضحية بأنفسهم تبقى بعيدة عن الشأن السياسي، ولكن اذا كان من متطلبات الجماعة الدينية أن يضحي الفرد بنفسه فحينذاك تصبح هذه الجماعة بمثابة كيان أو وحدة سياسية. وفي هذا الإطار من النادر أن تبقى الجماعة الدينية كتجمع ديني صرف، بل لابد من أن تتطلع الى السلطة والنفوذ، ولذلك فانها تبحث عن شيء مفقود لديها وهو: السياسة. لذا فإن هناك خيط رفيع مابين الدين والسياسة ولا «انقطاع مطلق» بينهما. البروفيسور (صاموئيل هنتكتن توفي ٢٠١٠) في كتابه الشهير (صدام الحضارات ١٩٩٣) يؤكد أن الصراعات القادمة ستكون صراعات بين الحضارات وإن أولى هذه الصراعات ستكون مابين الحضارة الغربية الكاثوليكية والحضارة الاسلامية. إذن توظيف للعامل الديني في السياسة الدولية والعلاقات الدولية. وهذا الشيء يظهر بوضوح في الحروب التي نشبت في الشرق الأوسط منذ ١٩٧٩ ولحد الأن.

ولكن هل إن توظيف العامل الديني في العملية السياسية يعني حالة مستمرة من الصراع والعداوة؟ وهل يجب إهمال الجوانب الاخرى للعمل الديني؟

إن الوعي الديني (وليس الشعور الديني) هو الذي يكشف الضرورة العقلانية للدين، كما يؤكد عليه الفيلسوف (هيجل ١٧٧٠-١٨٣١)، وهذا الوعي هو وعي الروح المطلق بذاته. وهنا يبرز التساءل: ماهو الربط بين الدين والدولة (أي عالم السياسة) من حيث أن الدين هو الروح المطلق بذاته وأن الدولة هي أيضا عبارة عن الروح المطلق. في هذا المجال ينتقد (هيجل) فكرة أن الدين هو أساس الدولة. وفي كتابه الشهير (فلسفة الحق ١٨١٢) يقول: «لقد آن الأوان للحديث عن العلاقة بين الدولة والدين باعتبار أننا نقول مراراً وتكراراً بأن الدين هو أساس الدولة. لايمكن لإثبات كهذا سوى أن يخلق هذا القدر من الخلط واللبس»

وعليه، فان الدين لايمكن أن يكون أساساً للدولة وأنه لايمكن التفكير في توظيف العامل الديني في العملية السياسية في الدولة والمجتمع وذلك لسبب مهم وهو أن الدين هو أصلا يمثل العلاقة بالمطلق عن طريق الإيمان. إن السياسة والدولة (كشيء دنيوي) لا يمكن أن تقع تحت وصاية أو تحت تأثير الدين. وبما أن الدين هو التقوى والورع، فانه لا يمكن ان نطلب من هذه الصفات أن تعلو على القوانين الوضعية التي لا يمكن الإستعاضة عنها بشيء آخر كالدين لأنه في هذه الحالة سبرز عامل التعصب الديني الذي بصدده يقول (هيجل) في (فلسفة الحق ١٨١٢) «ستشهد انئذ ميلاد التعصب الديني والذي يرفض كل مؤسسة سياسية».

ومع ذلك فقد رسم (هيجل) الحدود مابين الدولة والدين بهدف أن لايهدم أحدهما الأخر. الدين يهم الحياة الداخلية بينما الدولة هو مظهر خارجي يتعلق بالمؤسسات والتنظيمات التشريعية والقانونية. وبهذا فإن الحدود بينهما واضحة ولايمكن لأحدهما أن يدخل في المجال الأخر وأنه من غير ممكن أن تدخل الدولة في الإيمان الديني ولا ممكن للدين أن يقدم حلولاً سياسية. إن الدولة يمكنها أن تنظم الدين عندما يتحول إلى مؤسسة. لذا يرى إنه على الدين أن يكون في خدمة الدولة وأن أخطر شيء يلاحظه (هيجل) هو أن تتحول الدولة لخدمة الدين. إن الدولة يمكن أن تكون دولة تتسع لكل الأديان والمعتقدات ويكون الدين عندئذ تحت إشراف الدولة ومراقبتها ويتحول الدين من الدائرة الدينية اللاهوتية إلى الحقل الدنيوي الزمني. ويكون توظيفه في الحقل السياسي منظماً قانونياً ومؤسساتياً.

وهكذا يتحول الدين من دين لاهوتي إلى دين دنيوي وبذا سيفقد أحد خصائصه الجوهرية وهي خاصية الإيمان بالروح المطلق حيث سيتخلى عنها ويكرس نفسه لأمور الدنيا والسلطة والنفوذ. إذن فالتوظيف السياسي للدين يهدف إلى تسيير السياسة من خلال السلطة. وهذا يعني خروج الدين من الحيز الخاص إلى الحيز العام الذي هو من شأن الشأن السياسي أي من شأن الدولة. وهذا الشأن هو حقل المصالح العامة، الدنيوية والمختلف عليها بإستمرار مما يعني خضوع الموضوع للإتفاقات والتفاهمات والتسويات والتي كلها بعيدة تماماً عن الحيز الديني الذي له علاقة بعالم المطلق.

وتأسيساً على ماجاء أعلاه فإن توظيف العامل الديني في السياسة والعملية السياسية هو «استغلال» للدين من أجل هدف دنيوي لم يأت الدين لأجله، بل كان دائماً يؤكد على الإيمان والإبتعاد عن «مغريات» الحياة.

× عراقي - دكتوراه فلسفة في علم السياسة/ جامعة فيينا - النمسا
وأستاذ علم السياسة/ مساعد في جامعة صلاح الدين - أربيل

الرأي
يومية عربية سياسية
تصدر عن
المؤسسة الصحفية الأردنية

رئيس مجلس الإدارة
سميح المعايطة

رئيس التحرير المسؤول
سمير الحياري

المدير العام
إبراهيم الدويري

www.alrai.com

E-mail:alrai@jpf.com.jo
twitter.com/alrai facebook.com/alrainewspaper

شارع الملكة رانيا العبدالله -ص.ب (٦٧١٠) عمان (١١١١٨) هاتف: ٥٦٠٠٨٠٠ - فاكس : ٥٦٠٣٦٣٣ (التحرير) - ٥٦٧٦٥٨١ (الإدارة) - ٥٦٠٧٣٠٩ (الإعلانات) شكاوى الاشتراكات: ٠٨٠٠٢٢٨٨٦